جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي
معهد العلوم الإسلامية
قسم أصول الدين

اختيارات السيوطي في كتابه "البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر"

مذكرة تخرّج تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر

في العلوم الإسلامية – تخصص: الحديث وعلومه

إعداد الطالب:
عمر سعيد

الأستاذ المشرف:
د/ نور الدين تومي

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
عبد المجيد مباركية	دكتور	جامعة الشهيد حمَّه لخضر– الوادي	رئيسا
نور الدين تومي	دكتور	جامعة الشهيد حمَّه لخضر– الوادي	مشرفا ومقررا
محمد رمضاني	دكتور	جامعة الشهيد حمَّه لخضر– الوادي	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 1441– 1442هـ / 2019– 2020م

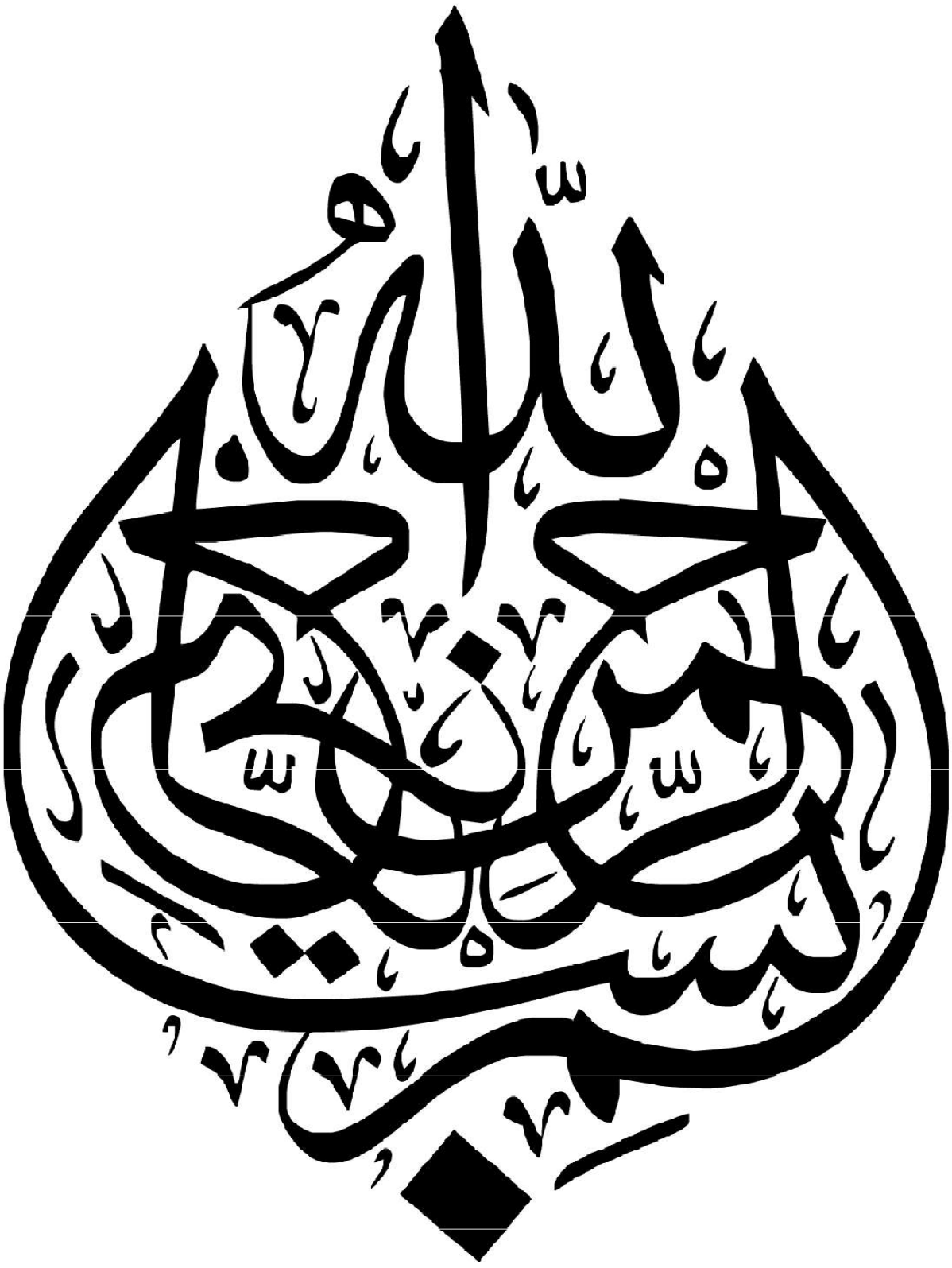

ملخص البحث:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين نبينا محمد آله وصحابته أجمعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

يتضمن هذا البحث الموسوم بـ: اختيارات السيوطي في كتابه "البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر"، جملةً من مسائل علوم الحديث المختلفة، التي أبدى فيها السيوطي رحمه الله آرائه وترجيحاته، وقد ناقشت اختيارات السيوطي فيها لمعرفة صوابها من خطأها، وقبل الدخول في صلب البحث طرحت إشكاليةً تحدد الهدف من الدراسة، وهي: ما هي أبرز جهود الإمام السيوطي في كتابه "البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر"؟ والتي أجبت عنها في أربعة مباحث وخاتمة؛ تضمَّن المبحث الأول التعريف بمصطلحات وعنوان البحث، وترجمة للإمام السيوطي رحمه الله، ونبذة تاريخية عن علم المصطلح، مع التعريف بكتاب "البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر"، فيما خصَّصتُ المبحث الثاني للكلام على الحديث الصحيح وبعض المسائل المتعلقة به، كدرجة حديث الصحيحين، ومرتبة أحاديث مستدرك الحاكم، وكذا الكلام على مسألة توقف التصحيح والتحسين والتضعيف في الأعصار المتأخرة، أما المبحث الثالث فتناولت فيه مسائل الحديث الحسن كمعنى الحسن عند النقاد قبل الإمام الترمذي، ومراد إطلاق الإمام الترمذي في جامعه "حديث حسن صحيح"، ومسألة سكوت أبي داود على الحديث في "سننه"، بينما طرقت في المبحث الرابع إلى دراسة عدة مسائل من مباحث الحديث الضعيف، كتعريفه وأقسامه، ومسألة قبول الأمة له هل يرفعه إلى درجة الصحة؟، وكذا تناولت فيه مسائل أخرى متفرقة في علوم الحديث، وأما الخاتمة: فتضمنت أهم النتائج المستخلصة من البحث مع التوصيات.

Abstract:

Praise be to God, Lord of the worlds, and prayers and peace be upon the most honorable messengers, our Prophet Muhammad, his family and all of his companions, and those who followed them with kindness until the Day of Judgment.

This paper marked: Al-Suyuti's choices in his book “The Sea That Abounded in Explaining the Millennium of the Impact” includes a number of different issues of hadith sciences, in which Al-Suyuti, may God have mercy on him, expressed his opinions and preferences, and Al-Suyuti’s choices were discussed in it to find out the rightness of it from its error, and before entering into the core of The research raised a problem that defines the purpose of the study, which is: What are the most prominent efforts of Imam Al-Suyuti in his book “The Sea That Abundant in Explaining the Millennium of Impact”? Which I answered in four sections and a conclusion: The first topic included definition of terms and the title of the research, a translation of Imam al-Suyuti, may God have mercy on him, and a historical overview of the science of the term, with the introduction of the book “The Sea That Abundant in Explaining the Millennium of Impact”, while I devoted the second topic to speech on the authentic hadith and some issues related to it, such as the degree of the hadith of the two Sahihs, And the order of the hadiths of Mustadrak al-Hakim, as well as the issue of stopping correction, improvement and weakness in the later hurricanes. As for the third study, it dealt with issues of good hadith as the meaning of good among critics before Imam al-Tirmidhi, and the aim of Imam al-Tirmidhi in his university is a "good and authentic hadith", and the issue of Abi Dawood's silence on The hadith in his Sunnah, while in the fourth topic I examined several issues of the discussion of weak hadith, such as its definition and divisions, and the question of the nation’s acceptance of it, does it raise it to the degree of authenticity ?, as well as dealing with other separate issues in the sciences of hadith. As for the conclusion: it included the most important results Abstracted from the research with recommendations.

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي المتواضع إلى الله عزوجل أولا قربة إليه، راجيا منه أن يتقبله مني.

وإلى والدي اللذين كانا سببا في وجودي، فاللهم ارحمهما كما ربياني صغيرا برحمتك يا أرحم الراحمين.

وإلى كل أقاربي من الإخوة والأخوات والأجداد والجدات والأعمام والعمات والأخوال والخالات.

وإلى كل الإخوة الذين أحببتهم وأحبوني في الله، وكانوا سببا في تحفيظي كتاب الله وهدايتي إلى صراطه المستقيم.

وإلى كل المعلمين والمعلمات والأساتذة الذين لهم فضل عليَّ في جميع أطواري التعليمية.

وإلى كل من يخدم وطني الجزائر ويحرص على حفظ أمنه.

وإلى كل من يعمل في الجانب الدعوي الذين يحرصون على هداية الأمة من الشيوخ والأئمة وطلبة العلم.

وإلى كل من أعانني في بحثي ولو بكلمة.

شكر وتقدير

يقول الله عزول في محكم التنزيل ﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِن كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ ۝٧﴾ [إبراهيم: 7]، فالحمد لله والشكر له على فضله وامتنانه وتوفيقه، لإتمام هذا البحث المتواضع، حمدا يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه.

ثم أتقدم بالشكر والتقدير لأستاذي المشرف الدكتور **"نور الدين بن محمد تومي"** الذي وجهني أحسن توجيه ونصحني وأرشدني، فأسأل الله العظيم رب العرش العظيم أن ينفع به الأمة.

وكما أتوجه بالشكر الجزيل والتقدير إلى جميع الدكاترة والأساتذة، الذين حرصوا على تقديم العلم الشرعي على طبق من ذهب، وشجعوني على طلبه، وأسأل الله أن يبارك فيهم، وأن يتقبل عملهم ويرزقهم الإخلاص فيه، وإلى الذين كانوا عونا لي من قريب أو من بعيد.

المقدمة

بســـم الله الرحمـن الـرحيم

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله.

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ ١٠٢ ﴾[آل عمران:102].

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا ١ ﴾ [النساء:01].

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا ٧٠ يُصۡلِحۡ لَكُمۡ أَعۡمَٰلَكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ فَازَ فَوۡزًا عَظِيمًا ٧١ ﴾ [الأحزاب:70-71].

أما بعد:

فلا شك أن الاشتغال بالعلوم الشرعية من أعظم القربات عند الله لمن صلحت نيته، قال تعالى مبينا مكانة المشتغل بها ﴿إِنَّمَا يَخۡشَى ٱللَّهَ مِنۡ عِبَادِهِ ٱلۡعُلَمَٰٓؤُاْۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٞ ٢٨﴾ [فاطر:28]، وإن من أجل العلوم وأشرفها، وأعظمها، وأفضلها علم القرآن الكريم والسنة النبوية، وذلك لأن كلاهما وحي من عند رب العالمين، فشرف العلوم يتفاوت بشرف مدلولها، وقدرها يعظم بعظم محصولها، وأن أجلها ما كانت الفائدة فيه أعم، والنفع فيه أتم، السعادة باقتنائه أدوم، والإنسان بتحصيله ألزم كعلم الشريعة الذي هو طريق السعادة إلى دار البقاء.

ولقد بذل علماء الحديث جهودا عظيمة في حفظ حديث رسوله صلى الله عليه وسلم، لأنه لا قوام للدين إلا بالسنة النبوية، فعمل هؤلاء الجهابذة على حماية السنة من تحريف الغالين وتأويل الجاهلين وانتحال المبطلين، ومن تلك الجهود أنهم قعّدوا القواعد ووضعوا الضوابط المستمدة من الأدلة الشرعية التفصيلية وعمومات الأدلة الشرعية، والتي يمكن بواسطتها التمييز بين الصَّحيح من الضعيف، والتي تعرف بعلم مصطلح الحديث.

لقد ألف علماء الحديث فيه عبر العصور من لدن عصر الرواية إلى الآن، فتنوعت جهودهم في تأسيس القواعد والضوابط وتطبيقاتها على قبول الأحاديث، لكن اختلفت اجتهاداتهم في بعض

المسائل المتعلقة بذلك، وكان من بين العلماء الذين كانت لهم بصمات واضحة في علوم الحديث الإمام جلال الدين السيوطي رحمه الله، فألَّف أربعة كتب في أنواع علوم الحديث، اثنين منها متداخلان؛ الألفية وشرحها "البحر الذي زخر"، وهو أوسع الأربعة، و"تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي" وهو أشهرها وهو واسع أيضا، و"شرح ألفية العراقي" وهو مختصر، وسيكون محور دراستي كتاب "البحر الذي زخر" محاولا استقراء اختيار السيوطي في علوم الحديث من خلاله، وسميته: "اختيارات السيوطي في البحر الذي في شرح ألفية الأثر".

أولا: إشكالية البحث.

إن أي علم لا ينشأ متكاملا وإنما يُبنى بجهود العلماء المختصين فيه عبر العصور، ومن هنا كان لزاما عليَّ قبل الدخول في الموضوع طرح الإشكالية التالية: ما هي أبرز جهود الإمام السيوطي في خدمة علوم الحديث من خلال كتابه "البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر"؟

ويتفرع عنها عدة أسئلة سأجيب عنها في بحثي:

1-ما هي أبرز اختيارات السيوطي في مباحث الحديث الصحيح والحسن والضعيف؟

2-هل كل اختيارات السيوطي في كتابه موافقة لما استقر عليه أهل العلم من القواعد والضوابط؟

3-هل اختياراته التي انفرد بها حالفه الصواب فيها، أم أن فيها ما ليس كذلك؟

ثانيا: أهمية البحث.

وتكمن أهمية البحث في عدة نقاط منها:

1- مكانة الإمام السيوطي بين علماء الحديث.

2- مكانة كتاب "البحر الذي زخر" في شرح ألفية السيوطي الذي يعتبر أفضل شرح للألفية، لأنه صاحبها فهو أعرف بمراده من غيره، "وصاحب البيت أدرى بما فيه".

3- أهمية اختيارات الإمام السيوطي لمختلف مباحث علوم المصطلح في كتابه "البحر الذي زخر" خصوصا وفي كتبه الأخرى عموما.

4- الحاجة الماسة لفهم مباحث علوم الحديث لأنها صمام أمان في الدفاع عن سنة النبي صلى الله عليه وسلم إزاء الهجومات المتتالية التي تسعى لتشويهها.

ثالثا: أسباب اختيار البحث.

يرجع اختياري لموضوع "اختيارات السيوطي في البحر الذي زخر في شرح ألفية الحديث" إلى عدة أسباب منها:

1- المساهمة في إثراء المكتبة العلمية، بحيث أنه لم يُبحث فيه من قبل- فيما أعلم-.

2- الرغبة في طلب العلم الشرعي وفهمه والذي يكون عونا لي للذب عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ضد التيار الحداثي الذي يسعى لزعزعة ثوابت الدين.

3- الرغبة الشخصية في دراسة المصطلح دارسةً مقارنةً متأنيةً، عن طريق دراسة البحر، لاستخراج ما في بحر المصطلح من كنوز، بها يعرف المقبول من المردود من السنة.

4- كون الموضوع يخدم تخصصنا طلبة علوم الحديث.

رابعا: الدراسات السابقة.

لم أجد في حدود اطلاعي على موضوع بعنوان "اختيارات السيوطي في البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر"، ولكن من خلال البحث والاطلاع وجدت أبحاثا تتعلق بعلوم الحديث عامة وبدراسة كتب السيوطي خاصة، والتي كانت عون لي في مناقشة اختيارات السيوطي، ومن تلك الدراسات:

1- البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر، للحافظ جلال الدين السيوطي، بتحقيق أبي أنس أنيس بن أحمد بن طاهر الأندونوسي، أستاذ مساعد بكلية الحديث في الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة عام 1420هـ/ 1999م، حيث كان التحقيق أربع مجلدات، وهو تحقيق جيد سالم من الأخطاء والعيوب في الغالب، وثريٌّ بمناقشة كثير من المسائل الخلافية التي تطرق إليها السيوطي، إلا أنه لم يطل النفس في دراسة تلك المسائل بحكم طبيعة دراسته وهو تحقيق المخطوط، وليست دراسة اختيارات السيوطي.

2- الحديث الحسن لذاته ولغيره، دراسة استقرائية نقدية، للدكتور خالد بن منصور الدريس، بإشراف وصي الله بن محمد عباس، لنيل درجة دكتوراه سنة 1421هـ، بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في كلية الحديث وعلومه، هذه الرسالة جيدة في بابها، قوية في طرحها، وفي مناقشة مسائلها، وقد استفدت منها في مباحث الحديث الحسن.

3- مسألة التصحيح والتحسين في الأعصار المتأخرة في علوم الحديث، دراسة نظرية تطبيقية، للدكتور عبد الرزاق بن خليفة الشايجي، العميد المساعد للبحث العلمي في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية في جامعة الكويت سنة 1420هـ/ 1999م، حيث كانت رسالة علمية ممتازة في مناقشة المسألة التي أطلقها ابن الصلاح في توقف التصحيح والتحسين في الأعصار المتأخرة، مع دراسة آراء مخالفيه ومؤيده وقد استفدت منها في مباحث الحديث الصحيح.

خامسا: أهداف البحث.

1- إبراز جهود الإمام السيوطي في خدمة الحديث النبوي من خلال كتابه "البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر".

2- التعرف على اختيارات السيوطي رحمه الله في مختلف مباحث علوم الحديث.

3- دارسة معظم اختيارات السيوطي، وتحليلها، ومقارنتها مع غيرها من أراء العلماء مبينا مدى صوابها من خطأها.

4- الوقوف على معظم المسائل الخلافية في علوم الحديث، لتزيد من معارف الباحث خاصة والمتلقي بصفة عامة، حتى يواجه شبهات الحداثيين برساخة علم وسعة اطلاع.

5- إثراء المكتبة الاسلامية بمثل هذا النوع من الدراسات.

سادسا: خطة البحث.

بعد اختياري لموضوع "اختيارات السيوطي في كتابه البحر الذي زخر في شرح ألفية"، وفقني الله سبحانه وتعالى إلى إنجاز هذه الخطة، وفق منهجية البحث العلمي، والتي تتكون من مقدمة وأربعة مباحث وخاتمة.

1- المقدمة: بدأت فيها بحمد وثناء عن المولى عزوجل، وصلاة وسلام عن النبي صلى الله عليه وسلم، ثم مدخل للموضوع، وأهمية البحث، وأهدافه، وأسباب اختيار الموضوع، وإشكاليته، والدراسات السابقة له، ومنهج البحث، ومنهجية الكتابة فيه، وخطة البحث، وصعوباته.

2- المبحث الأول: ذكرت في هذا المبحث التعريف بمصطلحات عنوان البحث وشخصياته، وفيه ثلاث مطالب: أولها تعريف الاختيار والمصطلحات الدائرة في فلكه، وثانيها ترجمة للحافظ السيوطي رحمه الله، وثالثها نبذة تاريخية عن علم المصطلح مع التعريف بكتاب "البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر".

3- المبحث الثاني: تطرقت في هذا المبحث إلى دراسة اختيارات السيوطي في مباحث الحديث الصحيح، وفيه ثلاث مطالب: أولها مسائل في مصطلح الحديث متعلقة بالصحيحين، وثانيها مسائل في مصطلح الحديث متعلقة بمستدرك الحاكم، وثالثها مسألة توقف التصحيح والتحسين والتضعيف في الأعصار المتأخرة.

4- المبحث الثالث: تناولت في هذا المبحث إلى دارسة اختيارات السيوطي في مباحث الحديث الحسن، وفيه ثلاث مطالب: أولها معنى الحديث عند المحدثين قبل الإمام الترمذي، وثانيها مراد إطلاق الإمام الترمذي في جامعه "حديث حسن صحيح"، وثالثها مسألة هل سكوت أبي داود على الحديث في سننه يعد تحسينا له؟.

5- المبحث الرابع: لقد قمت بتقسيم هذا المبحث إلى مطلبين: الأول دراسة اختيارات السيوطي في مباحث الحديث الضعيف، وفيه مسألة اختلاف العلماء في حد الضعيف، ومسألة مراتب الحديث الضعيف عند ابن الصلاح، ومسألة تلقي الأمة للحديث الضعيف بالقبول هل يرتقي إلى درجة الصحة؟، والثاني اختيارات السيوطي في مسائل متفرقة من علوم الحديث، وفيه مسألة تقسيم علوم الحديث، ومسألة تعريف المتن في اللغة، وغيرها من المسائل.

6- الخاتمة: تضمنت أهم النتائج المستخلصة من البحث مع التوصيات.

سابعا: المنهج المتبع.

قد اعتمدت على عدة مناهج منها:

1- المنهج الوصفي: قد استعملت المنهج الوصفي في المبحث الأول في مفهوم الاختيار وفي ترجمة الإمام السيوطي رحمه الله، وفي التعريف بكتابه "البحر الذي زخر".

2- المنهج الاستقرائي: قد استعملته في تتبع اختيارات السيوطي في كتابه، وكذا في تجميع كلام العلماء في المسألة الواحدة، وكذا في تتبع منهجه في كتابه.

3- المنهج التحليلي: قد عملت بهذا المنهج في دراسة اختيارات السيوطي وترجيحاته وانفراداته.

4- المنهج المقارن: استعملته في مقارنة في الموازنة بين كتابي السيوطي البحر الذي زخر والتدريب، وكذا مقارنة أقوال العلماء مع قول السيوطي لمعرفة مدى صحة اختياراته.

ثامنا: صعوبات البحث.

إن من البديهي أنَّ كلَّ عمل يعمله الإنسان يروم فيه الإتقان إلا وتقف أمامه جملة من الصعوبات، ومن الصعاب التي اعترضتني في بحثي هذا:

1- قلة خبرتي في مجال البحث والتنسيق بين المعلومات.

2- قلة المصادر والمراجع في بعض المسائل الحديثية الخفية.

3- صعوبة التقائي بالمشرف في ظل الظروف الراهنة التي تمر بها البلاد بسبب فيروس كرورونا (كوفيد 19).

تاسعا: منهجية الكتابة في البحث.

1- عزو الآيات بحيث يكون في المتن بالطريقة الآتية: [اسم السورة: رقم الآية]، وجعلت الآية بين الرمزين الآتيين: ﴿﴾، مع كتابتها بالرسم العثماني كتابة مفخمة لتمييز كلامه عزوجل عن كلام غيره من البشر، برواية حفص عن عاصم.

2- جعلت الأحاديث النبوية في المتن بين حاضنتين كالآتي: « »، تمييزا لكلام النبي صلى الله عليه وسلم عن كلام سائر الناس، على أن يكون التخريج في الهامش بالطريقة الآتية: صاحب المصنّف الحديثيّ، ثم ذكر عنوان المصنف ثم الكتاب والباب إن وُجد، مع رقم الحديث والجزء والصفحة.

3- توثيق المعلومات الواردة في المتن بالهامش يكون كالآتي: المؤلَّف، المؤلِّف، التحقيق إن وجد، رقم الطبعة، مكان النشر، دار النشر، تاريخ النشر، الجزء إن وجد، الصفحة.

4- عند إيراد الكتاب مرة ثانية فما فوق، فإنني أكتفي بذكر: المؤلَّف، والمؤلِّف، والجزء والصفحة.

5- عند إيراد الكتاب مرتين في نفس الصفحة على التوالي، فإنني أضيف المصدر نفسه أو المرجع نفسه.

6- إذا كان المرجع رسالة علمية أكاديمية، فإنّ توثيقها كالآتي: عنوان الرسالة، والباحث، نوع الدرجة العلمية، الكلية، المدينة إن وجدت، الدولة، التاريخ، رقم الصفحة.

7- أترجم لجميع الأعلام الواردة أسماؤهم في المتن، باستثناء الصحابة والتابعين، والأئمة الأعلام المشهرين.

8- إذا نقلت الكلام عن قائله بالمعنى، أو تصرفت فيه، فإنني أصدر العزوُ في الهامش بكلمة: (يُنظر)، أمّا إذا كان النقل حرفيا فإنني أجعله بين شولتين كالآتي: ""، والعزوُ حينئذ يكون خالياً من كلمة: (يُنظر)، وإذا ذكرت عنوان كتاب في المتن أجعله بين شولتين: "".

9- التزمت رموزاً معينة لإفادة المعاني الآتية: التحقيق: تحق، الطبع: ط، توفي: ت، رقم الحديث: ر.ح، لا طبعة: لا.ط، لا مكان: لا.م، بدون تاريخ: د.ت، دار النشر: ن، لا نشر: د.ن، (الجزء/ الصفحة)، التاريخ الهجري: هـ، التاريخ الميلادي: م.

وفي الأخير بعدما أتممت هذه المقدمة المشوقة للموضوع، سأشرع بإذن الله في البحث، الذي سأخلص فيه عدة أهداف وغايات، والتي آمل أن تكون ذخرا وزادا لطلبة العلم في خدمة سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم والدفاع عن حياضها، كما أوجه خاص الشكر إلى مشرفي الذي لم يبخل عليّ بالتوجيه السديد، وإلى كل من أعانني من قريب أو بعيد.

المبحث الأول: التعريف بمصطلحات عنوان البحث وشخصياته.

وفيه ثلاث مطالب:

المطلب الأول: تعريف الاختيار والمصطلحات الدائرة في فلكه.

المطلب الثاني: ترجمة الإمام السيوطي رحمه الله.

المطلب الثالث: نبذة تاريخية عن علم المصطلح مع التعريف بكتاب "البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر"..

المطلب الأول: تعريف الاختيار والمصطلحات الدائرة في فلكه.

إن أسلوب الاختيار من الأساليب التي يعبر بها المجتهد أو المصنف أو الباحث عن رأيه وما استقر عليه في مسألة ما، بعد البحث والتفتيش فيها، إذ لا يوجد كتاب في أي علم من العلوم إلا وقد ترك فيه صاحبه بصمته وأثره عليه، وهو ما يعبر علميا بحضور شخصية الباحث أثناء بحثه في جزئية ما، لذا سأتناول في المطلب تعريف الاختيار لغة واصطلاحا، وتعريف المصطلحات المقاربة له، ودراسة العلاقة بينها.

الفرع الأول: تعريف الاختيار لغة واصطلاحا.

1- الاختيار في اللغة:

قال ابن فارس[1]: (خير) الخاء والياء والراء أصله العطف والميل، ثم يحمل عليه، فالخير: خلاف الشر؛ لأن كل أحد يميل إليه ويعطف على صاحبه[2].

وقال صاحب تاج العروس[3]: خاره مختار، لأن خار في قوة: اختار، كتخيره واختاره، وفي الحديث «**تخيروا لنطفكم**...»[4] أي اطلبوا ما هو خير المناكح وأزكاها، وأبعد من الفحش والفجور، وفي الكتاب العزيز: ﴿وَٱخۡتَارَ مُوسَىٰ قَوۡمَهُۥ سَبۡعِينَ رَجُلٗا لِّمِيقَٰتِنَا﴾ (الأعراف: 155) أي من قومه.

---

[1]- أحمد بن فارس بن زكريا بن محمد بن حبيب أبو الحسين اللغوي القزويني سكن الري فنسب إليها ومن مؤلفاته (معجم مقاييس اللغة، المجمل، غريب إعراب القرآن، حلية الفقهاء). ينظر الزركلي الأعلام (193/1).

[2]- معجم مقاييس اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تحق: عبد السلام محمد هارون (لا.ط، بيروت، ن: دار الفكر، 1355هـ/ 1979م)، (2/ 232).

[3]- محمد بن محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني الزبيدي، أبو الفيض، الملقب بمرتضى: علّامة باللغة والحديث والرجال والأنساب، من كبار المصنفين، ولد بالهند سنة خمس وأربعين ومئة وألف، ومنشأه في زبيد باليمن رحل إلى الحجاز، وأقام بمصر، فاشتهر فضله وانهالت عليه الهدايا والتحف، وتوفي بالطاعون في مصر، سنة خمسة ومئتين وألف، من كتبه (تاج العروس في شرح القاموس، وإتحاف السادة المتقين في شرح إحياء العلوم للغزالي، وأسانيد الكتب الستة، وكشف اللثام عن آداب الإيمان والإسلام، وغيرها من المؤلفات)، ينظر: الأعلام للزركلي (ط:15، بيروت لبنان، ن: دار العلم للملايين، 2002م)، (7/ 70).

[4]- أخرجه الحاكم في مستدركه، تحق: مصطفى عبد القادر عطا (ط:1، بيروت لبنان، ن: دار الكتب العلمية، 1411هـ/ 1990م)، في كتاب النكاح، ر.ح: 2687، (2/ 176)، قال الشيخ الألباني: صحيح. ينظر: صحيح الجامع الصغير وزيادته (ط:3، لا.م، ن: المكتب الإسلامي، 1408هـ/ 1988م)، ر.ح: 5239، (1/ 524).

ومنها الخيرة بكسر الخاء، قال الليث: الخيرة خفيفة مصدر اختار خيرة، وفي الحديث «**عليكم بالشام فإنها صفوة بلاد الله يسكنها خيرته من خلقه...**»[1] وخيرته، ويقال: هذا وهذه وهؤلاء خيرتي، وهو ما يختاره عليه[2].

وقال الفراء[3] في قوله تعالى: ﴿ وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ ۗ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ ۚ سُبْحَانَ اللَّهِ وَتَعَالَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٦٨﴾ ﴾ [القصص: 68]؛ أي ليس لهم أن يختاروا على الله، والاختيار: الاصطفاء وكذلك التخير، ولك خيرة هذه الإبل والغنم وخيارها[4].

2- الاختيار في الاصطلاح:

ويُعرَّف بأنه ترجيحُ الشيء وتخصيصُه وتقديمه على غيره وهو أخصُّ من الإرادة[5].

هذا التعريف فيه نظر، فإن من شرط التعريف أن يكون المعرف منطبقا على تمام معنى المعرف، وتعريف الاختيار بالترجيح لا يستقيم إن عرفنا أن معنى الترجيح أخص من الاختيار كما سيأتي.

أقول: والذي يترجح لدي، أن الاختيار: هو كل ما يرتضيه ويقبله المجتهد في مسألة معينة، ولو كان مخالفا لغيره، ويعرف بعدة وسائل مختلفة، كترجيح قول على قول، أو الرد على قول معين، أو

---

[1]- أخرجه الطبراني في معجمه، تحق: حمدي بن عبد المجيد السلفي (ط:2، القاهرة مصر، ن: مكتبة ابن تيمية، د.ت)، ر.ح: 137، (22/ 58)، قال الألباني: صحيح. ينظر: صحيح الجامع الصغير وزيادته، ر.ح: 4070، (2/ 751).

[2]- ينظر: تاج العروس من جواهر القاموس، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي، تحق: مجموعة من المحقيقين (242/11).

[3]- هو العلامة، صاحب التصانيف، أبو زكريا يحي بن زياد بن عبد الله بن منظور الأسدي مولاهم، الكوفي، النحوي، صاحب الكسائي، ولد سنة 144هـ، ورد عن ثعلب: أنه قال: لولا الفراء، لما كانت عربية، ولسقطت؛ لأنه خلصها، ولأنها كانت تتنازع ويدعيها كل أحد، وقال ابن الأنباري: لو لم يكن لأهل بغداد والكوفة من النحاة إلا الكسائي والفراء، لكفى، وقال بعضهم: الفراء أمير المؤمنين في النحو، ومات الفراء بطريق الحج، سنة سبع ومائتين، وله ثلاث وستون سنة -رحمه الله-، من كتبه (معاني القرآن، واختلاف أهل الكوفة والبصرة والشام في المصاحف، والجمع والتثنية في القرآن، وكتاب الحدود، و مشكل اللغة ، وغيرها)، ينظر : سير أعلام النبلاء، للذهبي (10/ 118- 121).

[4]- ينظر: لسان العرب، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى (ط:3، بيروت، ن: دار صادر، 1414هـ)، (266/4).

[5]- التعريفات الفقهية، محمد عميم الإحسان المجددي البركتي (ط:1، بيروت، ن: دار الكتب العلمية، 1424هـ - 2003م)، (ص 20).

الإتيان بفهم جديد في المسألة لم يسبق إليه، وغيرها من الوسائل التي يكتشف بها اختيار المجتهد، والله أعلم.

الفرع الثاني: المصطلحات المقاربة للاختيار والتي تدور في فلكه.

أولا: الترجيح.

أ- الترجيح في اللغة:

قال ابن فارس: الراء والجيم والحاء أصل واحد، يدل على رزانة وزيادة، يقال: رجح الشيء، وهو راجح، إذا رزن، وهو من الرجحان[1].

ب- الترجيح في الاصطلاح:

تقوية أحد الطريقين على الآخر، ليعلم الأقوى فيعمل به، ويطرح الآخر[2].

وقيل: إثبات مرتبة في أحد الدليلين على الآخر[3].

ثانيا: التفرد.

أ- التفرد في اللغة:

قال ابن فارس: الفاء والراء والدال أصل صحيح يدل على وحدة، من ذلك الفرد وهو الوتر[4].

[1]- معجم مقاييس اللغة، لابن فارس (2/ 489).

[2]- المحصول في علم الأصول، للرازي، تحق: الدكتور طه جابر العلواني (ط:3، بيروت، ن: مؤسسة الرسالة، 1418هـ/ 1997م)، (529/5).

[3]- كتاب التعريفات، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني، تحق: جماعة من العلماء (ط:1، بيروت، دار الكتب العلمية، 1403هـ/ 1983م)، (ص 56).

[4]- معجم مقاييس اللغة، لابن فارس (4/ 400).

قال ابن منظور[1]: والفرد في صفات الله تعالى هو الواحد الأحد الذي لا نظير له ولا مثل ولا ثاني[2].

وانفرد فلان بالأمر: استبد ولم يشرك معه أحدا، استفرد بالأمر أو الرأي انفرد وفلانا خلا به وفلانا وجده وحده ويقال استفرد الغواص هذه الدرة لم يجد معها أخرى والشيء اختاره وحده من بين نظرائه والشيء أخذه فردا لا ثاني له ولا مثل[3].

ب- التفرد في الاصطلاح:

هو ما يستقل به المجتهد من رأي في ضوء ما ترجح لديه من الأدلة في مسألة معينة دون تقليد لمن سبقه.

ثالثا: التعليق.

أ- التعليق في اللغة:

قال ابن فارس: (علق) العين واللام والقاف أصل كبير صحيح يرجع إلى معنى واحد، وهو أن يناط الشيء بالشيء العالي، ثم يتسع الكلام فيه، والمرجع كله إلى الأصل الذي ذكرناه، تقول: علقت الشيء أعلقه تعليقا، وقد علق به إذا لزمه والقياس واحد، والعلق: ما تعلق به البكرة من القامة، ويقال العلق: آلة البكرة، ويقولون: البئر محتاجة إلى العلق، وقال أبو عبيدة: العلق هي البكرة بكل آلتها دون الرشاء والدلو[4].

[1]- أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي، الإمام اللغوي الحجة. من نسل رويفع بن ثابت الأنصاري. ولد بمصر (وقيل: في طرابلس الغرب) وخدم في ديوان الإنشاء بالقاهرة. ثم ولي القضاء في طرابلس، وقال الصفدي: لا أعرف في كتب الأدب شيئا إلا وقد اختصره من أشهر كتبه (لسان العرب ومختار الأغاني ومختصر مفردات لابن البيطار ونثار الأزهار في الليل والنهار) ينظر: الزركلي، الأعلام (108/7)

[2]- لسان العرب، لابن منظور (3/ 331).

[3]- ينظر: المعجم الوسيط، إبراهيم مصطفى . أحمد الزيات . حامد عبد القادر . محمد النجار(679/2).

[4]- معجم مقاييس اللغة، لابن فارس (4/ 125).

العَلَقُ: الدمُ الغليظُ، والقطعة منه عَلَقَةٌ، قال تعالى: ﴿خَلَقَ ٱلۡإِنسَٰنَ مِنۡ عَلَقٍ ۝٢﴾ [العلق: 2] والعَلَقَةُ: دودةٌ في الماء تمصّ الدمَ، وبها شبه الانسان أطوار خلقه بها[1]، قال تعالى: ﴿ثُمَّ خَلَقۡنَا ٱلنُّطۡفَةَ عَلَقَةٗ فَخَلَقۡنَا ٱلۡعَلَقَةَ مُضۡغَةٗ فَخَلَقۡنَا ٱلۡمُضۡغَةَ عِظَٰمٗا فَكَسَوۡنَا ٱلۡعِظَٰمَ لَحۡمٗا ثُمَّ أَنشَأۡنَٰهُ خَلۡقًا ءَاخَرَۚ فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحۡسَنُ ٱلۡخَٰلِقِينَ ۝١٤﴾ [المؤمنون: 14]، و(المعلقة) من النساء التي فقد زوجها[2]، قال الله تعالى: ﴿فَتَذَرُوهَا كَٱلۡمُعَلَّقَةِ﴾ [النساء: 129]

ب- التعليق في الاصطلاح:

هو ربُط حصولِ مضمونِ جُمْلة بحصول مضمون جملة أخرى[3]، ويكون بزيادة فائدة على كلام الذي سبقه، أو شرح موجز له.

رابعا: التعقب.

أ- التعقب في اللغة:

قال ابن فارس: (عقب) العين والقاف والباء أصلان صحيحان: أحدهما يدل على تأخير شيء وإتيانه بعد غيره، والأصل الآخر يدل على ارتفاع وشدة وصعوبة، فالأول قال الخليل: كل شيء يعقب شيئا فهو عقيبه، كقولك خلف يخلف، بمنزلة الليل والنهار إذا مضى أحدهما عقب الآخر، وهما عقيبان، كل واحد منهما عقيب صاحبه، ويعقبان، إذا جاء الليل ذهب النهار، فيقال عقب الليل النهار وعقب النهار الليل، وذكر ناس من أهل التفسير في قوله تعالى: ﴿لَهُۥ مُعَقِّبَٰتٞ مِّنۢ بَيۡنِ يَدَيۡهِ وَمِنۡ خَلۡفِهِۦ يَحۡفَظُونَهُۥ مِنۡ أَمۡرِ ٱللَّهِ﴾ [الرعد: 11] قال: يعني ملائكة الليل والنهار، لأنهم يتعاقبون، ويقال إن العقيب الذي يعاقب آخر في المركب، وقد أعقبته، إذا نزلت ليركب، ويقولون: عقب علي في تلك السلعة عقب، أي أدركني فيها درك، والتعقبة: الدرك[4]، ويقال: فلان عقبة بني

[1]- ينظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، تحق: أحمد عبد الغفور عطار (ط:4، بيروت لبنان، ن: دار العلم للملايين، 1407هـ/ 1987م)، (4/ 1529).

[2]- مختار الصحاح، للرازي (ص 216).

[3]- التعريفات الفقهية، محمد عميم (ص 59).

[4]- معجم مقاييس اللغة، لابن فارس (4/ 77).

فلان أي آخر من بقي منهم، ويقال للرجل إذا كان منقطع الكلام: لو كان له عقب لتكلم أي لو كان له جواب[1]، و العقيب هو كل شيء يأتي بعد شيء ويتلوه[2].

ب- التعقب في الاصطلاح:

ومن خلال ما سبق من تعارف التعقب عند اللغويين، يمكن صياغة تعريف له بما يلي: هو استدراك متأخر على متقدم، في عبارة أو رأي أو مسألة، بتصحيح أو إبطال أو زيادة.

خامسا: التعليل.

أ- التعليل في اللغة:

قال ابن فارس: (عل) العين واللام أصول ثلاثة صحيحة: أحدها تكرر أو تكرير، والآخر عائق يعوق، والثالث ضعف في الشيء.

فالأول العلل، وهي الشربة الثانية، ويقال علل بعد نهل.

والأصل الثاني: العائق يعوق، قال الخليل: العلة حدث يشغل صاحبه عن وجهه، ويقال اعتله عن كذا، أي اعتاقه، قال: * فاعتله الدهر وللدهر علل *

والأصل الثالث: العلة: المرض، وصاحبها معتل، قال ابن الأعرابي: عل المريض يعل علة فهو عليل، ورجل عللة، أي كثير العلل.[3]

ب- التعليل في الاصطلاح:

هو بيان علة الشيء وتقرير بثبوت المؤثِّر لإثبات الأثر[4].

[1]- لسان العرب، لابن منظور (1/ 613 و614).
[2]- المعجم الوسيط (2/ 613).
[3]- ينظر: معجم مقاييس اللغة، ابن فارس (4/ 12- 14).
[4]- التعريفات الفقهية، محمد عميم (ص 59).

وقال التهانوي[1]: هو تبيين علة الشيء، وهو ما يستدل فيه بالعلة على المعلول ويسمى البرهان اللمي[2].

سادسا: الإقرار.

أ- الإقرار في اللغة:

قال ابن فارس: (قر) القاف والراء أصلان صحيحان، يدل أحدهما على برد، والآخر على تمكن، فالأول القر، وهو البرد، ويوم قار وقر، والأصل الآخر التمكن، يقال قر واستقر، والقر: هو الهودج مركب من مراكب النساء، الإقرار: ضد الجحود، وذلك أنه إذا أقر بحق فقد أقره قراره[3].

ب- الإقرار في الاصطلاح:

قال الجرجاني[4]: الإقرار في الشرع إخبار بحق لآخر عليه وإخبار عما سبق[5]

وقيل هو إثبات الشيء إما باللسان وإما بالقلب أو بهما جميعا [6].

[1]- محمد بن علي بن القاضي محمد حامد بن محمّد صابر الفاروقي الحنفي التهانوي: باحث هندي، من كتبه (كشاف اصطلاحات الفنون، طبع مجلدان، فرغ من تأليفه سنة 1158هـ، وتوفي في نفس السنة رحمه الله. ينظر: الأعلام للزركلي (6/ 295).

[2]- كشاف اصطلاحات الفنون، محمد على التهانوي، تحق: رفيق العجم وعلي دحروج (ط:1، بيروت لبنان، ن: مكتبة لبنان، 1996م)، (ص 489).

[3]- معجم مقاييس اللغة، ابن فارس (5/ 7 و8).

[4]- علي بن محمد بن علي، المعروف بالشريف الجرجاني: فيلسوف. من كبار العلماء بالعربية، ولد في تاكو (قرب استراباد) ودرس في شيراز. ومن أشهر كتبه(التعريفات وشرح مواقف الإيجي ومقاليد العلوم وتحقيق الكليات ورسالة في فن أصول الحديث وغيرها). ينظر الزركلي الأعلام (7/5).

[5]- التعريفات للجرجاني (ص 50).

[6]- تاج العروس (13/ 396).

الفرع الثالث: العلاقة بين الاختيار والمصطلحات المقاربة له.

الاختيار شامل لجميع المصطلحات المقاربة له المذكورة، وهو ليس كالرأي فهو يشمل ما كان فيه تصريح المجتهد بأنه قبِلَهُ ورضى به قوله: قلت كذا أو وراجح عندي كذا أو وهو الذي أرتضيه وغيرها من الألفاظ، أما الاختيار فهو أعم وأشمل من الرأي، فيدخل فيه الاقرار والتعليق والتعقيب والتعليل، ودليل ذلك:

– الإقرار: إذا ختم مسألة برأي عالم أخر مجتهد دون تصريح منه على قبوله، فهو إقرار منه على قبول، لأن السكوت علامة الرضا في الغالب الأعم، وهو اختيار له.

– التعليق: إذا أضاف زيادة علمية أو شرح للفظة معينة لكلام سبقه، فهو يعتبر اختيار له.

– التعقيب: يكون ذلك على شكل رد لرأي من سبقه من تصحيح أو ابطال أو استدراك، فهذا كذلك يعتبر اختيار له.

– التعليل: ويكون ذلك بذكر أسباب ودوافع اختيار العالم الذي سبقه في المسألة، وهذا يعتبر اختيار له.

المطلب الثاني: ترجمة الإمام السيوطي رحمه الله.

لا يخفى على طلبة العلم والباحثين والعلماء مكانة وجهود السيوطي رحمه الله في العلوم الشرعية كلها، وخصوصا في علم المصطلح، ومنزلته المرموقة فيه، ومشاركاته الجديدة في هذا الفن، فهو قد أثرى المكتبة الحديثية بالكتب المؤلفة في علم المصطلح وغيره، لذا سأتناول في هذا المطلب ترجمة السيوطي ولا أطيل في سرد الترجمة إلا إذا اقتضت الحاجة، كبعض الجوانب من حياته التي تستدعي البسط.

الفرع الأول: اسمه ونسبه وكنيته.

هو جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمان بن كمال الدين أبي بكر بن محمد بن سابق الدين أبي بكر بن فخر الدين عثمان بن ناظر الدين محمد بن سيف الدين خضر بن نجم الدين أبي الصلاح أيوب بن ناصر الدين محمد بن الشيخ همام الدين الهمام بن الكمال بن ناصر الدين المصري الخضيري الأسيوطي[1] الشافعي[2]، كان يلقب بابن الكتب[3].

وينتهي نسبه إلى أسرة فارسية، وقد صرح بذلك في أحد كتبه[4]، لكن السيوطي يعود في مقامته التي تسمى "طرز العمامة" فينفي عنه هذه النسبة العجمية فيقول:" ووالدي من خيار العرب لأنه من سلالة الصحابة..."[5]

---

[1]- حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، عبد الرحمان بن أبي بكر السيوطي، تحق: محمد أبي الفضل إبراهيم (ط:1، القاهرة، ن: دار إحياء الكتب العربية، 1357هـ/1937م)، (335/1).

[2]- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، محمد بن علي الشوكاني (ط:1، القاهرة، ن: دار السعادة، 1348)، (328/1).

[3]- لأن أباه أمر أمه أن تأتيه بكتاب من بين الكتب، فذهبت لتأتي به وهي حامل به فجأها المخاض وهي بين الكتب، فوضعته بينها. انظر حاشية الأجهوري على شرح الزرقاني على البيقونية ، عطية الله بن عطية البرهاني الأجهوري (لا.ط، مصر، ن: طبعة الحلبي، 1368)، (ص 10).

[4]- ينظر: حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، للسيوطي (336/1).

[5]- طرز العمامة في التفرقة بين المقامة والقمامة، جلال الدين السيوطي، المكتبة الأزهرية، القاهرة، رقم مصورتها بالجامعة الإسلامية 2703، نقلا عن البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر، للسيوطي (1/ 58).

وقد رجح بين القولين أحمد الشرقاوي: "عساه أن يكون بحث في نسبه فحقق ما خالف الرواية عن أبيه في كونه ينحدر من أصل عجمي"[1].

أقول: السيوطي ذكر أن نسبه ينتهي إلى الخيار العرب في معرض الخصومة مع أقرانه، ليبين شرف انتسابه إلى العرب، وكتابه هذا ألفه ردا على خصومه ويظهر جليا ذلك في عنوانه.

أما كنيته: أبا الفضل، فكناه شيخه قاضي القضاة عز الدين أحمد بن إبراهيم الكناني[2]، لما قرأ عليه وقال له: ما كنيتك؟ فقال: لا كنية لي، قال كنيتك: أبو الفضل[3].

أما الخضيري هي نسبة حي الخضيرية في الجانب الشرقي من بغداد[4]، كانت مقر أسرته قبل مولده واستقرارهم في مصر.

وأما السيوطي أو الأسيوطي: بضم أوله والتحتية وسكون السين إلى أسيوط ويقال سيوط بلد بصعيد مصر، فيها خمسة أوجه ضم الهمزة وكسرها وإسقاطها وتثليث السين المهملة أي بضم السين وفتحها وكسرها [5].

[1]- مكتبة الجلال السيوطي، أحمد الشرقاوي إقبال (لا.ط، الرباط، ن: دار المغرب، 13997هـ/1977م)، ص12.

[2]- هو: أحمد بن إبراهيم الكناني العسقلاني، عز الدين أبو البركات، ولد سنة 800هـ، عالم عامل ورع، ولي القضاء مصر، له مختصر المحرر في الفقه، توفي سنة 876هـ. ينظر: الضوء اللامع في أعيان القرن التاسع، محمد بن عبد الرحمان السخاوي (لا.ط، القاهرة، ن: مكتبة القدسي، 1355هـ)، (206/1).

[3]- ينظر: النور السافر في أخبار القرن العاشر، محي الدين عبد القادر بن شيخ بن عبد الله العيدروس (ط:1، بيروت، ن: دار الكتب العلمية، 1405هـ)، (51/1).

[4]- معجم البلدان، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ط:2، بيروت لبنان، ن: دار صادر، 1995م)، (377/2).

[5]- لب اللباب في تحرير الأنساب، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (لا.ط، بيروت لبنان، دار صادر، د.ت) ص15.

الفرع الثاني: مولده ونشأته ودراسته.

ولد السيوطي رحمه الله بعد المغرب ليلة الأحد، مستهل شهر رجب سنة تسع وأربعين وثمانمائة (849هـ)[1].

قال السيوطي (911هـ): "حملت في حياة أبي إلى الشيخ محمد المجذوب، رجل كان من كبار الأولياء فبرك علي[2]"[3]، "وأحضره والده قبل موته وهو صغير مجلس الحافظ ابن حجر فشملته إجازته"[4].

ثم "توفي والده بعد ذلك وقد بلغ من العمر خمس سنوات وسبعة أشهر، وكان قد وصل إذ ذاك في القرآن سورة التحريم، حيث أسند والده وصايته إلى جماعة منهم العلامة كمال الدين بن الهمام[5]،

---

[1]- الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة، نجم الدين الغزي، تحق: خليل المنصور (ط:1، بيروت لبنان، ن:دار الكتب العلمية، 1418هـ/1997)، (227/1).

[2]- وهو حمل المولود إلى أحد الصالحين ليحنكه بتمرة حتى يكون أول ما يدخل جوفه ريق الصالحين، هذا من عادات الصوفية، وقد دافع أبو زكريا النوري في "شرح مسلم" في الأحاديث التي فيها أن الصحابة فعلوا شيئا مع النبي صلى الله عليه وسلم وظن أن بقية الصالحين في ذلك كالنبي صلى الله عليه وسلم وهذا خطأ صريح لوجوه منها:

- عدم المقاربة فضلا عن المساواة للنبي صلى الله عليه وسلم في الفضل والبركة.

- ومنها عدم تحقق الصلاح، فإنه لا يتحقق إلا بصلاح القلب، وهذا أمر لا يمكن الاطلاع عليه إلا بنص، كالصحابة الذين اثنى الله عليهم ورسوله، أو أئمة التابعين، أو من شهر بصلاح ودين كالأئمة الأربعة ونحوهم من الذين تشهد لهم الأمة بالصلاح وقد عُدم أولئك، أما غيرهم فغاية الأمر أن نظن أنهم صالحون فنرجو لهم.

- ومنها أن الصحابة لم يكونوا يفعلون ذلك مع غيره لا في حياته ولا بعد موته، ولو كان خيرا لسبقونا إليه، فهلا فعلوه مع أبي بكر وعمر وعثمان وعلي ونحوهم من الذين شهد لهم النبي صلى الله عليه وسلم بالجنة، وكذلك التابعون هل فعلوه مع سعيد بن المسيب وعلي بن الحسين وأويس القرني والحسن البصري ونحوهم ممن يقطع بصلاحهم.

- ومنها أن فعل هذا مع غيره شيء لا يؤمن أن يفتنه وتعجبه نفسه، فيورثه العجب والكبر والرياء، فيكون هذا كالمدح في الوجه بل أعظم. ينظر: تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد الذى هو حق الله على العبيد، سليمان بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب، تحق: زهير الشاويش (ط:1، بيروت لبنان، ن: المكتب الاسلامي، 1423هـ/ 2002م)، ص150.

[3]- حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، للسيوطي (336/1).

[4]- فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات، عبد الحي الكتاني، إ: د/ إحسان عباس (ط:2، بيروت، ن: دار المغرب الاسلامي، 1402هـ/ 1982)، (1011/2).

[5]- هو كمال الدين محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد بن مسعود السيواسي ثم الكندري، ولد تقريبًا سنة تسعين وسبعمائة، تقدم على أقرانه في أنواع العلوم، من الفقه والأصول والنحو والمعاني وغيرها، وكان علامة محققًا جدليًّا نظارًا، قرره الأشرف شيخًا في مدرسته، فباشرها مدة ثم تركها، وولي مشيخة الشيخونية ثم تركها أيضًا، وله تصانيف، منها (شرح الهداية، والتحرير في أصول الفقه)، مات في رمضان سنة إحدى وستين وثمانمائة. ينظر: حسن المحاضرة، السيوطي (1/ 474).

فأحضر ابنه عقيب موته، فقرره في وظيفة الشيخونية ولحظه بنظره، وختم القرآن العظيم، وله من العمر دون ثماني سنين، ثم حفظ عمدة الأحكام، ومنهاج النووي، وألفية ابن مالك، ومنهاج البيضاوي، وعرض الثلاثة الأولى على مشايخ الإسلام العلم البلقيني، والشرف المناوي، والعز الحنبلي، وشيخ الشيوخ الأقصرائي[1] وغيرهم، وأجازوه"[2].

من خلال النقول السابقة نجد أن السيوطي بدأ بالاشتغال بالعلم على وجه التحديد ابتدأ من ربيع الأول سنة أربع وستين وثمانمائة –كان عمره آنذاك خمسة عشرة سنة – ولازم الشيوخ من مبدأ طلبه للعلم فأخذ الفقه عن سراج الدين البلقيني وعن ولده علم الدين، والفرائض عن شهاب الدين الشارمساحي، التفسير عن الشرف المناوي، وفي اللغة العربية والحديث عن تقي الدين الشمني[3] ومحي الدين الرومي وغيرهم كثير.[4]

قال السيوطي: "وأجزت بتدريس العربية في مستهل سنة ست وستين، وقد ألفت في هذه السنة، فكان أول شيء ألفته: شرح الاستعاذة و البسملة[5]"[6].

بالنسبة لنشأته الحديثية، نجد السيوطي رحمه الله تتلمذ في الحديث على كبار علماء عصره في الحديث وغيره، قرأ عليهم أمهات كتب المصطلح من هؤلاء تقي الدين الشبلي[7]، وتقي الدين بن

[1]– الشيخ أمين الدين، الأقصرائي يحيى بن محمد شيخ الحنفية في زمانه، ولد سنة نيف وتسعين وسبعمائة، وانتهت إليه رياسة الحنفية في زمانه، مات في أواخر المحرم سنة ثمانين وثمانمائة. حسن المحاضرة، السيوطي (1/ 478).

[2]– الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة، نجم الدين الغزي (227/1).

[3]– ولد بالإسكندرية في رمضان سنة إحدى وثمانمائة، أخذ الحديث عن الشيخ ولي الدين العراقي، ولازم البساطي في المعقول، وبرع في الفنون، وسمع الكثير، وأجاز له العراقي والبلقيني والحلاوي والمراغي وغيرهم، وقرأ الفنون، وانتفع به الخلق، وصنف حاشية على المغني، وحاشية على الشفا وشرح النقاية في الفقه، وشرح نظم النخبة لأبيه، وأرفق المسالك لتأدية المناسك، وطُلِبَ لقضاء الحنفية فامتنع، مات في ذي الحجة سنة اثنتين وسبعين وثمانمائة. حسن المحاضر، السيوطي (1/ 474).

[4]– ينظر: حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، للسيوطي (337/1).

[5]– سماه: رياض الطالبين في شرح الاستعاذة والبسملة، هو مخطوط، ينظر: دليل مخطوطات السيوطي للشيباني والخزندار (ط:1، الكويت، ن: مكتبة ابن تيمية، د.ت) (ص 32)

[6]– حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، السيوطي (337/1)

[7]– ينظر: المرجع نفسه (337/1).

فهد[1]، وشمس الدين السيرافي قرأ عليه صحيح مسلم وسعد الدين المرزباني مما قرأ عليه: ألفية العراقي، وتقي الدين الشمني، وقرأ عليه شرحه على النخبة، وقرأ عيه الحديث وعلومه كثيرا[2]، وغيرهم، وسيأتي مزيد من تفصيل في موضعه.

الفرع الثالث: شيوخه وتلاميذه.

كان من حسن حظ السيوطي أن عاش في عصر كثر فيه العلماء الأعلام الذين نبغوا في علوم الدين على تعدد ميادينها، مما كان له كبير الأثر في ثقافة السيوطي، وسعة اطلاعه.

ذكر السيوطي عدد شيوخه في كتابه حسن المحاضرة فقال: "أما مشايخي في الرواية سماعا وإجازة فكثير أوردتهم في المعجم الذي جمعتهم فيه وعدتهم نحو مائة وخمسين"[3].

وللسيوطي كتاب جمع فيه أسماء شيوخه مرتبين على حروف المعجم مع ترجمة موجزة لكل منهم "المنجم في المعجم" وقد بلغ عددهم فيه ثمانية وتسعين ومائة شيخ[4].

نقل عنه تلميذه الشعراني في ذيل طبقاته الصغرى أنه أخذ العلم عن ستمائة نفس، وقد نظمتها في أرجوزة.[5]

[1]- الضوء اللامع في أعيان القرن التاسع، محمد بن عبد الرحمان السخاوي (لا.ط، القاهرة، ن: مكتبة القدسي، 1355هـ)، (66/4).

[2]- ينظر: الكواكب السائرة في بأعيان المائة العاشرة، نجم الدين الغزي (227/1).

[3]- حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، السيوطي (339/1).

[4]- كتاب السيوطي النحوي، د/ عدنان محمد سلمان (ط:1، بغداد، ن: دار الرسالة، 1396هـ/ 1976م)، (ص71)

[5]- المرجع نفسه (ص70).

وذكر الخونساري[1]: أن السيوطي أخذ عن غالب علماء عصره وبلغ مجموع شيوخه نحو ثلاثمائة شيخ.[2]

هكذا نقل تلميذه الشعراني أن شيوخه 600 وذكر الخونساري 300، وبين ما نقلاه وما ذكر السيوطي عن نفسه آنفا اختلاف كبير، ولعل ما ذكره تلميذه الشعراني والخونساري هو عدد مجموع الشيوخ رجالا ونساء، وما ذكره السيوطي في كتبه من أخذ عنهم في كل تخصص كما في كتابه حسن المحاضرة ذكر مشايخه في رواية الحديث.

ويرجع سبب كثرة شيوخه وتنوعهم إلى عوامل أذكر منها:

1- كونه عاش في عصر كثر فيه العلماء الأعلام الذين نبغوا في علوم الدين على تعدد ميادينها، مما كان له الأثر الكبير في سعة ثقافته.

2- البداية المبكرة في طلب العلم، حيث تلقى معظم العلوم في فترة صباه.

3- أنه لم يحصر نفسه في شيوخ معينين لا يأخذ العلم إلا عنهم على الرغم من أنه كان شافعي المذهب[3]، فتراه يأخذ عن عز الدين الحنبلي[4]، وأمين الدين الأقصرائي الحنفي.

---

[1]- محمد باقر بن زين العابدين بن جعفر الموسوي الهزار جريبي الخونساريّ الأصفهاني: مؤرخ، أديب، من مجتهدي الإماميين، ولد سنة 1226هـ، ونشأ في قصبة خونسار بإيران، وانتقل إلى أصفهان فاستقر إلى أن توفي فيها سنة 1313هـ، أشهر مؤلفاته (روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات، وأدب اللسان في الأخلاق، وتفصيل ضروريات الدين والمذهب، وأرجوزة أصول الفقه، وأحسن العطية في شرح الألفية، وتصانيف بالفارسية). ينظر: الأعلام للزركلي (6/ 49)

[2]- روضات الجنات، محمد باقر بن زين العابدين بن جعفر الموسوي الهزار جريبي الخوانساريّ (ط:1، طهران، ن: مكتبة الاسماعيليان، 1367هـ)، (ص415)

[3]- ينظر: الكواكب السائرة في بأعيان المائة العاشرة، نجم الدين الغزي (226/1).

[4]- أحمد بن إبراهيم بن نصر الله بن أحمد بن أحمد بن محمد بن أبي الفتح بن هاشم بن إسماعيل بن نصر الله بن أحمد الكناني العسقلاني الأصل المصري المولد، شيخنا قاضي القضاة عز الدين أبو البركات بن قاضي القضاة برهان الدين بن قاضي القضاة ناثر الدين الحنبلي، ولد في ذي القعدة سنة ثمانمائة، وله مصنفات كثيرة، منها (طبقات الحنابلة، ونظم أصول ابن الحاجب، وصفوة الخلاصة في النحو، وشفاء القلوب في مناقب بني أيوب، وشرح ألفية ابن مالك، وأرجوزة في قضاة مصر، وغيرها)، مات في جمادى الأولى سنة ست وسبعين وثمانمائة. ينظر: حسن المحاضرة للسيوطي (1/ 484).

4- أنه لم يكتف بعلم من العلوم، بل ضرب في كل حظ وافر فقال عن نفسه رحمه الله:" رزقت التبحر في سبعة علوم: التفسير، والحديث، والفقه، والنحو، والمعاني، والبيان، والبديع"[1].

5- أنه لم يكتف السيوطي رحمه الله بالرجال فقط من الشيوخ بل تتلمذ على أيدي كبريات النساء الفقيهات المحدثات المعاصرات له مثل: أم الهنا المصرية، وعائشة بنت عبد الهادي، وسارة بنت السراج ابن جماعة، وزينب بنت الحافظ العراقي، وغيرهن كثير[2].

وقد حرص السيوطي على أن يسجل أسماء مشايخه الذين أخذ عنهم العلم، فصنف فيها خمسة مصنفات وهي: (حاطب ليل وجارف سيل، زاد المسير في الفهرست الصغير، أنشاب الكتب في أنساب الكتب، المنتقى وهو المعجم الصغير، المنجم في المعجم)[3].

وبالنسبة لتلاميذه، فقد كان لتصدي السيوطي رحمه الله للتدريس في وقت مبكر من حياته أثره في تخريج تلامذة كثر على نمطه وسمته فقد ابتدأ التدريس سنة ست وستين وثمانمائة[4]، واستمر في التدريس حتى اعتزله مع الإفتاء[5]، وألف كتابين في ذلك: "المقامة اللؤلؤية في الاعتذار عن الإفتاء والتدريس" والثاني "التنفيس في الاعتذار عن ترك الإفتاء والتدريس"[6].

كثرة تلاميذ السيوطي من أهم العوامل التي ساعدت على حفظ تراثه ونقله إلينا[7]، ومن أبرز تلاميذ السيوطي وأشهرهم:

1- شمس الدين أبو الحسن محمد بن علي الداودي، كتب ترجمة للسيوطي في مجلد (ت: 945هـ)[8].

---

[1]- حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، السيوطي (338/1).

[2]- ينظر: المصدر نفسه (344/1).

[3]- كتاب السيوطي النحوي، د/ عدنان محمد سلمان (ص 70- 71).

[4]- حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، السيوطي (1/ 337).

[5]- ينظر: الكواكب السائرة في بأعيان المائة العاشرة، نجم الدين الغزي (229/1).

[6]- دليل مخطوطات السيوطي، للشيباني والخزندار الأول رقمه (710) والثاني (797).

[7]- السيوطي محدثا، عبد الكريم السيد علتم (ط:1، القاهرة، ن: وزارة الثقافة، 1978م)، (ص 307)

[8]- الكواكب السائرة في بأعيان المائة العاشرة، نجم الدين الغزي (71/2).

2- شمس الدين محمد بن علي بن طولون (ت: 953هـ)[1].

3- الحافظ شمس الدين محمد بن يوسف الشامي الصالحي الدمشقي (ت: 942هـ)[2].

4- مؤرخ مصر محمد بن أحمد بن إياس (ت: 930هـ)[3].

5- عبد القاهر بن محمد الشاذلي المصري الشافعي (ت: 935هـ)[4]، وغيرهم كثير.

الفرع الرابع: رحلاته العلمية.

الرحلة في طلب العلم مطلب عظيم عند أهله، بل هو أحلى عندهم من المال والبنون إذ فيه تحصيل العلم، ومضاعفة الأجر، وهو منهج الأنبياء والمرسلين، وسبيل العلماء الراسخين، وقد حاز شرف الرحلة في طلب العلم، فقال السيوطي: سافرت بحمد الله تعالى إلى بلاد الشام والحجاز واليمن والهند والمغرب والتكرور[5] وكثير من مدن مصر كالدمياط وغيرها[6]، وقد خص بذكر رحلتين على باقي الرحلات في كتابه "التحدث بنعمة الله" هما:

[1]- الكواكب السائرة في بأعيان المائة العاشرة، نجم الدين الغزي (54/2).

[2]- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد، تحق: عبد القادر الأرناؤوط (ظ:1، بيروت، دار ابن كثير، 1416هـ/ 1991م)، (250/7).

[3]- بدائع الزهور في وقائع الدهور، محمد بن أحمد بن إياس، تحق: محمد مصطفى (ط:2، القاهرة، ن: طبعة بولاق، 1379هـ/ 1969)، (319/2) يصرح ويقول شيخنا.

[4]- معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة (لا.ط، بيروت، مكتبة المثنى، د.ت)، (5/ 298).

[5]- براءين مهملتين: بلاد تنسب إلى قبيل من السودان في أقصى جنوب المغرب، وأهلها أشبه الناس بالزنوج، بلاد تكرور إقليما واسعا يحتوي على المدن التالية: مالي والسنغال والنيجر وساحل العاج وتوجو وداهومي. معجم البلدان للياقوت الحموي (38/2)، ودائرة المعارف الاسلامية، نخبة من المستشرقين (لا.ط، بيروت، ن: دار المعرفة، د.ت)، (427/5).

[6]- ينظر: حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، السيوطي (338/1).

الرحلة الحجازية:

بدأت في ربيع الآخر سنة 869هـ حيث توجه الإمام السيوطي إلى الحجاز لأداء فريضة الحج، فحج وشرب من ماء زمزم لأمور منها: أن يصل في الفقه إلى مرتبة الشيخ سراج الدين البلقيني، وفي الحديث إلى مرتبة الحافظ ابن حجر[1].

واجتمع فيها بكوكبة من العلماء الذين أثروا في حياته، منهم الحافظ نجم الدين عمر بن محمد بن فهد، وهو من طلبة والده، وقد أراه السيوطي كتابه "طبقات النجاة الكبرى" فحثه على اختصاره وتهذيبه، وبرهان الدين إبراهيم بن نور الدين فكرمني وضيفني لأنه كان أحد تلامذة والدي، وغيرهم كثير، وقد جمع فوائد رحلته وما وقع له فيها وما ألفه أو طالعه أو نظمه ومن أخذ عنهم في كتاب سماه: "النحلة الزكية في الرحلة المكية"[2].

الرحلة المصرية:

قام الإمام السيوطي بهذه الرحلة بعد عودته من الرحلة الحجازية في أول عام 870هـ إلى الدمياط والاسكندرية أعمالهما، وقد حدث فيها بالعشاريات وبأشياء نظمها، وكتب كثير من طلاب العلم من مصنفاته، وطلبوا منه الإجازة في علومه ومصنفاته، ومنهم القاضي عز الدين بن عبد السلام الشافعي، مدرس سمنود المفتي بها، وشهاب الدين أحمد بن أحمد الجديدي، مدرس الدمياط ومفتيها، وغيرهم[3]، "وكذا كتب عن جماعة ممن ينظم كالمحيوي بن سفيه والعلاء بن الجندي الحنفي"[4]، حيث كانت معظم رحلته في نشر علمه في بلده، وقد جمع فوائد رحلته في كتاب: "الاغتباط في الرحلة إلى الإسكندرية والدمياط".

[1]- ينظر: حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، السيوطي (338/1).

[2]- ينظر: التحدث بنعمة الله، السيوطي (ص 79- 80).

[3]- ينظر: المصدر نفسه (ص 83- 84)

[4]- الضوء اللامع في أعيان القرن التاسع، السخاوي (66/4).

الفرع الخامس: عقيدة السيوطي.

العقيدة مهمة في حياة المسلم لأنها تتعلق بما يعقده العبد اتجاه خالقه، إلا أن معظم المترجمين للسيوطي رحمه الله لم يعطوا أهمية كبيرة، بل بعضهم دافع عن عقيدته، ولم أجد من فصل في عقيدة السيوطي كالشيخ أنيس طاهر حفظه الله في قسم دراسته لكتاب "البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر".

السيوطي عفا الله عنه كان في عقيدته مفوضا[1]، صوفيا[2].

فمما يدل تفويضه في الأسماء والصفات، أن له قصيدة في التفويض قال فيها:

فوض أحاديث الصفات ... ولا تشبه أو تعطل

إن رمت إلا الخوض في ... تحقيق معضله فأول

إن المفـــــوض ســـالـم... مما يكلفه المـؤول[3]

وأما ما يدل على تصوفه فهو شيء كثير من ذلك، أنه قال في حسن المحاضرة:

"أما جدي الأعلى همام الدين فكان من أهل الحقيقة، ومن مشايخ الطريقة، وسيأتي ذكره في قسم الصوفية"[4].

[1]- التفويض: هي أن نصوص الصفات لا يعلم أحد معناها ولا الرسول – صلى الله عليه وسلم – ، فلا يعلم معناها إلا الله؛ ويدعون أنه مذهب السلف، فمذهب السلف تفويض الكيفية لا المعنى، كما قال مالك إمام دار الهجرة: الاستواء معلوم والكيف مجهول. ينظر: التعليق على القواعد المثلى، عبد الرحمن بن ناصر بن براك بن إبراهيم البراك (ط:1،المدينة المنورة، دار التدمرية، 1431هـ/ 2010م)، (ص:108).

[2]- الصوفية من الفرق البدعية التي تتفاوت بدع منتحليها، فمنهم من بدعته في الأوراد والأذكار، وقد يتعدون ذلك إلى الغلو في المشايخ ومن يسمون الأولياء، وقد يرفعونهم إلى مقام الربوبية والألوهية والعياذ بالله، وقد يزيدون على ذلك بما هو أشد كفراً من ادعاء الحلول أو وحدة الوجود. أصول مسائل العقيدة عند السلف وعند المبتدعة، سعود بن عبد العزيز الخلف (لا.ط، السعودية، د. ن، 1420هـ/ 1421هـ)، (27/1).

[3]- الكواكب السائرة في بأعيان المائة العاشرة، نجم الدين الغزي (230/1).

[4]- حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، السيوطي (336/1).

وحينما توفي والد السيوطي، كان عمره خمس سنوات، قام على تربيته وكفالته صديق لأبيه من الصوفية، وشمله بعنايته ورعايته[1].

كذا عنده بعض خرفات الصوفية التي لا يقبلها العقل السليم، هي رؤية النبي صلى الله عليه وسلم يقظة، "ذكر الشيخ عبد القادر الشاذلي في كتاب ترجمته أنه كان يقول: رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يقظة، فقال لي: يا شيخ الحديث، فقلت له: يا رسول الله أمن أهل الجنة أنا؟ قال: نعم، فقلت: من غير عذاب يسبق؟ فقال صلى الله عليه وسلم: لك ذلك، وألف في ذلك كتاب "تنوير الحلك في إمكان رؤية النبي والملك"، وقال له الشيخ عبد القادر، قلت له يا سيدي: كم رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يقظة؟ فقال: بضعاً وسبعين مرة"[2].

قال الشيخ أنيس طاهر: "هذا – إن ثبت عن السيوطي- فهو من تلبيسات إبليس على أهل العلم، وإلا فما كان السيوطي ولا أمثاله أفضل من صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وعلى الرغم من ذلك ما رآه أحد بعد موته يقظة!"[3].

وقال السيوطي: "حُملت في حياة أبي إلى الشيخ محمد المجذوب، رجل كان من كبار الأولياء بجوار المشهد النفيسي[4]"[5].

وكذا ما ذكر خادم الشيخ السيوطي محمد بن علي الحباك أن الشيخ قال له يوماً وقت القيلولة نريد أن نصلي العصر في مكة بشرط أن تكتم ذلك علي حتى أموت، قال: فقلت: نعم، قال: فأخذ بيدي، وقال: غمض عينيك، فغمضتها فرمل في نحو سبع وعشرين خطوة، ثم قال لي: إفتح عينيك،

---

[1]- ينظر: حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، السيوطي (336/1).

[2]- الكواكب السائرة في بأعيان المائة العاشرة، نجم الدين الغزي (229/1).

[3]- البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر، للسيوطي، تحق: أنيس طاهر (ط:1، المدينة المنورة، ن: مكتبة الغرباء الأثرية، 1420هـ/ 1999م)، (1/ 74).

[4]- المشهد النفيسي: هو قبر نفيسة بنت الحسن بن زيد بن الحسن بن علي بن أبي طالب، صالحة عالمة بالتفسير والحديث، وكانت تحفظ القرآن، توفيت سنة 307هـ. ينظر: الأعلام، الزركلي، (ط:15، لا. م، دار العلم للملايين، 2002م)، (8/ 44).

[5]- حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، السيوطي (336/1).

فإذا نحن بباب المعلى، فزرنا أمنا خديجة، والفضيل بن عياض، وسفيان بن عيينة وغيرهم، ودخلت الحرم، فطفنا وشربنا من ماء زمزم، وجلسنا خلف المقام حتى صلينا العصر ثم رجعنا[1].

وغيرها من الخرفات والأساطير التي لا تؤيدها ولا تشهد لها العقيدة الإسلام النقية الخالصة المبرأة من ترهات المتصوفين، ومن ادعاءات المبطلين، وهذه الخرفات والبدع مما شوه وجه الإسلام المشرق الوضاء النقي، ونحن وإن كنا نستفيد من السيوطي ومن مؤلفاته، إلا أننا في الأمور العقدية التي زل فيها لا نوافقه عليها.[2]

والأعمال الشركية التي قام بها المتأثرون به، والمقلدون له في العقيدة: بنوا على قبره قبة، وعمل له بعض الأمراء صندوق من خشب، وسترا أسود مطرزا بالأبيض بآية الكرسي، واعتقد الناس فيه النفع والضر، وقصد ضريحه للزيادة من سائر الأقطار من العلماء والأمراء، وكانوا يقيمون له حضرة[3] كل أسبوع ثم أبطلوها واقتصروا على المولد الذي اعتادوا عمله كل سنة في نصف شعبان في مدينة أسيوط[4].

الفرع السادس: المناصب التي تولاها ودعواه الاجتهاد.

1- المناصب التي تقلدها السيوطي رحمه الله:

السيوطي رحمه الله تعالى فضل منصبا يكون فيه قريبا من العلم والتعليم، فلم يجد إلا الإفتاء والتدريس، أما الافتاء تصدى سنة إحدى وسبعين وثمانمائة[5]، وذلك بعد أن تضلع في شتى العلوم، وكثر الطلاب من حوله، وانهالت عليه الأسئلة من كل مكان، حتى كثرت أجوبته وفتاويه، وكتابه

[1]- ينظر: الكواكب السائرة في بأعيان المائة العاشرة، نجم الدين الغزي (229/1).

[2]- ينظر: البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر، السيوطي (1/ 76- 77).

[3]- الحضرة عند الصوفية بالنسبة للنبي صلى الله عليه وسلم هي اعتقاد حضوره مجلس الذكر عقب المولد.

[4]- ينظر: قبر الإمام السيوطي وتحقيق موضعه، أحمد تمور (لا.ط، القاهرة، ن: المطبعة السلفية، 1346هـ)، (ص 16).

[5]- حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، السيوطي (338/1).

الحاوي فيه اثنان وثمانون فتيا معنونة، وزهاء أربعمائة فتيا غير معنونة[1]، وظل يفتي حتى انقطع عن الناس للتأليف، وكتب في ذلك رسالة "التنفيس في الاعتذار عن الإفتاء والتدريس"[2].

أما في التدريس فقد تول عدة المناصب منها:

- أول منصب تولاه السيوطي هو: أنه أجيز بتدريس العربية في مستهل عام (867هـ)، والذي أجازه شيخه تقي الدين الشمني[3].

- ثم تولى وظيفة التدريس بالجامع الشيخوني، وقرر له ذلك الشيخ علم الدين البلقيني، وذلك سنة (867هـ)[4].

- ثم التدريس بجامع الطولوني، الذي ابتدأ إملاء الحديث فيه، وذلك سنة (867هـ)[5].

- ثم تولى التدريس الحديث بالشيخونية[6] بعد وفاة الشيخ فخر الدين المقسمي[7].

- ولما تولى السلطان الغوري الحكم سأل السيوطي أن يكون شيخ مدرسته التي بناها فرفض، لأنه جاءه في فترت اعتزال الناس[8].

2- دعواه الاجتهاد وموقف المعاصرين له:

لقد عاش السيوطي حياة علمية حافلة بمختلف أنواع العلوم الإسلامية، ورزق حب العلوم كما قال هو عن نفسه:" إن رجل حبب إليَّ العلم، والنظر في دقيقه، وجليله، والغوص في حقائقه، والتطلع إلى دقائقه، والفحص عن أصوله، وجبلت على ذلك"[9].

---

[1]- ينظر: مكتبة السيوطي، لأحمد الشرقاوي (ص 17).

[2]- ينظر: شذرات الذهب، لابن عماد (7/ 53).

[3]- حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، السيوطي (337/1).

[4]- الضوء اللامع في أعيان القرن التاسع، السخاوي (66/4).

[5]- دليل مخطوطات السيوطي، للشيباني والخزندار (ص 22).

[6]- الشيخونية: هي إحدى المدارس الكبيرة بالقاهرة.

[7]- الضوء اللامع في أعيان القرن التاسع، السخاوي (67/4).

[8]- ينظر: تاريخ مصر، لابن إياس (5/4).

[9]- الحاوي في الفتوى، السيوطي (ط:2، بيروت، ن: دار الكتب العلمية، د.ت)، (262/2).

وفعلا لقد غاص السيوطي رحمه الله في العلم أصوله وعلومه حتى كملت عنده آلات الاجتهاد.

قال السيوطي عن نفسه: "وقد كملت عندي آلات الاجتهاد بحمد الله تعالى، أقول ذلك تحدثا بنعمة الله تعالى، ولا فخر"[1].

وبعد أن كملت عنده آلات الاجتهاد، ادعى الاجتهاد المطلق، وقد صرح بذلك في بعض كتبه منها:

1- الرد على من أخلد إلى الأرض، وجهل أن الاجتهاد في كل عصر فرض[2].

2- حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة[3].

3- تحفة المجتهدين بأسماء المجددين، وهي منظومة ادعى فيها أنه مجدد المائة التاسعة، وقال فيها:

وهذه تاسعة المئين قد ... أتت ولا يخلف ما الهادي وعد

وقد رجـوت أني المجدد ... فيـها ففضل الله لـيس يجحد[4]

قال عبد الحي اللكنوي في حواشيه على الموطأ: "والسيوطي حقيق بأن يعد من مجددي الملة المحمدية في بدأ المائة العاشرة، وآخر التاسعة، كما ادعاه بنفسه"[5].

قال الشيخ عبد الوهاب عبد اللطيف: "والحق أن السيوطي أهل للاجتهاد المطلق، وقد كملت عنده أدواته على ما اشترطه الأصوليون..."[6].

وعندما ادعى الاجتهاد المطلق نابذه معاصروه العداء، واجتمعوا وكتبوا له سؤالات فيها وجهان، لينظروا هل يجيب عن تلك المسائل على قواعد المجتهدين، فرد السؤال من غير كتابة، واعتذر بأن له

---

[1]- حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، السيوطي (339/1).

[2]- الرد على من أخلد إلى الأرض، للسيوطي (ط:1، بيروت، دار الكتب العلمية، 1403هـ/ 1983هـ)، (ص 116).

[3]- حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، السيوطي (339/1).

[4]- كتاب السيوطي، د/ الشكعة (ص 122 و123).

[5]- فهرس الفهارس، لابن العماد، (2/ 1019).

[6]- مقدمة تدريب الراوي، السيوطي (1/ 23).

انشغالات تمنعه النظر في ذلك[1].

لكن على كل حال فواقع السيوطي، وما نقل إلينا من علمه، ومصنفاته تشهد له بالإمامة في العلوم الشرعية، أنه عالم موسوعي، له باع كبير في العربية، والتفسير بالمأثور، والاطلاع على كثير من المؤلفات، والأجزاء، والتآليف التي لم يطلع عليها علماء عصره[2].

لكن يبقى سؤال يشكل على كل باحث حياة السيوطي أو في كتبه: لماذا كان شديد الاعتداد بنفسه، مفتخرا بعلمه، علما أن السلف كانوا يكرهون تزكية النفس، ويكرهون الشهرة كذلك، مستندهم في ذلك قول الله تعالى: ﴿فَلَا تُزَكُّوٓاْ أَنفُسَكُمۡۖ هُوَ أَعۡلَمُ بِمَنِ ٱتَّقَىٰٓ ٣٢﴾[النجم: 32].

الجواب: "أن المتتبع لحياة السيوطي العلمية والاجتماعية يجد أن الرجل كان واقعا تحت ضغوط التهجم المستمر من بعض علماء زمانه، وهو دائما متهم بالسرقة منهم أو من غيرهم، وهو من كل الاتهامات بريء، فكان عليه أن يدافع عن نفسه تلك التهم بشكل يكاد يكون متواصلا"[3]، فلعل هذا السبب الذي جعله دعوى الاجتهاد، وأن مخالفيه لم يبلغوا هذه الدرجة.

الفرع السابع: آثاره العلمية وعزلته ووفاته.

1- آثاره العلمية:

اشتهر الإمام السيوطي بمؤلفاته الكثيرة، والمتنوعة، الصغيرة والكبيرة في مختلف العلوم والفنون، قد أورثته هذه المؤلفات الشهرة في حياته وبعد وفاته، وكانت رمزا لعقلية علماء المسلمين، وسعة مداركهم، حتى عد الإمام السيوطي من المكثرين في التصنيف، ومن جهابذة الدنيا، وقد سرد الإمام مصنفاته حينما ترجم لنسفه في كتابه حسن المحاضر فأوصلها إلى ما يقرب من ثلاثمائة كتاب[4].

[1]- ينظر: دليل مخطوطات السيوطي (ص 18).

[2]- ينظر: المصدر نفسه (ص 18).

[3]- كتاب جلال الدين السيوطي، د/ الشكعة (119).

[4]- ينظر: حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، السيوطي (1/338- 344).

وفي كتابه "التحدث بنعمة الله" قسم مصنفاته إلى سبعة أقسام، وأورد تحت كل قسم مؤلفاته فيه، وقد بلغ مجموع ما ذكره قرابة أربعمائة وثلاثة وثلاثين كتاب[1].

ولما قد يعجز الباحث عن حصر مصنفات الإمام سواء المطبوع، أو المخطوط، أو المفقود، وسأخص بالذكر مصنفاته في الحديث وعلومه منها: "كشف المغطى في شرح الموطأ، إسعاف المبطأ برجال الموطأ، التوشيح على الجامع الصحيح، الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج، مرقاة الصعود إلى سنن أبي داود، شرح ابن ماجه، تدريب الراوي في شرح تقريب النووي، شرح ألفية العراقي، الألفية وتسمى نظم الدرر في علم الأثر وشرحها يسمى قطر الدرر، التهذيب في الزوائد على التقريب، عين الإصابة في معرفة الصحابة، كشف التلبيس عن قلب أهل التدليس، توضيح المدرك في تصحيح المستدرك، اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، النكت البديعات على الموضوعات، الذيل على القول المسدد، القول الحسن في الذب عن السنن، لب اللباب في تحرير الأنساب، تقريب العزيب، المدرج إلى المدرج، تذكرة المؤتسي بمن حدث ونسي، تحفة النابه بتلخيص المتشابه، الروض المكلل والورد المعلل في المصطلح، منتهى الآمال في شرح حديث إنما الأعمال، المعجزات والخصائص النبوية، شرح الصدور بشرح حال الموتى والقبور، والبدور السافرة عن أمور الآخرة، ما وراء الواعون في أخبار الطاعون، فضل موت الأولاد، خصائص يوم الجمعة، منهاج السنة، ومفتاح الجنة، تمهيد الفرش في الخصال الموجبة لظل العرش، بزوغ الهلال في الخصال الموجبة للظلال، مفتاح الجنة في الاعتصام بالسنة"[2]، وغيرها كثير.

2- انعزاله عن المجتمع ووفاته:

لما بلغ السيوطي أربعين سنة من عمره أخذ في التجرد للعبادة والانقطاع إلى الله تعالى، والاشتغال به صرفا، والاعراض عن الدنيا وأهلها، وشرع في تحرير مؤلفاته، وترك الإفتاء والتدريس، واعتذر عن ذلك في مؤلف سماه: "التنفيس في الاعتذار عن الافتاء والتدريس"[3].

[1]- ينظر: التحدث بعمة الله، السيوطي (105- 136).

[2]- حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، السيوطي (1/ 340- 342).

[3]- ينظر: الكواكب السائرة في بأعيان المائة العاشرة، نجم الدين الغزي (228/1).

وقد أصيب في آخر عمره بمرض شديد، وهو ورم في ذراعه الأيسر، توفي على إثره، وكانت وفاته رحمه الله في سحر ليلة الجمعة، تاسع عشر جمادى الأولى، سنة إحدى عشر وتسعمائة، في منزله بروضة المقياس، وقد استكمل من العمر إحدى وستين سنة، وعشرة أشهر، وثمانية عشر يوما، وحضر جنازته خلق عظيم، ودفن في حوش قوصون خارج باب القرافة[1].

[1]- ينظر: الكواكب السائرة في بأعيان المائة العاشرة، نجم الدين الغزي (232/1).

المطلب الثالث: نبذة تاريخية عن علم المصطلح مع التعريف بالكتاب.

سأتناول بإذن الله في هذا المطلب بتعريف علم المصطلح، وأوائل ظهوره، وتطوره عبر العصور إلى زمن السيوطي، حتى يسهل علينا معرفة إضافات السيوطي العلمية في هذا الفن، مقارنة بمن سبقه من علماء الحديث، حيث إنه نظم ألفية في علوم الحديث، وشرحها هو بنفسه في كتاب سماه "البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر"، لكنه لم يكمله، حيث لو أكمله لكان أفضل شرح لهذه الألفية.

الفرع الأول: نشأة وتطور علم مصطلح الحديث.

مصطلح الحديث هو علم يبحث في القواعد المعرفة بحال الراوي والمروي[1]، الراوي هو ناقل الحديث سندا ومتنا، والمروي هو سند الحديث ومتنه، لذا فقد سخر الله عزوجل جهابذة لهذا العلم وضعوا قواعده وقوانينه، فحفظوا حديث نبيه صلى الله عليه وسلم، وردوا كيد أعدائه منذ عهد النبوة حتى أيامنا هذه، فقد نشأ هذا العلم كغيره من العلوم صغيرا حتي نضج وكمل، وسألخص مراحل نشأة وتطور علم المصطلح في ثلاث مراحل تاريخية رئيسية:

أولا: مرحلة النشأة والتكوين.

تمتد هذه المرحلة من أوائل القرن الأول إلى نهاية القرن الثاني الهجري، كان للصحابة الدور الكبير في وضع لبنات هذا العلم، وذلك بحفظ السنة والتثبت حين أخذها وأدائها، مستندهم في على قول الله عزوجل: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمۡ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ أَن تُصِيبُواْ قَوۡمَۢا بِجَهَٰلَةٖ فَتُصۡبِحُواْ عَلَىٰ مَا فَعَلۡتُمۡ نَٰدِمِينَ ٦﴾ [الحجرات: 6]، وقول رسول الله صلى الله عيه وسلم: «**نَضَّرَ اللَّهُ امْرَأً سَمِعَ مِنَّا حَدِيثًا فَحَفِظَهُ حَتَّى يُبَلِّغَهُ غَيْرَهُ، فَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ، وَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ لَيْسَ بِفَقِيهٍ**»[2]،

---

[1]- ينظر: تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، السيوطي (1/ 26).

[2]- رواه الترمذي في سننه، تحق: لكتاب: أحمد محمد شاكر، ومحمد فؤاد عبد الباقي، وإبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف (ط:2، مصر، ن: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، 1395 هـ / 1975 م)، في كتاب العلم، في باب ما جاء في الحث على تبليغ السماع، ر.ح: 2656، (33/5)، صححه الألباني في صحيح وضعيف الترمذي (6/ 156).

قال أيضا: «**إِنَّ كَذِبًا عَلَيَّ لَيْسَ كَكَذِبٍ عَلَى أَحَدٍ، مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا، فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ**»[1]، وسأورد مثلا على تشدد عمر الفاروق رضي الله عنه في رواية الحديث:

عن أبي سعيد الخدري، قال: كنت في مجلس من مجالس الأنصار، إذ جاء أبو موسى كأنه مذعور، فقال: استأذنت على عمر ثلاثا، فلم يؤذن لي فرجعت، فقال: ما منعك؟ قلت: استأذنت ثلاثا فلم يؤذن لي فرجعت، وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**إِذَا اسْتَأْذَنَ أَحَدُكُمْ ثَلاَثًا فَلَمْ يُؤْذَنْ لَهُ فَلْيَرْجِعْ**» فقال: والله لتقيمن عليه ببينة، أمنكم أحد سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم؟ فقال أبي بن كعب: والله لا يقوم معك إلا أصغر القوم، فكنت أصغر القوم فقمت معه، فأخبرت عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ذلك[2].

كذلك بعدهم عصر التابعين كانوا يتثبتون في أخذ الحديث، فقد روى مسلم في مقدمة صحيحه عن ابن سرين التابعي، قال: "لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة، قالوا: سموا لنا رجالكم، فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم"[3].

ثانيا: مرحلة التدوين والنضوج.

تمتد هذه المرحلة من أواخر القرن الثاني إلى منتصف الرابعة، كان فيها علم المصطلح على قسمين:

1- القسم الأول: أفردت فيه أنواع علوم الحديث في كتب مستقلة كالعلل لابن المديني (ت: 234هـ).

2- القسم الثاني: قواعد علوم الحديث مبثوثة كتب أخرى من غير استقلال في التصنيف، منها:

[1]- رواه البخاري في صحيحه، تحق: محمد زهير بن ناصر الناصر (ط:1، لا. م، ن: دار طوق النجاة، 1422هـ)، في كتاب الجنائز، في باب ما يكره من النياحة على الميت، ر.ح: 1291، (80/2).

[2]- رواه البخاري في صحيحه، في كتاب الاستئذان، في باب التسليم والاستئذان ثلاثا، ر.ح: 6245، (8/ 54).

[3]- رواه مسلم في صحيحه، في المقدمة، في باب الاسناد من الدين، (1/ 15).

كتاب الرسالة للشافعي (ت:204هـ) يعد أول من تكلم في مصطلح الحديث، فتكلم عن شروط صحة الحديث، والحجة في تثبيت خبر الآحاد، وشروط حفظ الراوي، وغيرها من المسائل[1].

وكمقدمة صحيح مسلم (ت:261هـ)فقد حوت جملة من قواعد علوم الحديث منها: وجوب الرواية عن الثقات، والتحذير من الكذب على رسول الله، وصحة الاحتجاج بالحديث المعنعن، وغيرها[2].

وكرسالة أبي داود السجستاني (ت:275هـ) إلى أهل مكة في وصف سننه[3]، وكذا العلل الصغير للترمذي (ت:290هـ)آخر كتاب في السنن[4].

ثالثا: مرحلة الاستقلال والاكتمال.

بعد منتصف القرن الرابع الهجري استقل علم مصطلح الحديث كغيره من العلوم، فكان أول من ألف فيه هو الرامهرمزي (ت:360هـ) في كتابه "المحدث الفاصل بين الراوي والواعي"، ذكر فيه جملة من علوم الحديث لكن لم يرتبه، ثم جاء بعده الحاكم النيسابوري (ت:405هـ) فألف كتاب "معرفة علوم الحديث"، وفيه أغلب علوم الحديث، ثم تلاه أبو نعيم الأصبهاني (ت:430هـ) حيث تعقب الحاكم في كتابه وسماه "المستخرج على علوم الحديث"، ثم جاء بعدهم الخطيب البغدادي (ت:463هـ) فألف في علم الرواية سماه "الكفاية في علم الرواية"، حيث لم يترك علم من علوم الحديث إلا تكلم عليه، حتى قال فيه أبو بكر بن نقطة: كل من أنصف علم أن المحدثين بعد الخطيب عيال على كتبه، حتى جاء ابن الصلاح نزيل دمشق فجمع –لما ولي تدريس الحديث بالمدرسة الأشرفية– كتابه المشهور مقدمة ابن الصلاح، فعكف على تصانيف الخطيب المفرقة، فجمع شتات مقاصدها، وضم إليها من غيرها نخب فوائدها، فاجتمع في كتابه ما تفرق في غيره؛ فلهذا

[1]– ينظر الرسالة للشافعي، تحق: أحمد شاكر (ط:1، مصر، ن: مكتبة الحلبي، 1358هـ/ 1940م)، (ص997– 1261).
[2]– ينظر: مقدمة صحيح مسلم (ص5– 22).
[3]– ينظر: رسالة أبي داود لأهل مكة، تحق: محمد الصباغ (لا.ط، بيروت، ن: دار العربية، د.ت)، (ص25– 32).
[4]– ينظر: سنن أبي داود (5/ 744 – 759).

عكف الناس عليه، وساروا بسيره، فلا يحصى كم ناظم له ومختصر، ومستدرك عليه ومقتصر، ومعارض له ومنتصر[1].

فمن الناظمين لها الحافظ العراقي ثم السيوطي رحمه الله.

الفرع الثاني: التعريف بالكتاب "البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر".

أولا: موضوع الكتاب وأهميته.

نظم السيوطي رحمه الله ألفية في علم مصطلح الحديث، جمع فيها قواعد هذا العلم، في أسلوب سهل، الظاهر ضمها مقدمة ابن الصلاح، وزوائد ألفية العراقي، وزاد فيها بضعف ما زاد العراقي[2]، وقد سار في هذا النظم على منوال الحافظ العراقي في ألفيته، واقتبس منه وسار على ترتيبه في الغالب، وأضاف عليه في الألفية إضافات نفيسة قال عنها:

فــائقة ألفية العراقي ... في الجمع والإيجاز واتساق[3]

وقد نظم الحافظ السيوطي ألفيته في خمسة أيام كما قال:

نظمتها في خمسة الأيام ... بقدر المهيمن العلام[4]

وسماها: "نظم الدرر في علم الأثر"، وقد تولى شرحها بنفسه في هذا الكتاب الذي هو موضوع دراستي، وسماه: "قطر الدرر على نظم الدرر"، ثم استقر بعد ذلك على تسمية: "البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر"[5]، وقد احتوى على مادة علمية ثرية، تمثلت في كثرة النقول من أقوال الحفاظ الذين

[1]- ينظر: نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، لابن حجر العسقلاني، تحق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي (ط:1، الرياض، ن:مطبعة سفير، 1422هـ)، (ص31- 34).

[2]- ينظر: البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر، السيوطي (1/ 223).

[3]- ألفية السيوطي في علم الحديث، تحق: أحمد محمد شاكر (ص3).

[4]- المصدر نفسه (ص 146).

[5]- ينظر: البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر، السيوطي (1/ 225).

سبقوا السيوطي، وقد نقل السيوطي هذه الأقوال من لدن الرامهرمزي إلى عصره، وقد استوعب الأقوال في معظم المسائل، وأنه يرجح بينها في كثير من المسائل.

ثانيا: منهج السيوطي في كتابه.

طريقته في شرح أبيات الألفية: هو أنه يذكر الأبيات ويرمز لها (ص) ثم يبدأ في شرحها، فيشرحها شرحا موضوعيا ويرمز للشرح بحرف (ش) وقد يناقش الأقوال في أثناء نقلها، وفي الغالب فإنه يؤخر تعقيبه وتعليقه آخر الأقوال، من ترجيح أو تصحيح أو ابتكار قول جديد في المسألة.

يتميز السيوطي في نقله بالدقة والأمانة العلمية، إذا نقل نصا بلفظه فإنه يقول في مبدئه: قال فلان ثم يسوق النص، ويختمه بقوله: انتهى، وإذا نقل النص بمعناها لا يذيل بانتهى، وكذا فإنه يرتب الأقوال في المسألة حسب وفيات قائليها.

ثالثا: موازنة بين البحر الذي زخر وتدريب الراوي.

لقد عقد المحقق للكتاب مقارنة وموازنة بين الكتابين مهمة جدا، وسأذكر تلك المقارنة كما ذكرها المحقق لما فيها من الفوائد الكثيرة، خصوصا ما تميز به البحر الذي زخر على التدريب، لأنه صنفه بعده كما ذكر ذلك السيوطي نفسه في ألفيته فقال:

وغير هذا من تراجم تعد ... ضمنتها شرحي عنها لا تعد[1]

قال الشيخ أنيس طاهر: وقد قمت بحمد الله تعالى وتوفيقه بعقد مقارنة دقيقة بين البحر و التدريب، وخرجت بالخلاصة التالية:

1- أن الموارد التي اعتمد عليها في البحر أكثر من موارد التدريب، ما انفرد به السيوطي في البحر دون التدريب تسعة وثمانون ومائة مصدر، علما أن البحر لم يكمله.

[1]- ألفية السيوطي في علوم الحديث، تحقيق: أحمد شاكر (ص 5).

2- أن السيوطي في كتابه البحر إضافات علمية مهمة جدا، لأنها تبين ما استقر عليه السيوطي من آراء في المصطلح.

3- أن المادة العلمية في البحر أغزر منها في التدريب، على ضوء ما ذكر من أنواع في البحر.

4- أسلوب السيوطي في البحر غير أسلوبه في التدريب، فهو في التدريب متقيد بنص الإمام النووي في التقريب، فلذلك نجده لا يرتب الكلام في الباب الواحد، كترتيبه في البحر، حيث يورد في البحر كلام المتقدم في المسألة ثم يعقبه بكلام المتأخر، ثم يذيل برأيه في المسألة، وهذا التذييل من السيوطي يظهر جليا أنه في البحر ليس بناقل فحسب، بل هو ناقد أيضا[1].

خامسا: شروح ألفية السيوطي رحمه الله.

1- شرحها محمد حجازي بن محمد بن عبد الله الشعراوي القلقشندي (ت:1035هـ) في كتاب سماه: استقصاء الأثر بمنظومة علم الأثر، وهي مخطوط[2].

2- منهج ذوي النظر بشرح ألفية الأثر، لمحمد محفوظ بن عبد الله الترمسي (ت:1329هـ)، شرح جيد مطبوع [3].

3- شرح ألفية السيوطي، لأحمد محمد شاكر(ت:1377هـ)، هو شرح موجز مختصر، جاء تبعا لتحقيقه ألفية السيوطي مطبوع[4].

[1]- ينظر: البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر، السيوطي (1/ 177- 178).

[2]- معجم المؤلفين، عمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغني كحالة (لا.ط، بيروت، ن: دار إحياء التراث العربي، د.ت)، (9/ 177).

[3]- ينظر: منهج ذوي النظر بشرح منظومة علم النظر، الترمسي (لا.ط، بيروت لبنان، ن: دار الكتب العلمية، 1423هـ/ 2003م)، (ص 5).

[4]- ألفية السيوطي في علم الحديث، أحمد شاكر (ص1).

4- شرح ألفية السيوطي، لمحمد محي الدين عبد الحميد رحمه الله (ت:1392هـ)، شرح صغير في أثناء تحقيقه للألفية، هو مطبوع[1].

5- الشيخ صالح الفلاني رحمه الله (ت:1218هـ) حاشية على ألفية السيوطي[2].

6- إسعاف ذوي الوطر بشرح نظم الدرر في علم الأثر، محمد بن علي بن آدام الأثيوبي الولوي[3]، هو آخر ما طبع من شروح الألفية.

[1]- ألفية السيوطي في مصطلح الحديث، محمد محي الدين عبد الحميد (ط:1، الرياض، ن: دار ابن القيم، 1425هـ/ 2003م)، (1/ 5- 8).

[2]- الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة، الكتاني، تحق: محمد المنتصر بن محمد الزمزمي (ط:6، لا.م، دار البشائر الإسلامية، 1421هـ-2000م)، (1/ 5).

[3]- ينظر: إسعاف ذوي الوطر بشرح نظم الدرر في علم الأثر، محمد بن علي بن آدام الأثيوبي الولوي (ط:1، المدينة المنورة، ن: مكتبة الغرباء الأثرية، 1414هـ/ 1993م)، (1/ 5 و6).

المبحث الثاني: اختيارات السيوطي في مباحث الحديث الصحيح.

وفيه ثلاث مطالب:

المطلب الأول: مسائل في مصطلح الحديث متعلقة بالصحيحين.

المطلب الثاني: مسائل في مصطلح الحديث متعلقة بمستدرك الحاكم.

المطلب الثالث: مسألة توقف التصحيح والتحسين والتضعيف في الأعصار المتأخرة.

المطلب الأول: مسائل في مصطلح الحديث متعلقة بالصحيحين.

اتفقت كلمة علماء الحديث على أن الصحيحين أصح كتب الحديث قاطبة، بل أصح الكتب بعد كتاب الله تعالى صحيح البخاري ثم مسلم، لذلك اعتنت الأمة بهما اعتناء عجيبا لا يزيد عليه إلا اعتناؤها بالقرآن الكريم، فكم من مستخرج ومختصر ومستدرك وشارح، حتى زاد ما كتب عنهما على المئات، لذا سأناقش في هذا المطلب عدة مسائل من بينها ظنية الثبوت وقطعيته في الصحيحين، وأقسام الحديث في صحيح مسلم وغيرها.

الفرع الأول: مسألة ظنية الثبوت وقطعيته في الصحيحين.

مسألة قطعية وظنية ثبوت الأحاديث من المسائل الأصولية التي بُحثت في كتب الأصول، ثم تسرَّبت إلى كتب علوم الحديث؛ لأنَّ هذه المسألة في حقيقتها لا علاقة لها بعلوم الحديث، وأصل هذه المسألة يرجع إلى الكلام على حُجية الأخبار أو ما يُسمَّى بالسَّمعيات، وما تُفيده تلك الأخبار من العِلم والعمل، فقد قسَّم علماء الكلام الأخبار إلى ظنية وقطعية؛ ظنية وقطعية الثبوت وظنية وقطعية الدلالة، ثمَّ أَعطوا كلَّ خبرٍ من الأخبار قسمةً من تلك الأقسام الأربعة، فجعلوا المتواتر من الأخبار قطعية الثبوت أمَّا الدلالة فقد تكون قطعية وقد تكون ظنية، بينهما جعلوا أخبار الآحاد من ظني الثُّبوت، فلا يُوجب العِلم لكنَّه يوجب العمل إذا صحَّ وثبت، فأصل المسألة من مسائل علم الكلام، ثمَّ دخلت بعد ذلك في كتب أصول الفقه، ثمَّ تسرَّبت هذه المسائل إلى كتب أصول وعلوم الحديث نتيجة لتأثر هذه الكتب في مرحلة من المراحل بكتب أصول الفقه[1]، فأحاديث الآحاد عند جمهور المتكلمين تفيد الظَّن أي أنَّها لا تُفيد العلم، لأنَّه لا يمكن القطع بنسبتها إلى النبي صلى الله عليه وسلم عندهم، ومسألة إفادة أحاديث الآحاد للعلم وقع فيه اختلافٌ عند المتأخرين، هل تفيد العلم إذا صحت كما عليه أئمَّة السلف قاطبة أم أنها تفيد الظن مطلقا كما عليه جمهور المتكلمين أو أنَّها تفيد العلم بالقرائن كما جنح إليه كثيرٌ من أهل العلم المتأخرين؟ ولما كانت أحاديث الصَّحيحين أغلبها آحاد، شملها هذا الاختلاف، فهل أحاديث الصَّحيحين تفيد القطع أي نقطع بنسبتها إلى النبي صلى الله عليه وسلم، أم أنها تفيد الظن؟، هذا ما نريد التكلم عليه في هذا الفرع.

[1]- المنهج المقترح لفهم المصطلح، الشريف حاتم العوني (ط:1، المملكة العربية السعودية، دار الهجرة ، 1416هـ/ 1996م)، ص169.

أولا: القول الأصل في المسألة.

نبدأ في معالجة هذه المسألة واختيار السيوطي فيها بقول ابن الصلاح في مقدمته: "ما أخرجه الشيخان مقطوع بصحته والعلم اليقيني النظري واقع به، خلافا لقول من نفى ذلك، محتجا بأنه لا يفيد في أصله إلا الظن، وإنما تلقته الأمة بالقبول، لأنه يجب عليهم العمل بالظن، والظن قد يخطئ.

وقال أيضا: وقد كنت أميل إلى هذا وأحسبه قويا، ثم بان لي أن المذهب الذي اخترناه أولا هو الصحيح، لأن ظن من هو معصوم من الخطأ لا يخطئ، والأمة في إجماعها معصومة من الخطأ، ولهذا كان الإجماع المبني على الاجتهاد حجة مقطوعا بها، وأكثر إجماعات العلماء كذلك"[1].

وقال: إن ما انفرد به البخاري أو مسلم مندرج في قبيل ما يقطع بصحته لتلقي الأمة كل واحد من كتابيهما بالقبول، سوى أحرف يسيرة تكلم عليها بعض أهل النقد من الحفاظ، كالدارقطني وغيره، وهي معروفة عند أهل هذا الشأن، والله أعلم[2].

ثانيا: أقوال المعارضين والموافقين لقول ابن الصلاح.

هكذا قرَّر ابنُ الصلاح مذهبه في هذه المسألة، فاعترض عليه الإمام النَّووي في كتابه "التقريب" بقوله: "خالف ابن الصلاح المحققون والأكثرون، فقالوا: إنه يفيد الظن ما لم يتواتر"[3].

وزاد في شرح صحيح مسلم: "لأنَّ ذلك شأن الآحاد ولا فرق في ذلك بين الشيخين وغيرهما، وتلقي الأمة بالقبول إنما أفاد وجوب العمل بما فيها من غير توقف على النظر فيه، بخلاف غيره فلا يعمل به حتى ينظر فيه، ويوجد فيه شروط الصحيح ولا يلزم عن إجماع الأمة على العمل بما فيهما إجماعهم على القطع بأنه كلام النبي صلى اللَّه عليه وسلم"[4].

---

[1]- معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح، تحق: نور الدين عتر (لا.ط، بيروت، ن: دار الفكر، 1406هـ / 1986م)، (ص 28).

[2]- ينظر: المصدر نفسه (ص29)

[3]- التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث، أبو زكريا محيي الدين يحي بن شرف النووي، تحق: محمد عثمان الخشت (ط:1، بيروت، ن: دار الكتاب العربي، 1405 هـ/ 1985 م)، (ص 28).

[4]- المنهاج شرح صحيح مسلم، الامام النووي، تحق: محمد عبد اللطيف (ط:1، مصر، ن: المطبعة المصرية بالأزهر، 1347هـ/ 1929م)، (1/ 20).

وممن وافق النووي على اعتراضه ابن برهان، قال النووي: "وقد اشتد إنكار ابن برهان على من قال بما قاله الشيخ، وبالغ في تغليظه"[1].

وكذا لعله أنكر ابن عبد السلام[2] على ابن الصلاح هذا القول، وقال: "إنّ بعض المعتزلة يرون أنّ الأمة إذا عملت بحديث اقتضى ذلك القطع بصحته"، قال: "وهو مذهب رديء"[3].

وقال ابن تيمية رحمه الله: "وتبع النووي على ذلك كثير من الحفاظ، كالباقلاني وأبي المعالي وأبي حامد الغزالي وابن عقيل وابن الجوزي وابن الخطيب والآمدي"[4]

وقد تعقب العراقي من فهم كلام ابن الصلاح كالنووي أنَّه أراد أن أحاديث الصحيحين أفادت القطع لعمل الأمة بها، فقال ابن حجر: "أجاب الحافظ العراقي عن ابن الصلاح بأنه لم يقل إن الأمة أجمعت على العمل بما فيهما وكيف يسوغ له أن يطلق ذلك والأمة لم تجمع على العمل بما فيهما إلا من حيث الجملة لا من حيث التفصيل ... وإنما نقل ابن الصلاح أن الأمة أجمعت على تلقيهما بالقبول من حيث الصحة"[5].

ويؤيد ذلك أن الإمام النووي نفسه قد تراجع عن رأيه الأول فقال في "شرح صحيح مسلم": "ما اتفقا عليه مقطوع بصدقه لتلقي الأمة له بالقبول وذلك يفيد العلم النظري وهو في إفادة العلم كالمتواتر إلا أن المتواتر يفيد العلم الضروري، وتلقي الأمة بالقبول يفيد العلم النظري"[6].

---

[1]- التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث، النووي (20/1).

[2]- ابن عبد السلام أبو الحسن علي بن هبة الله البغدادي، ولد: سنة اثنتين وخمسين وأربع مائة، من أبرز تلاميذه ابن عساكر و ابن السمعاني، قال السمعاني: شيخ كبير، من بيت الرئاسة والتقدم، واسع الرواية، صاحب أصول حسنة مليحة، سمع بنفسه، وأكثر، ونقل وجمع، أكثر سماعه بقراءة ابن الخاضبة، قرأت عليه الكثير، وكان ينحدر إلى واسط من جهة الخليفة على الأعمال التي بها، مات في سابع رجب، سنة تسع وثلاثين وخمس مائة. ينظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (20/ 147).

[3]- مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح، عثمان بن الصلاح، أبو حفص، سراج الدين البلقيني، تحق: د عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ) (ط:2، مصر، ن: دار المعارف، 1309هـ/ 1989م)، (ص 172).

[4]- مقدمة في أصول التفسير، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (لا.ط، بيروت لبنان، ن: دار مكتبة الحياة، 1490هـ/ 1980م)، (ص 29).

[5]- النكت على كتاب ابن الصلاح، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، تحق: ربيع بن هادي عمير المدخلي (ط:1، المدينة المنورة، ن: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، 1404هـ/ 1984م)، (1/ 139).

[6]- المصدر نفسه (372/1).

وقد تعقب الإمام البلقيني[1] في "محاسن الاصطلاح" ما قرره ابن عبد السلام والنووي وغيرهما، فقال: "وما قاله ابنُ عبدالسلام والنووي ومَن تبعهما ممنوعٌ، فقد نقل بعضُ الحُفَّاظ المتأخرين – رحمهم الله – عن جماعة من الشافعية كالاسفرائيني أبي إسحاق وأبي حامد كذلك والقاضي أبي الطيب وتلميذه أبي أبي إسحاق الشيرازي، والسرخسي: من الحنفية، والقاضي عبدالوهاب من المالكية، وجماعةٍ من الحنابلة كأبي يعلى، وأبي الخطاب، وابن حامد، وابن الزاغوني، وأكثر أهل الكلام من الأشعرية وغيرهم، منهم ابن فورك، وأهل الحديث قاطبة، ومذهب السلف عامةً، أنهم يقطعون بالحديث الذي تلقته الأمة بالقبول، وفي "صفوة التصوف لابن طاهر المقدسي"، وذَكَر الصحيحين: أجمع المسلمون على ما أخرج فيهما أو ما كان على شرطهما"[2].

أقول: عبارة أبي إسحاق الإسفرايني[3]: "أهل الصنعة مجمعون على الأخبار التي اشتمل عليها الصحيحان، مقطوع بصحة أصولها ومتونها، ولا يحصل الخلاف فيها بحال، فمن خالف خبرا منها بلا تأويل نقض حكمه، لأن هذه الأخبار تلقتها الأمة بالقبول"[4].

[1]– البلقيني قاضي القضاة علم الدين صالح بن شيخ الإسلام سراج الدين، حامل لواء مذهب الشافعي في عصره؛ ولد سنة إحدى وتسعين وسبعمائة، مجتهد حافظ للحديث، من العلماء بالدين. ولد في بلقِينة (من غربية مصر) وتعلم بالقاهرة. وولي قضاء الشام سنة 769 هـ وتوفي بالقاهرة. من كتبه (التدريب في فقه الشافعية، و تصحيح المنهاج في الفقه، والملمات برد المهمات في الفقه، ومحاسن الاصطلاح في الحديث، ومناسبات تراجم أبواب البخاري، وغيرها)، مات يوم الأربعاء خامس رجب سنة ثمان وستين وثمانمائة. ينظر: حسن المحاضرة (1/ 444 و445).

[2]– محاسن الاصطلاح، للبلقيني (ص 172).

[3]– إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن مهران الأستاذ الإمام أبو إسحاق الإسفرايني، أحد من بلغ حد الاجتهاد لتبحره في العلوم واستجماعه شرائط الإمامة من العربية والفقه والكلام والأصول ومعرفة الكتاب والسنة، له التصانيف الجليلة، منها: كتابه الكبير الذي سماه جامع الحلى في أصول الدين والرد على الملحدين رأيته في خمسة مجلدات، وغير ذلك من المصنفات، وكان يقول: أشتهي أن أموت بنيسابور حتى يصلي علي جميع أهل نيسابور فتوفي بها يوم عاشوراء، سنة ثماني عشرة وأربعمائة، ثم نقلوه إلى إسفراين، ودفن في مشهده، رحمة الله تعالى. ينظر: وفيات الأعيان (1/ 28).

[4]– اليواقيت والدرر في شرح نخبة ابن حجر، زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين المناوي القاهري، تحق: المرتضي الزين أحمد (ط:1، الرياض، ن: مكتبة الرشد، 1999م)، (1/ 311).

وقال الأستاذ أبو بكر بن فورك رحمه الله: "الخبر الذي تلقته الأئمة بالقبول محكوم بصدقه وفصل ذلك في بعض مصنفاته فقال إن اتفقوا على العمل به لم يقطع بصدقه وحمل الأمر على اعتقادهم وجوب العمل بخبر الواحد وإن تلقوه بالقبول قولا وقطعا حكم بصدقه"[1].

وقال القاضي أبو نصر عبد الوهاب المالكي في "الملخص": "إذا تلقت الأمة الخبر بالقبول وصدّقت به فهو دليل على صحته لقيام الدليل على انتفاء الخطأ في إجماعها – ولم يحك في ذلك خلافًا– إلى أن قال: فقد تبيّن موافقة ابن الصلاح للجمهور، وهو لازم للمتأخرين فإنهم صححوا أنّ خبر الواحد إذا احتفت به القرائن أفاد القطع، واختاره الإمام الغزالي، والآمدي، وابن الحاجب، وغيرهم"[2].

وقال ابن حجر ردا على من لم يعتد بالإجماع: "إجماع الأمة معصوم عن الخطأ في الباطن... وإجماعهم على تصديق الخبر كإجماعهم على وجوب العمل به، والواحد منهم وإن جاز عليه أن يصدّق في نفس الأمر من هو كاذب أو غالط فمجموعهم معصوم عن هذا كالواحد من أهل التواتر يجوز عليه بمجرده الكذب والخطأ، ومع انضمامه إلى أهل التواتر ينتفي الكذب والخطأ عن مجموعهم ولا فرق"[3].

وقال ابن حجر في شرح النخبة: "الخبر المحتف بالقرائن يفيد العلم، خلافًا لمن أبى ذلك، وهو أنواع: منها ما أخرجه الشيخان في صحيحيهما مما لم يبلغ حد التواتر، فإنه احتفت به قرائن: جلالتهما في هذا الشأن، وتقدمهما في تمييز الصحيح على غيرهما، وتلقي العلماء لكتابيهما بالقبول، وهذا التلقي وحده أقوى في إفادة العلم من مجرد كثرة الطرق، إلَّا أنّ هذا مختص بما لم ينتقده أحد من الحفاظ، وبما لم يقع التجاذب بين مدلوليه حيث لا ترجيح، لاستحالة أن يفيد المتناقضان العلم بصدقهما من غير ترجيح لأحدهما على الآخر، وما عدا ذلك فالإجماع حاصل على تسليم صحته.

[1]– البرهان في أصول الفقه، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني، أبو المعالي، ركن الدين، الملقب بإمام الحرمين، تحق: صلاح بن محمد بن عويضة (ط:1، بيروت لبنان، ن: دار الكتب العلمية، 1418 هـ/ 1997 م)، (1/ 223).

[2]– النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (1/ 373).

[3]– المصدر نفسه (1/ 377).

وقال أيضا: ما قيل من أنَّهم إنما اتفقوا على وجوب العمل به لا على صحته، ممنوع لأنهم إنما اتفقوا على وجوب العمل بكل ما صح ولو لم يخرجاه، فلم يبق للصحيحين في هذا مزية، والإجماع حاصل على أنّ لهما مزية فيما يرجع إلى نفس الصحة، قال: ويحتمل أن يقال: إنّ المزية المذكورة كون أحاديثهما أصح الصحيح"[1].

أقول: الخلاف بين الإمامين ابن الصلاح والنووي في نوع القرينة، فابن الصلاح ومن يقول بقوله يرون التلقي بالقبول قرينة لكنها قرينة علمية، حفت بالأحاديث الآحاد الصحيحة، فصارت تفيد العلم النظري، والنووي ومن يقول بقوله يرون التلقي بالقبول قرينة لكنها قرينة عملية، فلا حاجة إلى التعرف على صحة الحديث بعد كونه في الصحيحين أو أحدهما ليعمل به.

والقول الفصل في المسألة إن شاء الله هو ما ذهب إليه جماعة المحققين أن خبر الواحد إذا تلقته الأمة بالقبول أفاد العلم ومما تلقته الأمة بالقبول أحاديث الصحيحين، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: "أن جمهور أهل العلم من جميع الطوائف على أن خبر الواحد إذا تلقته الأمة بالقبول تصديقا له أو عملا به أنه يوجب العلم، وهذا هو الذي ذكره المصنفون في أصول الفقه، من أصحاب أبي حنيفة، ومالك، والشافعي، وأحمد، إلا فرقة قليلة من المتأخرين اتبعوا في ذلك طائفة من أهل الكلام أنكروا ذلك، ولكن كثيرا من أهل الكلام أو أكثرهم يوافقون الفقهاء، وأهل الحديث والسلف على ذلك، وهو قول أكثر الأشعرية"[2].

ثالثا: اختيار السيوطي رحمه الله في المسألة.

هو الذي نقله جمهور المحدثين في كتبهم كابن كثير في "مختصره"، والبلقيني في "المحاسن"، وكذا السيوطي في كتابيه "تدريب الراوي" و"البحر الذي في شرح ألفية الأثر"، وهو الذي اختاره فقال: بعدما ذكر اختيار ابن كثير لرأي ابن الصلاح، وهو الذي اختاره أيضًا، وقد أشرت إلى ترجيحه بقولي

[1]- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، تحق: نور الدين عتر (ط:3، دمشق، ن: مطبعة الصباح، 1421 هـ/ 2000م)، (1/ 52 و53).

[2]- مقدمة في أصول التفسير، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي، (ص 28 و29).

من زيادتي: (والقطع ذو تصويب) في الألفية[1]، ورأي السيوطي في هذه المسألة موافق لرأي المحققين الذي سبق ذكرهم، وهو الرَّاجح والقوي إن شاء الله، والله تعالى أعلم.

الفرع الثاني: مسألة عدم رواية البخاري ومسلم وأحمد للموطأ من طريق الشافعي.

لقد اعتنى العلماء بالموطأ عناية كبيرة، وعم إقراؤه البلاد الإسلامية شرقا وغربا، وشمالا وجنوبا، لذا تعددت روايات الموطأ بين طلبة العلم فكان من أشهرها وأكملها ترتيبا رواية يحي بن يحي الليثي لأنه كان من آخر تلاميذه رواية عليه، إلا أنه كان من أفضل تلاميذ الإمام الشافعي بشهادة شيخه له، فهل للإمام الشافعي رواية للموطأ؟ ولماذا لم يرويها البخاري ومسلم في صحيحيهما؟

أولا: يجب أن نحقق هل للشافعي رواية للموطأ أم لا؟

قال الشافعي: "وقدمت على مالك وقد حفظت الموطأ فقال لي: احضر من يقرأ لك، فقلت: أنا قارئ، فقرأت الموطأ حفظا، فقال: إن يك أحد يفلح فهذا الغلام"[2].

قال ابن حاتم الرازي: أخبرنا أبو الحسن، أخبرنا أبو محمد عبد الرحمان، قال: أخبرنا عبد الله بن أحمد بن حنبل قال: قال أبي: قال الشافعي: "أنا قرأت على مالك وكان يعجبه قراءتي، قال أبي: لأنه كان فصيحا"[3].

ومن هذين الأثرين يتبين أن للشافعي رواية للموطأ، وقد صرَّح بأنَّ للشَّافعي رواية للموطأ جماعة من العلماء:

فقال أحمد بن حنبل: "كنت سمعت الموطأ من بضعة عشر نفسا من حفاظ أصحاب مالك ، فأعدته على الشافعي؛ لأني وجدته أقومهم به"[4].

---

[1]- ينظر: البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر، السيوطي (1/ 362).

[2]- منازل الأئمة الأربعة، أبي زكريا يحي بن إبراهيم السلماني، تحق: محمود بن عبد الرحمان قدح (ط:1، المدينة المنورة، ن: مكتبة الملك فهد، 1422هـ/ 2002م)، (ص106).

[3]- آداب الشافعي ومناقبه، عبد الرحمان بن حاتم الرازي، تحق: عبد الغني عبد الخالق (ط:1، بيروت لبنان، ن: دار الكتب العلمية، 1424هـ/ 2003م)، (ص 22 و23).

[4]- الإرشاد في معرفة علماء الحديث، أبو يعلى الخليلي، خليل بن عبد الله بن أحمد بن إبراهيم بن الخليل القزويني، تحق: د/ محمد سعيد عمر إدريس (ط:1، الرياض، ن: مكتبة الرشد، 1409هـ)، (231/1).

وفي رواية أخرى حدثنا عبد الله بن محمد بن جعفر القزويني، حدثنا صالح بن أحمد بن حنبل، قال: سمعت أبي يقول: "سمعت الموطأ من محمد بن إدريس الشافعي لأني رأيته فيه ثبتا، وقد سمعته من جماعة قبله"[1].

وقال الخليلي: "أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي إمام الأئمة ، روى عن مالك الموطأ وغيره ويتفرد عنه بأحاديث"[2].

لكن ومع ثبوت رواية الشافعي للموطأ إلا أنَّها لم تُتداول مفردة بل ضمنها بطون كتبه كالأم والرسالة وغيرهما.

أما بالنسبة لتعليل عدم رواية البخاري ومسلم وأبي داود الموطأ من طريق الشافعي، فرأي السيوطي صحيح فيها، الذي مفاده أن البخاري ومسلم لم يدركوا الشافعي، وذلك أن أقدمهم وفاة البخاري (ت:256هـ) لم يدركه، مات الإمام الشافعي رحمه الله (ت:204هـ) والبخاري عمره عشر سنوات حيث ولد سنة 194هـ، لم يضطروا للنزول في السند لأجل الشافعي وقد وجدوا أسانيد عالية لمالك.

وأما الإمام أحمد رحمه الله فإنه روى الموطأ عن الشافعي، خلافا للسيوطي الذي نفي أن يكون الإمام أحمد قد روى الموطأ عن الشافعي، وعلل ذلك أنه لم يكن من أهل بلده كابن مهدي ويحي بن يحي النيسابوري، وكثرة ممارسته لهما، تعليل السيوطي صحيح من جهة أنهما من أهل بلده وكثرة الممارسة لهما، وأما من جهة أخرى فقد صرح الإمام أحمد بسماع الموطأ منه، فقال: "سمعت الموطأ من الشافعي، وذلك بعد سماعه له من عبد الرحمان بن مهدي، ووجود الرواة له عن مالك بكثرة، وسمعته منه لأني رأيته فيه ثبتا"[3].

[1]- الكامل في ضعفاء الرجال، أبو أحمد بن عدي الجرجاني، تحق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض وعبد الفتاح أبو سنة (ط:1، بيروت لبنان، ن: دار الكتب العلمية، 1418هـ/ 1997م)، (1/ 208).

[2]- الإرشاد في معرفة علماء الحديث، أبو يعلى الخليلي (1/ 231).

[3]- النكت الوفية بما في شرح الألفية، برهان الدين إبراهيم بن عمر البقاعي، تحق: ماهر ياسين الفحل (ط:1، لا.م، ن: مكتبة الرشد ناشرون، 1428 هـ/ 2007 م)، (1/ 95).

قال البقاعي في "نكته على الألفية": فلعل إعادته لسماعه وتخصيصها بالشافعي بأمر يرجع إلى التثبت فتعليله بذلك أقل ما يفهم منه: أن الشافعي مساو لابن مهدي في التثبت في حديث مالك إن لم نقل: إنه يقتضي زيادته عليه في التثبت، إذ لو كان مساويا لكانت الإعادة تحصيلا للحاصل، كما يعرف بكثرة ممارسة حديث مالك، وله السبق في الرواية عن مالك، فقد أخذ عن مالك في أوائل عمره، وكانت قراءته عليه من أوائل قراءته للحديث، ولم يلازمه طويلا[1]، فكان الذي يروي على مالك آخر حياته خير من الذي يروي في أول حياته، لأن مالك كان دائم التنقيح لكتابه.

الفرع الثالث: مسألة أقسام الحديث في صحيح مسلم.

قال النووي رحمه الله: "ذكر مسلم في مقدمة صحيحه أنه يقسم الأحاديث ثلاثة أقسام؛ الأول: ما رواه الحفاظ المتقنون، الثاني: ما رواه المستورون والمتوسطون في الحفظ والإتقان، الثالث: ما رواه الضعفاء والمتروكون، وأنه إذا فرغ من القسم الأول أتبعه الثاني، وأما الثالث فلا يعرِّج عليه"[2].

فاختلف الشراح في مراد الإمام مسلم بالأقسام الثلاثة، وهل ذكرها كلها في كتابه، أو ذكر طبقتين الأولى والثانية، واخترمته المنية، أو اقتصر على القسمين دون الثالث؟ لأن التقسيم الذي أشرنا إليه واضح في المقدمة، أنه ذكر ثلاثة أصناف من الرواة، ذكر الحفاظ المتقنين، وذكر المستورين المتوسطين، وذكر الضعفاء والمتروكين، فهل استوعب هذه الثلاث أما لا ؟ هذا ما سنتحقق منه بإذن الله.

فذهب الحاكم وتلميذه البيهقي إلى أن الإمام مسلم قد خرج في صحيحه للقسم الأول من الرواة فقط.

قال الحاكم: "قد كان مسلم بن الحجاج أراد أن يخرج الصحيح على ثلاثة أقسام في الرواة ولما فرغ من هذا القسم الأول أدركته المنية رحمة الله عليه وهو في حد الكهولة"[3].

---

[1]- ينظر: النكت الوفية بما في شرح الألفية، للبقاعي (1/ 95).

[2]- المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، النووي (23/1).

[3]- المدخل إلى كتاب الإكليل، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري، تحق: د. فؤاد عبد المنعم أحمد (لا.ط، الاسكندرية، ن: دار الدعوة، د.ت)، (ص 34).

وتبعه على ذلك تلميذه البيهقي قال: "أما مسلم بن الحجاج، فإنه قسم الأخبار ثلاثة أقسام، فأخرج القسم الأول: وهي الأخبار التي هي أسلم من العيوب من غيرها وأنقى، ومن عزمه أن يخرج القسمين الآخرين، فأدركته المنية قبل إخراجهما، والله يرحمنا وإياه"[1].

وذهب آخرون منهم القاضي عياض، إلى أن الإمام مسلما قد فعل ذلك في كتابه، فقال متعقبا الحاكم: "هذا الذي تأوله أبو عبد الله الحاكم على مسلم من اختزام المنية له قبل استيفاء غرضه مما قبله الشيوخ وتابعه عليه الناس، في أنه لم يكمل غرضه إلا من الطبقة الأولى، ولا أدخل في تأليفه سواها... ليس الأمر كذلك بل ذكر حديث الطبقة الأولى وأتى بأسانيد الثانية على طريق المتابعة والاستشهاد أو حيث لم يجد في الباب من حديث الأولى شيئًا، وأتى بأحاديث طبقة ثالثة وهم أقوام تكلم فيهم قوم وزكاهم آخرون ممن ضعف أو اتهم ببدعة وطرح الرابعة كما نص عليه"[2].

فقد اختار الإمام السيوطي قول القاضي عياض الشارح لمقصود مسلم من تقسيم الرواة في كتابه، ورفض قول الحاكم والبيهقي بأنه اخترمته المنية قبل اتمام القسم الثاني والثالث[3].

وإلى هذا قول مال الإمامان ابن الصلاح والنووي، حيث قال ابن الصلاح: "كلام مسلم محتمل لما قاله عياض"[4]، وقال النووي: "هذا كلام القاضي عياض رحمه الله وهذا الذي اختاره ظهار جدا والله أعلم"[5]، وهو الذي رجحه الشيخ علي الإثيوبي الولوي حفظه الله، فقال: "هذا الذي قاله القاضي عياض رحمه الله تعالى من أن تقسيم مسلم الأحاديث على ثلاثة أقسام إنما هو في صحيحه، لا في تأليف آخر، كما ادعاه الحاكم أبو عبد الله، وتبعه على ذلك تلميذه البيهقي رحمهما الله تعالى،

[1]- المدخل إلى علم السنن، أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحق: محمد عوامة (ط:1، القاهرة، ن:دار اليسر، 1437 هـ/ 2017 م)، (371/1).

[2]- إكمال المعلم بفوائد مسلم، عياض بن موسى بن عياض بن عمرون اليحصبي السبتي، أبو الفضل، تحق: الدكتور يحي إسماعيل (ط:1، مصر، ن: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، 1419 هـ/ 1998 م)، (85/1 و86).

[3]- ينظر: البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر، السيوطي (2/ 575).

[4]- صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط، ابن الصلاح، تحق: موفق عبدالله عبدالقادر(ط:2، بيروت لبنان، ن: دار الغرب الإسلامي، 1408هـ)، ص92.

[5]- المنهاج شرح صحيح مسلم ابن الحجاج، الإمام النووي (ط:1، مصر، ن: المطبعة المصرية بالأزهر، 1347هـ/ 1929م)، (1/ 24).

كما ذكره النووي، وصوبه جماعة، منهم الإمامان ابن الصلاح والنووي رحمهما الله تعالى، وهو الذي أصوبه، ولا أرى غيره، والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب"[1].

وقال الشيخ عبد الكريم خضير: "الطبقات فهم منها النووي أنها ثلاث، وهو قسم الرواة إلى ثلاثة أقسام، وأما الرابعة هذه التي ذكرها القاضي عياض ومثل لها مسلم ببعض الضعفاء والمتروكين، هذه هل هي الطبقة الثالثة كما يدل على ذلك كلام النووي أو الرابعة كما يدل له كلام القاضي عياض؟

فعند النووي ثلاث طبقات: الحفاظ المتقنون، المستورون – من هم دون الأولى بالمنزلة– الضعفاء والمتروكون.

وعند القاضي عياض[2]: أربع طبقات: الحفاظ المتقنون، المتوسطون، والضعفاء الذين ضعفوا بما لا يقتضي الرد بالكلية، يعني ضعفوا من قبل أهل العلم –بعض أهل العلم– ووثقهم آخرون، والطبقة الرابعة هم: المتروكون"[3].

أقول: أما تقسيم القاضي عياض فيه نظر، لأن تقسيم النووي لديه ما يسانده من قول مسلم خاصة في القسم الثالث: قوم هم عند أهل الحديث متهمون، أو عند الأكثر منهم، فلسنا نتشاغل تخريج حديثهم، وكذا من الغالب على حديثه المنكر أو الغلط أمسكنا أيضا عن حدثهم[4]، وهذا ينطبق على القسم الرابع عند القاضي عياض، لكن القسم الثالث عنده ليس له دليل عليه، والله أعلم.

---

[1]– قرة عين المحتاج في شرح مقدمة صحيح الإمام مسلم ابن الحجاج، محمد ابن الشيخ علي بن آدم بن موسى الإثيوبي الولوي (ط:1، المملكة العربية السعودية، ن: دار ابن الجوزي، 1424هـ)، (1/ 272).

[2]– عياض بن موسى بن عياض بن عمرو بن موسى بن عياض اليحصبي، الأندلسي، ثم السبتي، المالكي، ولد: في سنة ست وسبعين وأربع مائة، واستبحر من العلوم، وجمع، وألف، وسارت بتصانيفه الركبان، واشتهر اسمه في الآفاق، من كتبه (الشفا في شرف المصطفى، وترتيب المدارك وتقريب المسالك في ذكر فقهاء مذهب مالك، والإكمال في شرح صحيح مسلم، وغيرها)، توفي في ليلة الجمعة، نصف الليلة التاسعة من جمادى الآخرة، ودفن بمراكش، في سنة أربع وأربعين وخمس مائة. ينظر: سير أعلام النبلاء، للذهبي (20/ 217).

[3]– شرح مقدمة صحيح مسلم، عبد الكريم بن عبد الله بن عبد الرحمن بن حمد الخضير، دروس مفرغة من موقع الشيخ الخضير، رقم الدرس3، ص 7.

[4]– ينظر: صحيح مسلم، في مقدمته (4/1).

الفرع الرابع: اعتراضات حول تقسيم ابن الصلاح لدرجات الصحيح.

نذكر أولا تقسيم ابن الصلاح للصحيح حتى نتعرف فيما انتقد فيه، قال رحمه الله: "الأمر في معرفة الصحيح إلى ما خرجه الأئمة في تصانيفهم الكافلة ببيان ذلك فالحاجة ماسة إلى التنبيه على أقسامه باعتبار شروط الصحة وعدمه، وهي سبع:

فأولهما: صحيح أخرجه البخاري ومسلم جميعا.

الثاني: صحيح انفرد به البخاري، أي عن مسلم.

الثالث: صحيح انفرد به مسلم، أي عن البخاري.

الرابع: صحيح على شرطهما لم يخرجاه.

الخامس: صحيح على شرط البخاري لم يخرجه.

السادس: صحيح على شرط مسلم لم يخرجه.

السابع: صحيح عند غيرهما، وليس على شرط واحد منهما"[1].

الاعتراض الأول: هو أن نقدم ما رواه الكتب الستة على ما رواه الشيخان.

قال الزركشي[2]: قيل فات ابن الصلاح أن يقول أعلاه ما اتفق عليه الأئمة الستة فهو أعلى من حديث اتفقا عليه وحدهما، ومن نظر الأطراف للمزي اجتمع له منه الكثير وقد أفرده بالتصنيف ابن بنت أبي سعد والشيخ علاء الدين مغلطاي... نعم هذا إنما يتم في تعارض حديثين أحدهما رواه

[1]- مقدمة ابن الصلاح (ص 27 و28).

[2]- بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي، ولد سنة خمس وأربعين وسبعمائة، وأخذ عن الإسنوي ومغلطاي وابن كثير والأذرعي وغيرهم، وألف تصانيف كثيرة في عدة فنون، منها الخادم على الرافعي والروضة، وشرح المنهاج، والديباج، وشرح جمع الجوامع وشرح البخاري والتنقيح على البخاري، والبرهان في علوم القرآن، وتخريج أحاديث الرافعي، وتفسير القرآن، وصل إلى سورة مريم، والبحر في الأصول، وسلاسل الذهب في الأصول والنكت على ابن الصلاح وغير ذلك، مات يوم الأحد ثالث رجب سنة أربع وتسعين وسبعمائة، ودفن بالقرافة الصغرى. ينظر: حسن المحاضرة السيوطي (1/ 437).

الأئمة الستة والآخر أخرجه الشيخان دونهم أما حديث اتفق الستة على إخراجه فلا تعلق له بحديث آخر انفرد به الشيخان حتى يقال هذا اصح من هذا[1].

هكذا ذكر هذا الاعتراض الزركشي وتُعقب بأن ما اتفق عليه الستة لا يكون أصح مما اتفق عليه الشيخان لأنه لا تعلق لما اتفق عليه الستة بمسألة الأصحية، لكن نبَّه الزركشي إلى فائدة معرفة ما اتفق عليه الستة مع ما اتفق عليه الشيخان وذلك عند التعارض، فعند التعارض وعدم إمكانية الجمع قد يستفاد تقيم ما اتفق عليه الستة على ما اتفق عليه الشيخان.

أما السيوطي فقد ذهب في هذه المسألة إلى أن ما اتفق عليه الستة مقدم مطلقا على ما اتفق عليه الشيخان دون الستة، فقد تعقب تقييد الزركشي بحالة التعارض فقد، فقال بعد نقل كلامه: "هذا الكلام الأخير ممنوع"[2].

ثم استدل السيوطي بقول العراقي: "اعترض عليه بأن الأولى أن نقول صحيح على شرط الستة وقيل في الاعتراض عليه أيضا الصواب أن يقول أصحها ما رواه الكتب الستة، والجواب أن من لم يشترط في كتابه الصحيح لا يزيد تخريجه للحديث قوة، نعم ما اتفق الستة على توثيق رواته أولى بالصحة مما اختلفوا فيه وإن اتفق عليه الشيخان"[3].

أقول: اختيار السيوطي في هذه المسألة غير صواب، لأن أصحاب السنن لم يشترطوا الصحة في كتبهم فلا يزيد ذكرهم للحديث قوة فوق ما اتفق الشيخان على إخراجه.

[1]- ينظر: النكت على مقدمة ابن الصلاح، للزركشي (1/ 255).

[2]- البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر، السيوطي (2/ 652).

[3]- التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي، تحق: عبد الرحمن محمد عثمان (ط:1، المدينة المنورة، ن: المكتبة السلفية، 1389هـ/ 1969م)، (ص 41).

وللرد على رأي السيوطي ومن تبعه أذكر قول الحافظ المقدسي: أن أئمة السنن الأربعة لم يشترطوا الصحة في كتبهم كما فعل البخاري ومسلم، قال البخاري: ما أخرجت في كتابي إلا ما صح وتركت من الصحاح لحال الطول، ومسلم قال ليس كل حديث صحيح أودعته هذا الكتاب وإنما أخرجت ما أجمعوا عليه، ومن بعدهما لم يقولوا ذلك، فإنهم كانوا يخرجون الحديث وضده ليبينوا ضعفه[1].

وقد ختم هذه الاعتراض ابن حجر العسقلاني بقوله: وكذا نقول فيما اعترض به علي ابن الصلاح من تقديمه ما رواه الشيخان على ما اتفق الأئمة الستة على اخراجه، أنه مردود، والله أعلم[2].

الاعتراض الثاني: مسألة تقديم ما انفرد به البخاري على ما انفرد به مسلم.

قال الزركشي: "إنما يظهر نزول هذا عما قبله في حديث نص البخاري على تعليله فأخرجه مسلم أما حديث لم يتعرض له البخاري وأخرجه مسلم كيف يكون نازلا وترك البخاري له لا يقدح فيه لأنه لم يلتزم كل الصحيح، والتحقيق أن هذه الرتبة وما قبلها غير جارية على الإطلاق بل قد يكون بعضها كما ذكر ابن الصلاح وقد يكون بعضها بخلافه، ويدل لذلك أنهم قد يقدمون بعض ما رواه مسلم على ما رواه البخاري لمرجح اقتضى ذلك، ومن رجح كتاب البخاري على مسلم إنما أراد ترجيح الجملة على لجملة لا كل واحد واحد من أحاديثه على كل واحد من أحاديث الآخر، ومع ذلك فلا يستقيم من المصنف إطلاق ترجيح ما انفرد به البخاري على مسلم"[3].

تعقب السيوطي قول الزركشي مقررا له: هذا لا ينقض ما تقدم تأصيله من تقديم ما انفرد به البخاري على مسلم، لأن هذا هو القيد الذي أشرت في الألفية، بأنه قد يعرض للمفوق ما يجعله مساويا أو فائقا[4].

---

[1]- ينظر: شروط الأئمة الستة، للحافظ أبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي (ط:1، بيروت لبنان، ن: دار الكتب العلمية، 1405هـ/ 1984م)، (ص 20).

[2]- ينظر: النكت على كتاب ابن الصلاح، لابن حجر العسقلاني (2/ 364).

[3]- النكت على مقدمة ابن الصلاح، للزركشي (1/ 256).

[4]- ينظر: البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر، السيوطي (2/ 659 و660).

ودعم السيوطي رأيه بقول ابن حجر في النكت: "الحديث الذي ينفرد به مسلم مثلا إذا فرض مجيئه من طرق كثيرة حتى تبلغ التواتر أو الشهرة القوية ويوافقه على تخريجه مشترطوا الصحة مثلا لا يقال فيه: إن ما انفرد البخاري بتخريجه إذا كان فردا ليس له إلا مخرج واحد أقوى من ذلك، فليحمل إطلاق ما تقدم من تقسيمه على الأغلب الأكثر، والله أعلم"[1].

وتبعه على ذلك تلميذه السخاوي في الفتح: "قد يعرض للمفوق ما يجعله فائقا ؛ كأن يتفق مجيء ما انفرد به مسلم من طرق يبلغ بها التواتر أو الشهرة القوية، أو يوافقه على تخريجه مشترطو الصحة، فهذا أقوى مما انفرد به البخاري مع اتحاد مخرجه"[2].

أقول: اختيار السيوطي صواب في هذه المسألة لموافقته لمعظم العلماء في هذا الاستثناء الخاص، الذي هو احتمال أن يفوق ما ينفرد به مسلم من الأحاديث ما ينفرد به البخاري في درجات الصحة التي قسمها ابن الصلاح في مقدمته، وكلام الزركشي هنا لا يخالف كلام ابن حجر والسخاوي والسيوطي.

الاعتراض الثالث: انفراد السيوطي بترتيب جديد في دراجات الصحيح.

قال السيوطي: "فينبغي أن يقال أصحها بعد مسلم: ما اتفق عليه الثلاثة، ثم ابن خزيمة، وابن حبان، أو الحاكم، ثم ابن حبان، والحاكم ثمَّ ابن خزيمة فقط، ثم ابن حبَّان فقط، ثم الحاكم فقط، إن لم يكن الحديث على شرط أحد الشيخين، ولم أر من تعرض لذلك، ثم فائدة التقسيم المذكور تظهر عند التعارض"[3].

أقول: هذا مما انفرد به السيوطي وخالف في جمهور العلماء الذين قبلوا تقسيم ابن الصلاح، لأن تقسيم ابن الصلاح لدرجات الأصحية جاء وفق كتابين صحيحين تلقتهما الأمة بالقبول، أما ابن خزيمة وابن حبان والحاكم فكتبهم لم تتلقهم الأمة بالقبول لعدم خلوها من أحاديث ضعيفة و بل موضوعة أيضا.

---

[1]- النكت على كتاب ابن الصلاح، لابن حجر العسقلاني (1/ 366).

[2]- فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي، تحق: علي حسين علي (ط:1، مصر، ن: مكتبة السنة، 1424هـ/ 2003م)، (1/ 62 و63).

[3]- البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر، السيوطي (2/ 661 و662).

المطلب الثاني: مسائل في مصطلح الحديث متعلقة بمستدرك الحاكم.

الإمام الحاكم من العلماء الذين كانت لهم بصمة واضحة في علوم الحديث، من خلال استدراكه على الصحيحين، وخلال آرائه التي باتت محل مناقشة للعلماء بعده من بينها، تعريفه للحديث الصحيح في الصحيحين، وشروط في تخريجه الحديث في المستدرك، ومسألة تساهل الحاكم في الحكم على الحديث.

الفرع الأول: مسألة تعريف الحاكم للحديث الصحيح في الصحيحين.

تكلم الحاكم على الحديث الصَّحيح في كتابه "المدخل" فقال: "هو الحديث الذي يرويه الصحابي المشهور بالرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وله راويان ثقتان ثم يرويه عنه التابعي المشهور بالرواية عن الصحابة وله راويان ثقتان ثم يرويه عنه من أتباع التابعين الحافظ المتقن المشهور وله رواة ثقات من الطبقة الرابعة ثم يكون شيخ البخاري أو مسلم حافظا متقنا مشهورا بالعدالة في روايته فهذه الدرجة الأولى من الصحيح"[1].

وقد تتابع العلماء في مناقشة الحاكم فيما ذهب إليه والرد على تعريفة للحديث الصحيح:

قال الحازمي[2]: "هذا الذي قاله الحاكم قول من لم يمعن الغوص في خبايا الصحيح ولو عكس القضية كان أسلم قال: وقد صرح بنحو ما قلت من هو أمكن منه في الحديث وهو أبو حاتم ابن حبَّان، فإنَّه قال: "وأما الأخبار فإنها كلها أخبار آحاد لأنه ليس يوجد عن النبي صلى اللَّه عليه وسلم خبر من رواية عدلين روى عن كل واحد منهما عدلان حتى ينتهي إلى رسول اللَّه صلى اللَّه عليه وسلم، فلما استحال هذا وبطل ثبت أنَّ الأخبار كلها أخبار آحاد"، ومن سبر مطالع الأخبار

[1]- المدخل إلى كتاب الإكليل، الحاكم النيسابوري (ص 33).

[2]- الإمام، الحافظ، الحجة، الناقد، النسابة، البارع، أبو بكر محمد بن موسى بن عثمان بن حازم الحازمي، الهمذاني، مولده: في سنة ثمان وأربعين وخمس مائة، من كتبه (الاعتبار في بيان الناسخ والمنسوخ من الآثار، و عجالة المبتدي وفضالة المنتهي في النسب، وشروط الأئمة الخمسة في مصطلح الحديث، وغيرها)، مات أبو بكر الحازمي: في شهر جمادى الأولى، سنة أربع وثمانين وخمس مائة، وله ست وثلاثون سنة. ينظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (21/ 169 و170).

عرف صواب ما ذكره ابن حبان، قال: ثم إن في الصحيح من الأحاديث الغرائب التي تفرد بها بعض الرواة جملة ناقضة دعواه"[1].

وقال ابن طاهر المقدسي[2] ردا عليه: "أن البخاري ومسلما لم يشترطا هذا ولا نقل عن واحد منهما أنه قال ذلك، والحاكم قدر هذا التقدير وشرط لهما هذا الشرط على ما ظن، ولعمري إنه لشرط حسن لو كان موجودا في كتابيهما إلا أنا وجدنا هذه القاعدة التي أسسها الحاكم منتقضة في الكتابين جميعا، فمن ذلك في الصحابة أن البخاري أخرج حديث قيس بن أبي حازم عن مرادس الأسلمي «**يذهب الصالحون أولا فأولا ويبقى حثالة كحثالة الشعير... الحديث**» وليس لمرادس راو غير قيس، وأخرج هو ومسلم حديث المسيب ابن حزن في وفاة أبي طالب ولم يرو عنه غير ابنه سعيد ... هذا في أشياء كثيرة اقتصرنا منها على هذا القدر، لتعلم أن القاعدة التي أسسها منتقضة لا أصل لها، ولو اشتغلنا بنقض هذا الفصل الواحد في التابعين وأتباعهم ولمن روى عنهم إلى عصر الشيخين لأربى على كتابه المدخل أجمع إلا أن الاشتغال بنقض كلام الحاكم لا يفيد فائدة وله في سائر كتبه مثل هذا الكثير عفا الله عنه"[3].

هذا ما فهمه الحازمي والمقدسي من كلام الحاكم، وظنُّوا أنَّه أراد تعريف الحديث الصَّحيح عند الشيخين، وقد تعقب كثيرٌ من أهل العلم هذا الفهم، وقالوا إن الحاكم هنا يتكلم شرطهما في الرواة، بأن يكون عند كل راو في الصَّحيحين له روى عنه رايان فأكثر:

قال ابن حجر في النكت: "الظاهر أن الحاكم لم يرد ذلك وإنما أراد كل راو في الكتابين من الصحابة فمن بعدهم، يشترط أن يكون له راويان في الجملة، لا أنه يشترط أن يتفقا في رواية ذلك الحديث بعينه عنه"[4].

---

[1]- شروط الأئمة الخمسة، الحازمي (ص 43 و44)

[2]- محمد بن طاهر بن علي بن أحمد المقدسي الشيبانيّ، أبو الفضل: رحالة مؤرخ، من حفاظ الحديث. مولده ببيت المقدس سنة 448هـ، ووفاته ببغداد سنة 507هـ، له كتب كثيرة، منها (تاريخ أهل الشام ومعرفة الأئمة منهم والأعلام، ومعجم البلاد، وتذكرة الموضوعات، وأطراف الغرائب والأفراد في الحديث، وأطراف الكتب الستة، وشروط الأئمة الستة، وكان داوودي المذهب. ينظر: الأعلام للزركلي (6/ 171).

[3]- ينظر: شروط الأئمة الستة ، ابن طاهر المقدسي (ص22 و23).

[4]- النكت على كتاب ابن الصلاح، ابن حجر العسقلاني (240/1).

وممن دافع عن الحاكم أبو علي الغساني[1]، فقال: "وليس مراده أن يكون كل خبر رواياه يجتمع فيه راويان عن صحابيه وتابعيه ومن بعده، فإن ذلك يعز وجوده، وإنما المراد أن هذا الصحابي وهذا التابعي قد روى عنه رجلان خرج بهما عن حد الجهالة برواية الواحد"[2].

وتبع البيهقي شيخه الحاكم إلى ما ذهب إليه فقال في رسالته إلى الجويني: "رأيت الشيخ حكى عن بعض أصحاب الحديث أنه اشترط في قبول الأخبار رواية عدلين حتى يتصل بالنبي صلى اللَّه عليه وسلم، والذي عندنا في مذهب الإمامين البخاري ومسلم أنهما إنما يشترطان أن يكون للصحابي الذي روى الحديث راويان فأكثر ليخرج بذلك عن حدّ الجهالة، وهكذا من دونه إن انفرد أحد الراويين عنه بحديث، وانفرد الآخر بحديث آخر قبلاه، وإنما يتوقفان في رواية صحابي أو تابعي لا يكون له إلا راو واحد"[3].

ومن العلماء المعاصرين الذين دافعوا عن الحاكم وردوا بقوة على الحازمي والمقدسي هو الدكتور نور الدين عتر:

فقال: "ولكن الحازمي ظن أن الحاكم يذهب إلى أنَّ شرط الشيخين هو إخراج الحديث المروي عن عدلين إلى نهاية السند، وتبعه في هذا الظن بعض العلماء كأبي العباس القرطبي. .. والحقيقة أنه لم يرد ذلك ويبعد من الحاكم أن يذهب ذلك المذهب، ولو أراد ما فهمه المعترضون لقال: الحديث الذي يرويه صحابيان...الخ، وكيف يصدر من الحاكم ذلك الذي قاله الحازمي، وقد وضع كتابه "المستدرك"، واستدرك فيه على الشيخين أحاديث على شرطهما لم يخرجاها فكيف يمكن أن يريد ذلك المعنى؟ ويبعد في المذهب هذا البعد...؟ "[4].

---

[1]- الحسين بن محمد بن أحمد الغساني الجياني الأندلسي، أبو علي: محدث، من علماء الأندلس، ولد سنة 427هـ، كان يتصدر للتدريس في جامع قرطبة، وهو من أهلها، نزلها أبوه في الفتنة، ووفاته فيها سنة 498هـ، ويعرف بالجياني، له كتب(تقييد المهمل في ضبط رجال الصحيحين، والتنبيه على الأوهام الواقعة في المسندين الصحيحين، والكنى والألقاب، وغيرها). ينظر: الأعلام للزركلي (2/ 255).

[2]- إكمال المعلم بفوائد مسلم، القاضي عياض (1/ 83).

[3]- البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر، السيوطي (2/ 694).

[4]- انظر: رسالة الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين، د/ نور الدين عتر، نالت درجة دكتور، بتقدير ممتاز، في شعبة التفسير والحديث في كلية أصول الدين بجامعة الأزهر، 6 شعبان 1384هـ، 10 ديسمبر 1964م (ص 60 و61).

يبرز رأي السيوطي في هذه المسألة بعد رده على رأي ابن حجر في مقدمة الفتح الذي هو: "ما ذكره الحاكم وإن كان منتقضًا في حق بعض الصحابة الذين أخرج لهم، فإنَّه معتبر في حق من بعدهم فليس في الكتاب حديث أصل من رواية من ليس له إلا راو واحد فقط"[1].

فقال السيوطي رحمه الله بعده متعقبا له: "ولا ينتقض أيضًا ببعض الصحابة المشار إليهم لما سأبينه في محله، فصحَّ كلام الحاكم، والبيهقي، ولله الحمد"[2].

أقول: نقول لكل من وافق الحاكم فيما ذهب إليه من شرط الصحيحين ودافع عليه، إن الحاكم قد تراجع عن القسم الأول من شرطه، ألا هو تعدد التابعي الراوي عن الصحابي.

قال السخاوي في الفتح: "وقد وجدت في كلام الحاكم التصريح باستثناء الصحابة من ذلك، وإن كان مناقضا لكلامه الأول، ولعله رجع عنه إلى هذا، فقال: الصحابي المعروف إذا لم نجد له راويا غير تابعي واحد معروف، احتججنا به، وصححنا حديثه ؛ إذ هو صحيح على شرطهما جميعا[3]"[4].

قال الدكتور ملا خاطر: "فالذي يظهر أن الحاكم رحمه اللَّه قد تراجع عن هذا القيد وذلك لما وجده في الصحيحين من وجود بعض الصحابة لا يروي عنهم إلا واحد"[5].

والسبب الذي جعل الحاكم يرجع القسم الأول هو حوار جرى بينه وبين شيخه الدارقطني حول الدعوى التي قال بها، سجلها الحاكم في مستدركه وسأنقلها بتمامها:

---

[1]- فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني، تحق: محمد فؤاد عبد الباقي و محب الدين الخطيب (لا.ط، بيروت، ن: دار المعرفة، 1379م)، (1/ 9).

[2]- البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر، السيوطي (2/ 696).

[3]- المستدرك على الصحيحين، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري، تحق: مصطفى عبد القادر عطا (ط:1، بيروت، ن: دار الكتب العلمية، 1411هـ/ 1990م)، (74/1).

[4]- فتح المغيث يشرح ألفية الحديث، السخاوي (68/1).

[5]- مكانة الصحيحين، د/ خليل إبراهيم ملا خاطر (ط:1، القاهرة، ن: المطبعة العربية الحديثة، 1402هـ)، (ص 122).

أسند الحاكم عن زياد بن علاقة، عن أسامة بن شريك رضي الله عنه، قال: شهدت رسول الله صلى الله عليه وسلم والأعراب يسألونه، قالوا: يا رسول الله علينا حرج في كذا؟، علينا حرج في كذا؟، لأشياء ليس بها بأس، فقال: «**عباد الله، إن الله وضع الحرج إلا من اقترف من عرض امرئ مسلم ظلما، فذلك الذي حرج وهلك**» ، فقالوا: نتداوى يا رسول الله؟ قال: «**نعم، تداووا عباد الله، فإن الله تعالى لم يضع داء إلا وضع له دواء، غير داء واحد**» قالوا: يا رسول الله وما هو؟ قال: «**الهرم**» ، قالوا: يا رسول الله ما خير ما أعطي الإنسان؟ قال: «**خلق حسن**»[1].

قال الحاكم عقبه: قال لي أبو الحسن علي بن عمر الحافظ الدارقطني رحمه الله: لم أسقطا حديث أسامة بن شريك من الكتابين؟ قلت: لأنهما لم يجدا لأسامة بن شريك راويا غير زياد بن علاقة " فحدثني أبو الحسن رضي الله عنه، وكتبه لي بخطه، قال: قد أخرج البخاري رحمه الله عن يحيى بن حماد، عن أبي عوانة، عن بيان بن بشر، عن قيس بن أبي حازم، عن مرداس الأسلمي رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «**يَذهَبُ الصَالِحُونَ أَسلَافًا**»[2] الحديث وليس لمرداس راو غير قيس، "وقد أخرج البخاري حديثين عن زهرة بن معبد، عن جده عبد الله بن هشام بن زهرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم، وليس لعبد الله راو غير زهرة"[3]، وقد اتفقا جميعا على إخراج حديث قيس بن أبي حازم، عن عدي بن عميرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «**مَنِ استَعمَلنَاهُ عَلَى**

---

[1]- أخرجه الحاكم في مستدركه، في كتاب الطب ر.ح: 8206 (4/ 441)، قال الحاكم: حديث صحيح الإسناد، وقال الألباني: صحيح، صحيح الجامع الصغير وزياداته، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، المكتب الإسلامي ر.ح: 2930 (565/1).

[2]- أخرجه البخاري في صحيحه، لفظه بتمامه قال النبي صلى الله عليه وسلم: «يذهب الصالحون، الأول فالأول، ويبقى حفالة كحفالة الشعير، أو التمر، لا يباليهم الله بالة» قال أبو عبد الله: «يقال حفالة وحثالة»، في كتاب الرقائق، باب ذهاب الصالحين، ر.ح: 6434 (8/ 92).

[3]- الحديث الأول: عن زهرة بن معبد، عن جده عبد الله بن هشام، وكان قد أدرك النبي صلى الله عليه وسلم، وذهبت به أمه زينب بنت حميد إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقالت: يا رسول الله بايعه، فقال: «هو صغير فمسح رأسه ودعا له» أخرجه البخاري في كتاب الشركة، في باب الشركة في الطعام وغيره، ر.ح: 2501، (3/ 141).

الحديث الثاني: حدثني أبو عقيل زهرة بن معبد، أنه سمع جده عبد الله بن هشام، قال: كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم وهو آخذ بيد عمر بن الخطاب، فقال له عمر: يا رسول الله، لأنت أحب إلي من كل شيء إلا من نفسي، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «لا، والذي نفسي بيده، حتى أكون أحب إليك من نفسك» فقال له عمر: فإنه الآن، والله، لأنت أحب إلي من نفسي، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «الآن يا عمر» أخرجه البخاري، في كتاب الأيمان والنذور، في باب كيف كانت يمين النبي صلى الله عليه وسلم، ر.ح: 6632، (8/ 129).

عَمَل»[1] وليس لعدي بن عميرة راو غير قيس، "وقد اتفقا جميعا على حديث مجزأة بن زاهر الأسلمي، عن أبيه، عن النبي صلى الله عليه وسلم في النهي عن لحوم الحمر الأهلية، وليس لزاهر راو غير مجزأة"[2] ، "وأخرج البخاري حديث الحسن، عن عمرو بن تغلب وليس لعمرو راو غير الحسن"[3]، "وحديث زياد بن علاقة، عن أسامة بن شريك أصح وأشهر وأكثر رواة من هذه الأحاديث ، قال أبو الحسن: وقد روى عمرو بن الأرقم، ومجاهد، عن أسامة بن شريك، وقد روي هذا الحديث، عن جابر بن عبد الله وأبي سعيد الخدري رضي الله عنهم[4].

ومنهم العلماء من رد شرط الحاكم جملة كالشيخ أبو عبد اللّه ابن المواق[5]، حيث قال: ما حمل الغساني عليه كلام الحاكم وتبعه عليه عياض وغيره ليس بالبين، ولا أعلم أحداً روى عنهما أنهما صرحا بذلك ولا جود له في كتابيهما ولا خارجاً عنهما، فإن كان قائل ذلك عرفه من مذهبهما بالتصفح لتصرفهما في كتابيهما فلم يصب، لأن الأمرين معاً في كتابيهما[6]، وإن كان أخذه من كون ذلك أكثرياً في كتابيهما فلا دليل فيه على كونهما اشترطاه، وليس من الإنصاف التزامهما هذا

---

[1]- لم يتفقا في إخراج هذا بل أخرجه مسلم فقط، لفظه بتمامه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من استعملناه منكم على عمل، فكتمنا مخيطا، فما فوقه كان غلولا يأتي به يوم القيامة»، قال: فقام إليه رجل أسود من الأنصار كأني أنظر إليه، فقال: يا رسول الله، اقبل عني عملك، قال: «وما لك؟» قال: سمعتك تقول: كذا وكذا، قال: «وأنا أقوله الآن، من استعملناه منكم على عمل، فليجئ بقليله وكثيره، فما أوتي منه أخذ، وما نهي عنه انتهى»، في كتاب الإمارة، في باب تحريم هدايا العمال، ر.ح: 1833، (3/ 1465).

[2]- لم يتفقا في الاخراج لمجزأة بن زاهر بل البخاري الذي أخرج له، في كتاب المغازي، في باب غزوة الحديبية، ر.ح: 4173، (5/ 125).

[3]- أخرج البخاري لهذا السند في خمسة مواضع من كتابه، أذكر منها حديث قال عمرو بن تغلب: أتى النبي صلى الله عليه وسلم مال فأعطى قوما ومنع آخرين، فبلغه أنهم عتبوا، فقال: «إني أعطي الرجل وأدع الرجل، والذي أدع أحب إلي من الذي أعطي، أعطي أقواما لما في قلوبهم من الجزع والهلع، وأكل أقواما إلى ما جعل الله في قلوبهم من الغنى والخير» منهم عمرو بن تغلب، فقال عمرو: ما أحب أن لي بكلمة رسول الله صلى الله عليه وسلم حمر النعم، في كتاب التوحيد، في باب قول الله تعالى: {إن الإنسان خلق هلوعا، إذا مسه الشر جزوعا، وإذا مسه الخير منوعا}، ر.ح: 7535، (9/ 156).

[4]- المستدرك على الصحيحين، الحاكم، في كتاب الطب، (4/ 441).

[5]- محمد بن يوسف بن أبي القاسم بن يوسف العبدري الغرناطي، أبو عبد الله المواق: فقيه مالكي، كان عالم غرناطة وإمامها وصالحها في وقته. له (التاج والإكليل في شرح مختصر خليل، وسنن المهتدين في مقامات الدين)، توفي سنة 897هـ. ينظر: الأعلام للزركلي (7/ 154 و155).

[6]- يقصد بذلك الشرطين اللذين اشترطهما الحاكم الأول أن يروي عن الصحابي تابعيان، والثاني أن يروي عن التابعي رويان آخران.

الشرط من غير أن يثبت عنهما ذلك مع وجود إخلالهما به، لأنهما إذا صح عنهما اشتراط ذلك كان في إخلالهما به درك عليهما .

وقال عقبه ابن حجر: وهذا كلام مقبول وبحث قوي[1].

واستدل من وافق قول ابن المواق على أن أول حديث في جامع البخاري وهو حديث فرد غريب، قال البخاري حدثنا الحميدي عبد الله بن الزبير، قال: حدثنا سفيان، قال: حدثنا يحي بن سعيد الأنصاري، قال: أخبرني محمد بن إبراهيم التيمي، أنه سمع علقمة بن وقاص الليثي، يقول: سمعت عمر بن الخطاب رضي الله عنه على المنبر قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «**إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى، فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى دُنْيَا يُصِيبُهَا، أَوْ إِلَى امْرَأَةٍ يَنْكِحُهَا، فَهِجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ**»[2]، فيه تفرد في أربع رواة، لم يروه عن عمر بن الخطاب سوى علقمة، ولم يروي عن علقمة سوى محمد بن إبراهيم التيمي، ولم يروه عن محمد سوى يحي بن سعيد الأنصاري ثم منه انتشر الحديث عند طلبة العلم، فهذا الحديث غريب في أوله ثم مشور في آخره.

وختم كتابه بحديث فرد غريب كذلك، قال البخاري حدثني أحمد بن إشكاب، حدثنا محمد بن فضيل، عن عمارة بن القعقاع، عن أبي زرعة، عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: «**كَلِمَتَانِ حَبِيبَتَانِ إِلَى الرَّحْمَنِ، خَفِيفَتَانِ عَلَى اللِّسَانِ، ثَقِيلَتَانِ فِي المِيزَانِ: سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ، سُبْحَانَ اللَّهِ العَظِيمِ**»[3]، غريب باعتبار المخرج وكذا الراوي عن الصحبي إلا أبي زرعة ولم يروي عنه سوى عمارة بن القعقاع.

[1]- ينظر: تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، جلال الدين السيوطي، تحق: محمد عوامة (ط:1، المملكة العربية السعودية، ن: دار المنهاج، 1437هـ/ 2016)، (2/ 472 و473).

[2]- أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب بدء الوحي، في باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم؟، ر.ح: 1، (1/ 6).

[3]- أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب التوحيد، في باب قول الله تعالى: {ونضع الموازين القسط ليوم القيامة} [الأنبياء: 47]، وأن أعمال بني آدم وقولهم يوزن، ر.ح: 7563، (9/ 162).

بل في الصحيحين ما يزيد على مائتي حديث من الأفراد والغرائب جمعها الحافظ الضياء المقدسي في مؤلف سماه "غرائب الصحيح وأفراده"، وذكر بأن كتاب الأفراد له في جزء وغرائبه في تسعة أجزاء[1].

وفي الأخير أقول إن السيوطي رحمه الله قد جانب الصواب في هذه المسألة في قوله أن شرط السيوطي لا ينتقض ببعض الصحابة، فقد صرح الحاكم في مستدركه الذي ألفه بعد المدخل إلى الاكليل أنه يقبل رواية الصحابي المعروف الذي لم نجد له إلى راوي واحد، ولعل السيوطي لم يطلع على هذا القول، وأما الذين لم يقبلوا شرط الحاكم جملة نقول لهم إن جل العلماء قبلوا شرط الحاكم باستثناء الصحابة، منهم الإمام النووي والبلقيني وابن حجر وقد سبق ذكر قوله، وتبعه على ذلك تلميذه السخاوي في الفتح في حكاية الاستثناء: وحينئذ فكلام الحاكم قد استقام، وزال به عنه الملام[2].

قال الأستاذ عبد الكريم عكيوي بعد دراسته لقول الحاكم: "يظهر لي أن مذهب الحاكم في شرط الصحيحين يتلخص في كون الشيخين يحرصان في الصحابة على حديث من له أكثر من راو واحد من التابعين، لكنهما يخرجان عن هذا الأصل إذا تعذر وجوده، فيخرجان حديث الواحد من الصحابة، وأما من بعد الصحابة من التابعين وغيرهم فقد توخيا حديث من له أكثر من راو واحد ولم يخرجا عنه إلا نادرا"[3].

[1]- ينظر: الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة، أبو عبد الله محمد بن أبي الفيض جعفر بن إدريس الحسني الإدريسي الشهير بـ الكتاني، تحق: محمد المنتصر بن محمد الزمزمي (ط:6، لا.م، ن: دار البشائر الاسلامية، 1421هـ/ 2000م)، (ص 113).

[2]- ينظر: فتح المغيث في شرح ألفية الحديث، للسخاوي (1/ 67)

[3]- مقال في مجلة دار الحديث الحسنية اسمه "أقوال العلماء في شرط الصحيحين"، أ/ عبد الكريم عكيوي (ص 86).

الفرع الثاني: مسألة معرفة شرط الحاكم في الأحاديث التي يخرجها في مستدركه.

ألف الحاكم كتاب "المستدرك على الصَّحيحين"؛ استدرك فيه أحاديث لم يخرجها البخاري ومسلم وهي على شرطهما أو شرط أحدهما، أو هي صحيحة الإسناد، وقد تكلم الحاكم على شرط الشيخين، فقال في خطبة كتابه: "وأنا أستعين بالله تعالى على إخراج أحاديث رواتها ثقات، قد احتج بمثلها الشيخان أو أحدهما"[1].

فما مراد الحاكم بقوله: "قد احتج بمثلها"، اختلف العلماء في فهم كلام الحاكم على ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: معنى "بمثلها" أنه يخرج لرجال الصحيحين أنفسهم في كتابه، وهذا اختيار ابن الصلاح وابن دقيق العيد و الذهبي والنووي.

قال ابن الصلاح: "أودعه ما ليس في واحد من الصحيحين مما رآه على شرط الشيخين قد أخرجا عن رواته في كتابيهما، أو على شرط البخاري وحده، أو على شرط مسلم وحده، وما أدى اجتهاده إلى تصحيحه وإن لم يكن على شرط واحد منهما"[2].

وتبع ابنَ الصلاح على هذا الفهم ابنُ دقيق العيد من عمل الحاكم فإنه ينقل تصحيح الحاكم لحديث وأنه على شرط البخاري مثلا ثم يعترض عليه بأن فيه فلانا ولم يخرج له البخاري وهكذا فعل الذهبي في "مختصر المستدرك"[3].

وقال النووي: "المراد بقولهم: على شرط الشيخين، أن يكون رجال إسناده في كتابيهما لأنهما ليس لهما شرط في كتابيهما، ولا في غيرهما"[4].

---

[1]- مستدرك الحاكم على الصحيحين (1/ 41).

[2]- مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث (ص 88).

[3]- ينظر: التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي، تحق: عبد الرحمن محمد عثمان (ط:1، المدينة المنورة، ن: المكتبة السلفية، 1389هـ/1969م)، (ص 30).

[4]- البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر، السيوطي، (2/ 707) نقله السيوطي من كتابه الارشاد الذي هو مخطوط.

المذهب الثاني: معنى "بمثلها" أنه يخرج لمثل رجال الصحيحين في كتابه لا الرواة أنفسهم، وهذا اختيار العراقي.

قال الحافظ العراقي[1] ردا على فهم ابن الصلاح: "أن قوله (مما رآه على شرط الشيخين قد أخرجا عن رواته في كتابيهما فيه بيان أن ما هو على شرطهما هو مما أخرجا عن رواته في كتابيهما)، ولم يرد الحاكم ذلك، فقد قال في خطبة كتابه "المستدرك" وأنا أستعين الله تعالى على إخراج أحاديث رواتها ثقات قد احتج بمثلها الشيخان أو أحدهما، فقول الحاكم "بمثلهما" أي بمثل رواتها، لا بهم أنفسهم، ويحتمل أن يراد بمثل تلك الأحاديث، وفيه نظر"[2].

المذهب الثالث: معنى "بمثلها" أي يخرج رجال الصَّحيحين ومثلهم في كتابه، وهذا اختيار الحافظ ابن حجر، وتلميذه السخاوي وهو الذي ذهب إليه السيوطي.

قال الحافظ ابن حجر معقبا على كلام العراقي: "وكلام الحاكم ظاهر أنه لا يتقيد بذلك حتى يتعقب به عليه، ثم إن الحديث إذا كان الشيخان قد أخرجا لرواته أو أحدهما قال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين أو أحدهما، وإذا كان بعض رواته لم يخرجا له قال: صحيح الإسناد فحسب ثم وضح ذلك بمثال من النوع الثاني قال الحاكم عقبه صحيح الإسناد، فدل هذا على أنه إذا لم يخرجا لأحد رواة الحديث لا يحكم به على شرطهما"[3].

[1]- عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن، أبو الفضل، زين الدين، المعروف بالحافظ العراقي: بحاثة، من كبار حفاظ الحديث. أصله من الكرد، ومولده في رازنان (من أعمال إربل)، سنة 725هـ، تحوّل صغيرا مع أبيه إلى مصر، فتعلم ونبغ فيها. وقام برحلة إلى الحجاز والشام وفلسطين، وعاد إلى مصر، فتوفي في القاهرة سنة 806هـ، من كتبه (المغني عن حمل الأسفار في الإسفارفي تخريج أحاديث الإحياء، ونكت منهاج البيضاوي في الأصول، و ذيل على الميزان، و الألفية في مصطلح الحديث، وشرحها، وغيرها). ينظر: الاعلام للزركلي (3/ 344 و345).

[2]- التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، أبو الفضل العراقي (ص 30).

[3]- النكت على كتاب ابن الصلاح، ابن حجر العسقلاني (1/ 137).

ووافقه على ذلك تلميذه السخاوي[1]، فقال في معنى المراد بقوله (على شرطهما): "فعند النووي وابن دقيق العيد والذهبي تبعا لابن الصلاح: هو أن يكون رجال ذلك الإسناد المحكوم عليه بأعيانهم في كتابيهما، وتصرف الحاكم يقوِّيه، فإنَّه إذا كان عنده الحديث قد أخرجا معا أو أحدهما لرواته قال: صحيح على شرطهما أو أحدهما، وإذا كان بعض رواته لم يخرجا له، قال: صحيح الإسناد حسب، ويتأيد بأنه حكم على حديث من طريق أبي عثمان بأنه صحيح الإسناد، ثم قال: أبو عثمان هذا ليس هو النهدي، ولو كان النهدي، لحكمت بالحديث على شرطهما، وإن خالف الحاكم ذلك، فيحمل على السهو والنسيان؛ ككثير من أحواله، ولا ينافيه قوله في خطبة (مستدركه): وأنا أستعين الله تعالى على إخراج أحاديث رواتها ثقات، قد احتج بمثلها الشيخان أو أحدهما؛ لأنا نقول: المثلية أعم من أن تكون في الأعيان أو الأوصاف، لا انحصار لها في الأوصاف، لكنها في أحدهما حقيقة، وفي الآخر مجاز، فاستعمل المجاز؛ حيث قال عقب ما يكون عن نفس رواتهما: "على شرطهما"، والحقيقة حيث قال عقب ما هو عن أمثال رواتهما: "على شرطهما"، أفاده شيخنا وعليه مشى في تشرح النخبة"[2].

أقول: قد برز اختيار السيوطي بعد مناقشة المسألة في شرح الألفية من خلال تبنيه لعتراض ابن حجر على العراقي في ختام المناقشة[3]، وهو المذهب الراجح عندي والله أعلم.

الفرع الثالث: مسألة تساهل الحاكم في الحكم على الحديث.

لقد تناول علماؤنا، علماء الحديث مستدركَ الحاكم بالنَّظر والدراسة، فهو من أكبر آثار الحاكم رحمه الله، وخرجوا بنتيجة مفادها: أن الحاكم متساهل في التَّصحيح فيه، وأنه إذا صحح حديثا فلا يؤخذ بتصحيحه هذا إلا بعد أن ينظر في الحديث.

[1]- محمد بن عبد الرحمن بن محمد، شمس الدين السخاوي، ولد سنة 831هـ، مؤرخ حجة، وعالم بالحديث والتفسير والأدب. أصله من سخا (من قرى مصر) ومولده في القاهرة سنة 831هـ، ووفاته بالمدينة المنورة سنة 902هـ. ساح في البلدان سياحة طويلة، وصنف زهاء مئتي كتاب أشهرها (الضوء اللامع في أعيان القرن التاسع، وشرح ألفية العراقي في مصطلح الحديث، والمقاصد الحسنة في الحديث، وغيرها). ينظر: الاعلام للزركلي (6/ 194).

[2]- فتح المغيث في شرح ألفية الحديث، السخاوي (1/ 69 و70).

[3]- البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر، السيوطي (2/ 712).

قال ابن الصلاح بعد ما عرف بالمستدرك: "وهو واسع الخطو في شرط الصحيح، متساهل في القضاء به، فالأولى أن نتوسط في أمره، فنقول: ما حكم بصحته ولم نجد ذلك في لغيره من الأئمة، إن لم يكن من قبيل الصَّحيح، فهو من قبيل الحسن يحتج به ويعمل به، إلا أن تظهر فيه علة توجب ضعفه"[1].

وقد رد بدر الدين ابن جماعة[2] على ابن الصلاح في الشطر الثاني من كلامه فقال: "قول ابن الصلاح: "هو من قبيل الحسن" فيه نظر، بل ينبغي أن ينظر في أصله وسنده وسلامته، ثم يحكم عليه بحاله من الحسن أو الصحة أو الضعف"[3].

قال العراقي مؤيدا له: "وهذا هو الصواب، إلا أن الشيخ أبا عمرو رحمه الله رأيه أنه قد انقطع التصحيح في هذه الأعصر فليس لأحد أن يصحح فلهذا قطع النظر عن الكشف عليه والله أعلم"[4].

وقال النووي: "واعتنى الحاكم بضبط الزائد عليهما —يعني الصحيحين–، وهو متساهل، فما صححه ولم نجد فيه لغيره من المعتمدين تصحيحاً ولا تضعيفاً حكمنا بأنه حسن إلا أن يظهر فيه علة توجب ضعفه"[5].

وتبع في ذلك النووي ابن الصلاح في حكم الحاكم على الحديث الذي لم يتكلم فيه غيره صحة وضعفا على درجة الحسن، وقد بينا آنفا تعقب ابن جماعة والعراقي لابن الصلاح في ذلك.

---

[1]– مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث (ص 22).

[2]– محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الكناني الحموي الشافعيّ، بدر الدين، أبو عبد الله: قاض، من العلماء بالحديث وسائر علوم الدين. ولد في حماة سنة 639هو وولي الحكم والخطابة بالقدس، ثم القضاء بمصر، فقضاء الشام، ثم قضاء مصر إلى أن شاخ وعمي. كان من خيار القضاة. وتوفي بمصر سنة 733هـ، له تصانيف منها (المنهل الرويّ في الحديث النبوي، وكشف المعاني في المتشابه، وغيرها). ينظر: الأعلام للزركلي (5/ 297).

[3]– التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي، (ص 30).

[4]– المصدر نفسه (ص 30).

[5]– التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث، أبو زكريا محيي الدين يحي بن شرف النووي، تحق: محمد عثمان الخشت (ط:1، بيروت لبنان، ن: دار الكتاب العربي، 1405 هـ/ 1985 م)، (ص 26 و27).

وقال النووي في موضع آخر: "كلام البيهقي وهو أتقن من شيخه الحاكم وأشد تحريا منه في الحكم على الحديث"[1].

قال ابن تيمية في كتابه "التوسل والوسيلة" بعد أن ذكر تصحيح الحاكم لأحاديث موضوعة: "لهذا كان أهل العلم بالحديث لا يعتمدون على مجرد تصحيح الحاكم، بخلاف أبي حاتم ابن حبان البستي، فإن تصحيحه فوق تصحيح الحاكم وأجل قدراً، وكذلك تصحيح الترمذي والدارقطني وابن خزيمة وابن منده وأمثالهم فيمن يصحح الحديث، فإن هؤلاء وإن كان في بعض ما ينقلونه نزاع، فهم أتقن في هذا الباب من الحاكم"[2].

أما تلميذه ابن القيم فكان أشد منه على الحاكم، فقال: "وأما تصحيح الحاكم فكما قال القائل:

فأصبحت من ليلى الغداة كقابض ... على الماء خانته فروج الأصابع

ولا يعبأ الحفاظ أطباء علل الحديث بتصحيح الحاكم شيئا ولا يرفعون به رأسا البتة بل لا يعدل تصحيحه ولا يدل على حسن الحديث بل يصحح أشياء موضوعة بلا شك عند أهل العلم بالحديث وإن كان من لا علم له بالحديث لا يعرف ذلك فليس بمعيار على سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يعبأ أهل الحديث به شيئا، والحاكم نفسه يصحح أحاديث جماعة وقد أخبر في كتاب المدخل له أن لا يحتج بهم وأطلق الكذب على بعضهم هذا مع أن مستند تصحيحه ظاهر سنده وأن رواته ثقات ولهذا قال صحيح الإسناد، وقد علم أن صحة الإسناد شرط من شروط صحة الحديث وليست موجبة لصحته فإن الحديث إنما يصح بمجموع أمور منها: صحة سنده وانتفاء علته وعدم شذوذه ونكارته وأن لا يكون راويه قد خالف الثقات أو شذ عنهم"[3].

---

[1]- المجموع شرح المهذب للشيرازي، أبو زكريا محيي الدين يحي بن شرف النووي، تحق: محمد نجيب المطيعي (لا.ط، المملكة العربية السعودية، ن: مكتبة الرشد، د.ت)، (5/ 35).

[2]- ينظر: قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي، تحق: ربيع بن هادي عمير المدخلي (ط:1، عجمان المملكة العربية السعودية، ن: مكتبة الفرقان، 1422هـ/ 2001م)، (1/ 184).

[3]- الفروسية، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية، تحق: مشهور بن حسن بن محمود بن سلمان (ط:1، حائل السعودية، ن: دار الأندلس، 1414هـ/ 1993م)، (ص 245 و246).

وقال السخاوي: "هو معروف-يقصد الحاكم-عند أهل العلم بالتساهل في التصحيح، والمشاهدة تدل عليه"[1].

وقد استدل العلماء على تساهل الحاكم في تصحيح الأحاديث في "مستدركه" بواقع كتابه، وقد تتابع العلماء في الاستدلال بذلك والرد على الحاكم، وسنذكر بعض الأمثلة من كلام العلماء في ذلك؛ كالحافظ الزيلعي في "نصب الراية" والحافظ ابن حجر

قال الإمام الزيلعي[2]: "صاحبا الصحيح رحمهما الله إذا أخرجا لمن تكلم فيه، فإنهم ينتقون من حديثه ما توبع عليه، وظهرت شواهده، وعلم أن له أصلاً، ولا يروون ما تفرد به، سيما إذا خالفه الثقات، كما أخرج مسلم لأبي أويس حديث: قسمت الصلاة بيني وبين عبدي: لأنه لم يتفرد به، بل رواه غيره من الأثبات، كمالك، وشعبة، وابن عيينة، فصار حديثه متابعة، وهذه العلة راحت على كثير ممن استدرك على "الصحيحين" فتساهلوا في استدراكهم، ومن أكثرهم تساهلاً، الحاكم أبو عبد الله في كتابه المستدرك، فإنه يقول: هذا حديث على شرط الشيخين، أو أحدهما، وفيه هذه العلة، إذ لا يلزم من كون الراوي محتجاً به في الصحيح أنه إذا وجد في أي حديث، نقول هذا الحديث على شرط الشيخين أو أحدهما، بل الحاكم كثيراً ما يجيء إلى حديث لم يخرج لغالب رواته في الصحيح، كحديث روي عن عكرمة عن ابن عباس، فيقول فيه: هذا حديث على شرط البخاري يعني لكون البخاري أخرج لعكرمة، وهذا أيضاً تساهل، وكثيراً ما يخرج حديثاً بعض رجاله للبخاري، وبعضهم لمسلم، فيقول: هذا على شرط الشيخين، وهذا أيضاً تساهل"[3].

[1]- فتح المغيث في شرح ألفية الحديث، السخاوي (1/ 54).

[2]- عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي، أبو محمد، جمال الدين: فقيه، عالم بالحديث. أصله من الزيلع (في الصومال) ووفاته في القاهرة سنة 762هـ، من كتبه (نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية، وتخريج أحاديث الكشاف للزمخشري). ينظر: الأعلام للزركلي (4/ 147).

[3]- نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية مع حاشيته بغية الألمعي في تخريج الزيلعي، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي، تحق: محمد عوامة (ط:1، جدة السعودية، ن: دار القبلة للثقافة الإسلامية، 1418هـ/1997م)، (1/ 10 و11).

وقد ضرب ابن حجر مثالين لما قاله الزيلعي: "كسفيان بن حسين عن الزهري، فإنهما احتجا بكل منهما، ولم يحتجا برواية سفيان بن حسين[1] عن الزهري؛ لأن سماعه من الزهري ضعيف دون بقية مشايخه، فإذا وجد حديث من روايته عن الزهري لا يقال على شرط الشيخين لأنهما احتجا بكل منهما، بل لا يكون على شرطهما إلا إذا احتجا بكل منهما على صورة الاجتماع، وكذا إذا كان الإسناد قد احتج كل منهما برجل منه ولم يحتج بآخر منه، كالحديث الذي يروى عن طريق شعبة مثلا عن سماك بن حرب[2] عن عكرمة عن ابن عباس -رضي الله تعالى عنهما-، فإن مسلما احتج بحديث سماك إذا كان من رواية الثقات عنه، ولم يحتج بعكرمة واحتج البخاري بعكرمة دون سماك، فلا يكون الإسناد والحالة هذه على شرطهما فلا يجتمع فيه صورة الاجتماع"[3].

أقول: ويقصد ابن حجر صورة الاجتماع أن تكون سلسلة الرجال السند نفسا موجودة في الصحيحين معا أو في أحدهما، حتى نقول على شرطهما أو على شرط البخاري أو على شرط مسلم.

وقال الزيلعي تتمتا لما سبق ذكره: "كثيراً ما يجيء إلى حديث فيه رجل ضعيف، أو متهم بالكذب، وغالب رجاله رجال الصحيح، فيقول: هذا على شرط الشيخين. أو البخاري، أو مسلم، وهذا أيضاً تساهل فاحش، ومن تأمل كتابه المستدرك تبين له ما ذكرناه، قال ابن دحية في كتابه العلم المشهور: ويجب على أهل الحديث أن يتحفظوا من قول الحاكم أبي عبد الله، فإنه كثير الغلط، ظاهر السقط، وقد غفل عن ذلك كثير ممن جاء بعده، وقلده في ذلك"[4].

[1]- هو سفيان بن حسين بن الحسن أبو محمد ويقال أبو الحسن الواسطي قال يحي ابن معين: ثقة في غير الزهري لا يدفع وحديثه عن الزهري ليس بذاك إنما سمع منه بالموسم. ينظر: تهذيب التهذيب، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ط:1، الهند، ن: مطبعة دائرة المعارف، 1326هـ)، (4/ 107 و108).

[2]- هو سماك بن حرب بن أوس بن خالد بن نزار بن معاوية ابن حارثة الذهلي البكري أبو المغيرة الكوفي، وقال يعقوب بن شيبة قلت لابن المديني رواية سماك عن عكرمة فقال مضطربة، ينظر: تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (4/ 232 و233).

[3]- النكت على كتاب ابن الصلاح، ابن حجر العسقلاني (1/ 314 و315).

[4]- نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية، للزيلعي (1/ 11).

وقد تعجب الحافظ ابن حجر من جرأة الحاكم فإنه صحح إسناد حديث قد حكم هو نفسه على أحد رواته بالوضع، قال ابن حجر في النكت: ومن العجيب ما وقع للحاكم أنه أخرج لعبد الرحمن بن زيد بن أسلم[1]، وقال بعد روايته: "هذا صحيح الإسناد، وهو أول حديث ذكرته لعبد الرحمن"[2]. مع أنه قال في كتابه الذي جمعه في الضعفاء: "عبد الرحمن بن زيد بن أسلم روى عن أبيه أحاديث موضوعة لا يخفى على من تأملها من أهل الصنعة أن الحمل فيها عليه"، وقال في آخر هذا الكتاب: "فهؤلاء الذين ذكرتهم قد ظهر عندي جرحهم؛ لأن الجرح لا أستحله تقليدا. انتهى. وقال ابن حجر: فكان هذا من عجائب ما وقع له من التساهل والغفلة"[3].

ولقد نبه شيخ الاسلام ابن تيمية من قبل على جرأة الحاكم وكيف أنه يصحح أحاديث قد اتفق أئمة الحديث على وضعها وكذبها، قال في التوسل والوسيلة: وأما تصحيح الحاكم لمثل هذا الحديث- يقصد حديث عبد الرحمان بن زيد بن أسلم-وأمثاله، فهذا مما أنكره عليه أئمة العلم بالحديث وقالوا: إن الحاكم يصحح أحاديث وهي موضوعة مكذوبة عند أهل المعرفة بالحديث، وهي أحاديث كثيرة في مستدركه يصححها، وهي عند أئمة أهل العلم بالحديث موضوعة، ومنها ما يكون موقوفاً يرفعه، ولهذا كان أهل العلم بالحديث لا يعتمدون على مجرد تصحيح الحاكم[4].

[1]- هو عبد الرحمن بن زيد بن أسلم العدوي مولاهم المدني، وقال الدوري عن ابن معين ليس حديثه بشيء وقال البخاري وأبو حاتم ضعفه علي بن المديني جدا وقال أبو داود أولاد زيد بن أسلم كلهم ضعيف وأمثلهم عبد الله وقال أيضا أنا لا أحدث عن عبد الرحمن وعبد الله أمثل منه وقال النسائي ضعيف. ينظر: تهذيب التهذيب، لابن حجر (6/ 177 و178).

[2]- الحديث في المستدرك 2/ 615 بإسناد الحاكم إلى عبد الله بن مسلم الفهري ثنا إسماعيل بن مسلمة أنبأ عبد الرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه عن جده عن عمر بن الخطاب – رضي الله عنه – قال: قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم –: "لما اقترف آدم الخطيئة قال: "يا رب أسألك بحق محمد لما غفرت لي" فقال الله: "يا آدم وكيف عرفت محمدا ولم أخلقه؟ " قال: "يا رب لأنك لما خلقتني بيدك ونفخت فيَّ من روحك رفعت رأسي فرأيت على قوائم العرش مكتوبا لا إله إلا الله محمدا رسول الله فعلمت أنك لم تضف إلى اسمك إلا أحب الأسماء إليك" فقال: "صدقت يا آدم إنه لأحب الخلق إلي ادعني بحقه فقد غفرت لك ولولا محمد ما خلقتك". صحيح الإسناد وهو أول حديث ذكرته لعبد الرحمن قال الذهبي في التلخيص بل موضوع وعبد الرحمن واه، ورواه عبد الله بن مسلم الفهري ولا أدري من ذا.

[3]- النكت على كتاب ابن الصلاح، ابن حجر العسقلاني (1/ 318).

[4]- ينظر: قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة، لابن تيمية (183/1 و184).

ولقد تيسر للذهبي أن يختصر المستدرك فاطلع على بعض ما فيه من سقط ووقف على بعض ما فيه من الغلط، ومن خلال عمله هذا استطاع أن يحكم على الحاكم وعلى كتابه قال في ترجمته من الميزان: "إمام صدوق، لكنه يصحح في مستدركه أحاديث ساقطة ويكثر من ذلك، فما أدري هل خفيت عليه فما هو ممن يجهل ذلك وإن علم فهي خيانة عظيمة"[1].

وقال في تذكرة الحفاظ: "لا ريب أن في المستدرك أحاديث كثيرة ليست على شرط الصحة، بل فيه أحاديث موضوعة شان المستدرك بإخراجها فيه"[2].

وقد وصف الذهبي رحمه الله مستدرك الحاكم مرة أخرى وصفا فيه شيء من التفصيل في كتاب السير، فقال هناك: "بل في المستدرك شيء كثير على شرطهما، وشيء كثير على شرط أحدهما، ولعل مجموع ذلك ثلث الكتاب بل أقل، فإن في كثير من ذلك أحاديث في الظاهر على شرط أحدهما أو كليهما، وفي الباطن لها علل خفية مؤثرة، وقطعة من الكتاب إسنادها صالح وحسن وجيد، وذلك نحو ربعه، وباقي الكتاب مناكير وعجائب، وفي غضون ذلك أحاديث نحو المائة يشهد القلب ببطلانها، كنت قد أفردت منها جزء، وحديث الطير بالنسبة إليها سماء، وبكل حال فهو كتاب مفيد قد اختصرته، ويعوز عملا وتحريرا"[3].

أقول: من مجموع كلام هؤلاء الأئمة الكبار يمكننا أن نلخص القول: بأن مستدرك الحاكم كتاب فيه الصحيح المستدرك وهو قليلٌ جدا، وغالب هذا القليل معلول بعلل خفية مؤثرة قد بين الحافظ الزيلعي طرفا من هذه العلل، وزاد هذا البيان بيانا ووضوحا خاتمة الحفاظ الذهبي في كتابه السير، فخرج بنتيجة مفادها: أن الحاكم لا يصفو له من الحديث الصحيح المستدرك في كتابه المستدرك، والذي تتوافر فيه شرائط الإستدراك إلا القليل.

---

[1]- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، تحق: علي محمد البجاوي (ط:1، بيروت لبنان، ن: دار المعرفة، 1382 هـ/ 1963 م)، (3/ 608).

[2]- تذكرة الحفاظ، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ط:1، بيروت لبنان، ن: دار الكتب العلمية، 1419هـ/ 1998م)، (3/ 164).

[3]- سير أعلام النبلاء، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، تحق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط (ط:3، بيروت لبنان، ن: مؤسسة الرسالة، 1405 هـ/ 1985 م)، (17/ 177 و178).

أما السيوطي رحمه الله فخالف هؤلاء الأئمة ودافع عن الحاكم بقوة، بل قال إنه مظلوم، فقال: إن الحاكم مظلوم في كثير مما نسب إليه من التساهل"[1]، وقد ألف كتابا في الدفاع عن الحاكم سمَّاه "توضيح المدرك في تصحيح المستدرك"[2].

وقد استدل السيوطي لما ذهب إليه بأن أحاديث المستدرك وإن كان كثيرا من رواتها فيهم ضعف إلا أنها تتقوى بمجيئها من طرق أخرى، فقد نقل قول ابن حجر على أحاديث الصحيحين أنفسهما: "اعتبرت كثيرا من أحاديث الصحيحين، فوجدتها لا يتم الحكم عليها بالصحة إلا بذلك"[3]، أي: بتعدد طرقها، لكلام في بعض رواتها، ثم قال السيوطي عقبه: "وإذا اعتبرت الأحاديث التي صححها الحاكم، وتعقبوه بضعف رواة في سندها، وجدتها على هذه الشريطة"[4].

أقول: نرد على دفاع السيوطي الذي شذ به على قول جمهور العلماء، بأنه لم يوافقه عليه أحد من المتقدمين أو المتأخرين، واستدل السيوطي بأنه الحاكم يصحح الحديث بالتعدد الطرق، وهذا لا وجود له في "المستدرك"، ولم يدلل السيوطي على دعواه بأمثلة، لأن حقيقة الحال وواقع كتاب المستدرك يدل أن الحاكم يروي المناكير والعجائب والموضوعات، وقد أحصى الذهبي وحده في تلخيصه الأحاديث الموضوعة فبلغت حوالي مائة حديث مع أن الذهبي لم يتعقب الحاكم في كل الأحاديث، ولذلك فلا يُعتد بقول السيوطي في هذه المسألة لمخالفة من قبله من المحدثين الجهابذة المتخصصين في دقيق علم العلل، ثم إن الحاكم لم يلتزم بشرطه أنه يخرج بمثل رجال الصَّحيحين، وهو يروي عنهم متفرقين بأن يأتي براوي من احتج به البخاري وآخر احتج به مسلم ويذكرهما في سند واحد ويقول عقب الحديث "حديث صحيح على شرطهما"، لا يذكر الرواة الذين احتج بهم البخاري أو مسلم على صورة الاجتماع، بل يذكر أحيانا بعض الرواة لم يخرج لهم لا البخاري ولا مسلم أصلا ويقول إنه على شرطهما أو على شرط أحدهما.

[1]- البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر، السيوطي (2/ 824).

[2]- هو كتاب غير مطبوع في مكتبة دار العلوم.

[3]- النكت على كتاب ابن الصلاح، ابن حجر (1/ 417).

[4]- البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر، السيوطي (2/ 825).

وقد اعتذر له بعض أهل العلم، أنه عند تصنيفه للمستدرك كان في آخر عمره وأنه حصل له تغير وغفلة في آخر عمره[1]، وأنه أراد أن يراجعه ويبيضه فوافته المنية قبل ذلك.

ومما يؤيد أنه ابتدأ تصنيفه الكتاب في آخر عمره، وتحديدا في الثانية والخمسين من عمره، قول الراوي في أول خطبة المستدرك: "أنبأنا الحاكم أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد الحافظ إملاء في يوم الاثنين السابع من المحرم سنة ثلاث وسبعين وثلاثمائة: الحمد لله العزيز القهار، الصمد الجبار..."[2].

واستمر الحاكم رحمه الله في الإملاء فرأيت مرة في المستدرك يقول الراوي: حدثنا الحاكم أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحافظ إملاء في رجب سنة ثلاث وتسعين وثلاث مائة..."[3].

ومرة ثانية يقول الراوي: حدثنا الحاكم الفاضل أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحافظ إملاء في شهر ربيع الأول سنة أربع مائة قال:..."[4].

ومرة ثالثة يقول الراوي: حدثنا الحاكم أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحافظ: إملاء في شعبان سنة اثنتين وأربع مائة، قال:..."[5].

وفي المرة الأخيرة يقول الراوي: حدثنا الحاكم أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحافظ إملاء في المحرم سنة ثلاث وأربع مائة..."[6].

فهذا معناه أنه استمر يمليه حتى قبل وفاته بسنتين ولم يكمل إملائه فأعطى الباقي إجازة، حيث كانت وفاته رحمه الله سنة 504هـ، ولم يتمكن من تفتيش الكتاب ولا مراجعته وتنقيحه، والله أعلم.

---

[1]- ينظر: لسان الميزان، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، تحق: دائرة المعرف النظامية – الهند (ط:2، بيروت لبنان، مؤسسة الأعلمي، 1390هـ/1971م)، (5/ 233).

[2]- المستدرك على الصحيحين، الحاكم النيسابوري (42/1).

[3]- المصدر نفسه (1/ 141).

[4]- المصدر نفسه (393/2).

[5]- المصدر نفسه (3/ 123).

[6]- المصدر نفسه (3/ 219).

قال ابن حجر معتذرا له: "إنما وقع للحاكم التساهل، إما لأنَّه سوَّد الكتاب لينقحه، فأعجلته المنية، أو لغير ذلك، قال: ومما يؤيد الأول أني وجدت في قريب نصف الجزء الثاني من تجزئة ستة من المستدرك (إلى هنا انتهى إملاء الحاكم)، وقال: وما عدا ذلك من الكتاب لا يوجد عنه إلا بطريق الإجازة، فمن أكبر أصحابه، وأكثر الناس له ملازمة البيهقي، وهو إذا ساق عنه من غير المملى شيئا لا يذكره إلا بالإجازة، وقال: والتساهل في القدر المملى قليل جدا بالنسبة إلى ما بعده"[1].

[1]- النكت الوافية في شرح الألفية، برهان الدين إبراهيم بن عمر البقاعي، تحق: ماهر ياسين الفحل (ط:1، لا.م، ن: مكتبة الرشد، 1428 هـ/ 2007م)، (1/ 141 و142).

المطلب الثالث: مسألة توقف التصحيح والتحسين والتضعيف عند ابن الصلاح.

لقد كانت لعلماء الحديث جهودًا كبيرة في خدمة سنَّة النبيِّ صلى الله عليه وسلم، وحفظها والذبِّ عنها، فبعد موت أكثر جيل الصَّحابة، وقعت الفتن في صدر هذه الأمة وظهر الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم، وطال الإسناد وتشعَّب، ولم يبق الحفظ والضبط كما كان عليه، فسخَّر الله عز وجل بعد ذلك علماء أفذاذ وجهابذة نقاد قعَّدوا القواعد ووضعوا الضوابط لتمييز الصَّحيح من الضعيف من الأخبار، فعرف الناس الصَّحيح والمقبول والموضوع والمكذوب، وهكذا كان الأمر في عصر الرِّواية معروفًا بين علماء الحديث إلى نهاية عصر الرِّواية واستقرار الأحاديث في بطون الكتب، بعد ذلك أصبح معرفة علم النَّقد ومعرفة أوهام الرواة وأخطائهم ودرجة الأحاديث، يقل، وكلما ابتعدنا من ذلك العصر كلما قل معرفة النَّقد، حتى وصلنا إلى الأعصر المتأخرة، فأصبح الاشتغال بعلم النقد قليل، وقلَّ المشتغلون بالحكم على الأحاديث تصحيحا وتضعيفا من العلماء، وأصبح جلُّ الاعتماد على الكتب المصنفة في الصحيح والحسن أو في علل الحديث، حتى ظهر من يمنع تصحيح الأحاديث وتضعيفها وأنَّ ذلك متعذر لعدم الأهلية من المتأخرين، ومن أولئك العلماء الإمام أبو عمرو بن الصلاح، حيث ذهب في كتابه "علوم الحديث" أو فُهم من كلامه أنَّه يمنع التَّصحيح والتضعيف لعدم أهلية المتأخرون لذلك، فكانت هذه المسألة محل بحث طويل منذ أن رفع راية منعها هذا الإمام إلى الآن، وقد تكلم كبار علماء الحديث بعد عصره على هذه المسألة وتتابعوا في الرد عليه، وناقشوه.

ولذلك سنأخذ كلام ابن الصَّلاح في هذه المسألة، ونبين مراده منها، ثم نذكر مناقشة أهل العلم لها، وكيف تعاملوا معها، وكيف فهموا مراد ابن الصلاح منها، ومنهم السيوطي رحمه الله.

الفرع الأول: قول ابن الصلاح في المسألة وشرحه.

قال ابن الصلاح: "إذا وجدنا فيما يُروى من أجزاء الحديث وغيرها حديثًا صحيح الإسناد، ولم نجده في أحد الصَّحيحين، ولا منصوصا على صحته في شيء من مصنفات أئمة الحديث المعتمدة المشهورة، فإنا لا نتجاسر على جزم الحكم بصحته، فقد تعذر في هذه الأعصار الاستقلال بإدراك الصحيح بمجرد اعتبار الأسانيد؛ لأنه ما من إسناد من ذلك إلا ونجد في رجاله من اعتمد في روايته على ما في كتابه، عريا عما يشترط في الصحيح من الحفظ والضبط والإتقان، فآل الأمر إذن في

معرفة الصحيح والحسن إلى الاعتماد على ما نص عليه أئمة الحديث في تصانيفهم المعتمدة المشهورة، التي يؤمن فيها من التغيير والتحريف"[1].

من تأمل كلام ابن الصلاح بعد إمعان النظر جيدا نجده قد جمع أربع أشياء، وهي على الترتيب التالي: صورة المسألة، وحكمها، وعلتها، والاعتماد.

فصورة المسألة: إذا وجدنا حديثًا صحيح الإسناد في الظاهر في أحد الأجزاء الحديثية[2] وغيرها مثل المشيخات[3] والمستخرجات، ولم يكن هذا الحديث في:

أ- صحيح البخاري.

ب- أو صحيح مسلم.

ج – أو منصوصا على صحته في أحد المصنفات الحديثية المعتمدة.

فحكمها عند ابن الصلاح: أنَّه لا ينبغي الإقدام على الجزم بالحكم على الحديث بالصحة.

وعلتها: لأنَّه قد صعب في هذا الزمن الاستقلال بالحكم على الحديث بالصحة بمجرد النظر في الأسانيد التي تروى بها الكتب والأجزاء إذ لا تخلو من راو يقصر عن درجة راوي الصحيح في الضبط والإتقان.

فالاعتماد: في معرفة الأحاديث الصحيحة والحسنة إنما هو على ما نص عليه أئمة الحديث في تصانيفهم المعتمدة المشهورة السليمة من التغيير والتحريف.

---

[1]- مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث (ص 16 و17).

[2]- الأجزاء الحديثية جمع الجزء الحديثي: هو الكتاب الذي تجمع فيه الأحاديث المروية عن رجل واحد من الصحابة أو من بعدهم، أو المصنف الذي يجمع الأحاديث المتعلقة بموضوع واحد. ينظر: المفَصَّلُ في أصولِ التخريجِ ودراسةُ الأسانيدِ، عليُّ بنُ نايفَ الشحود (1/ 10).

[3]- الشيخات: وهي كتب يجمع فيها المحدثون أسماء شيوخهم، وما تلقوه عليهم من الكتب أو الأحاديث مع إسنادهم إلى مؤلفي الكتب التي تلقوها. ينظر: منهج النقد في علوم الحديث، نور الدين عتر (ط:3، دمشق سورية، ن: دار الفكر، 1418هـ/ 1997م)، (ص 209 و210).

والناظر في عبارة ابن الصلاح يرى أنها تدور حول عدم تأهل أهل العصور الأخيرة في فن الحديث، وتقاعسهم عن الوصول إلى مراتب متقدمي المحدثين، ويأسه من أن يوجد الزمان مثلهم، وأن من يراه من المحدثين، إنما هم عالة على الأسبقين، فسد الباب أمامهم حتى لا يحاولوا ما هو خارج عن قدراتهم[1].

وابن الصلاح لم يتوقف في التصحيح فقط، بل حتى في التحسين والتَّضعيف لأنها كلها داخلة في الحكم على الحديث وعلة المنع واحدة وهي عدم أهلية المتأخرين، يقول ابن الصلاح نفسه: "فآل الأمر إذن في معرفة الصحيح والحسن إلى الاعتماد على ما نص عليه أئمة الحديث في تصانيفهم المعتمدة المشهورة"[2]، ويقول السخاوي: "وعنده –ابن الصلاح–التصحيح وكذا التحسين ليس يمكن، بل جنح لمنع الحكم بكل منهما في الأعصار المتأخرة الشاملة له في عصرنا، واقتصر فيهما على ما نص عليه الأئمة في تصانيفهم المعتمدة التي يؤمن فيها لشهرتها من التغيير والتحريف، محتجا بأنه ما من إسناد إلا وفي رواته من اعتمد على ما في كتابه عريا عن الضبط والإتقان"[3].

بل ذهب السخاوي إلى أبعد من ذلك حيث ذهب إلى انسحاب كلام ابن الصلاح على التضعيف أيضًا متبعا شيخه ابن حجر حيث قال: "وظاهر كلامه كما قال شيخنا على ما سيأتي في أول التنبيهات التي بآخر المقلوب القول بذلك في التضعيف أيضا"[4].

وهذا ما ذهب إليه السيوطي في "التدريب" حيث قرَّر أن مذهب ابن الصلاح ينسحب بالضرورة على التضعيف أيضا فقال: "والحاصل أنَّ ابن الصلاح سدَّ باب التصحيح والتحسين والتضعيف على أهل هذه الأزمان لضعف أهليتهم"[5].

---

[1]– ينظر: الإمام النووي وأثره في الحديث وعلومه، أحمد عبد العزيز الحداد، رسالة ماجستير، بإشراف: عبد العزيز عبد الله الحميدي، سنة 1409هـ، جامعة أم القرى، كلية الدعوة وأصول الدين، قسم كتاب والسنة، المملكة العربية السعودية (ط:1، بيروت لبنان، ن: دار البشائر الإسلامية، 1992م)، (ص 456).

[2]– مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث (ص 17).

[3]– فتح المغيث في شرح ألفية الحديث، السخاوي (1/ 63).

[4]– المصدر نفسه (1/ 64).

[5]– تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، السيوطي (ص 83).

أما بالنسبة لتحديد الفترة التي توقف فيها الاجتهاد في الحكم على الحديث عند ابن الصلاح، فقد أجاب عنها المحدث عبد الله الصديق الغماري مجيبا المحدث عبد الفتاح أبو غدة عندما سأله عن الزمن الذي يمكن أن يحدد به انتهاء قبول التصحيح، وذلك عندما قرأ عليه مقدمة ابن الصلاح في مصر سنة 1368هـ، ووصوله إلى قول ابن الصلاح المتقدم، فقال الغماري: "في منتصف القرن الخامس تقريبا، أي في زمن البيهقي، وأبي نعيم، وابن منده، وهو الزمن الذي انقطعت فيه رواية الحديث بالسند من المحدث من غير واسطة أجزاء أو كتب قبله، فيروي البيهقي مثلا حديثا بسنده إلى النبي صلى الله عليه وسلم، ولا يكون مرويا في كتاب من كتب الحديث المشهورة قبله، فيتفرد البيهقي بتخريجه، وقد وجد بالمعنى المذكور بعد القرن الخامس على قلة في كتاب المختار للضياء المقدسي، وتاريخ دمشق لابن عساكر، فقد انفرد فيهما بأحاديث لم توجد عند غيرهما فيما ظهر من الكتب والأجزاء"[1].

الفرع الثاني: الأسباب التي دفعت الإمام ابن الصلاح إلى تبني هذا المذهب.

إن الناظر بعين الدقة لعبارة ابن الصلاح وعبارات المحدثين من بعده الذين حاولوا أن يوجدوا مسوغات علمية منطقية لما ذهب إليه ابن الصلاح، يجد أنها تتلخص في ثلاث أسباب رئيسية:

السبب الأول: ضعف المتأخرين في تصحيح الأحاديث وتحسينها "بخلاف الأئمة المتقدمين الذين منحهم الله التبحر في علم الحديث والتوسع في حفظه؛ كشعبة والقطان، وابن مهدي ونحوهم، وأصحابهم مثل أحمد وابن المديني، وابن معين، وابن راهويه، وطائفة، ثم أصحابهم مثل البخاري، ومسلم، وأبي داود، والترمذي، والنسائي، وهكذا إلى زمن الدارقطني والبيهقي، ولم يجئ بعدهم مساو لهم، ولا مقارب"[2].

وقد أشار إلى هذا السبب ابن حجر حيث قال: "قد يقوي ما ذهب إليه ابن الصلاح بوجه آخر، وهو ضعف نظر المتأخرين بالنسبة للمتقدمين"[3].

---

[1]- حاشية الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة، لأبي الحسنات اللكنوي، تعليق: عبد الفتاح أبو غدة (ط:2، الرياض، ن: مكتبة الرشد، 1984م)، (ص 149 و150).

[2]- فتح المغيث في شرح ألفية الحديث، السخاوي (1/ 131).

[3]- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، السيوطي (1/ 147).

فابن الصلاح يرى أن أهل زمانه لا يملكون الأهلية التي تمكنهم من تصحيح الأحاديث وتحسينها، وقد أشار على هذا السبب في كتابه "علوم الحديث" حيث قال: "فقد تعذر في هذه الأعصار الاستقلال بإدراك الصحيح بمجرد الأسانيد"[1].

ولقد حاول كل من الإمامين النووي والسيوطي أن يفسرا عبارة ابن الصلاح آنفة الذكر، فقال النووي: "لا يحكم بصحته لضعف أهلية أهل هذه الأزمان"[2].

وقال السيوطي: "والحاصل أن ابن الصلاح سدَّ باب التصحيح والتحسين والتضعيف على أهل الأزمان لضعف أهليتهم"[3].

ولكن هذا الكلام لا يستقيم لأنه لا دليل عليه، "والكلام الذي لا يعضده دليل لا يعتمد عليه خاصة في مثل هذه المسألة الخطيرة، لكنا نقول: إذا كان من الأولين من يوصف بعدم القدرة على التصحيح والاجتهاد في ذلك، كما أن منهم من له القدرة، فإن من المتأخرين من يوصف بالقدرة وبعد النظر، ومنهم أيضا من لا يقدر على ذلك، والدليل عليه وجود أولئك العلماء الذين قاموا فعلا بتصحيح كثير من الأحاديث التي لم يسبق أن تكلم عليها السابقون، ودليل الوجود الفعلي أصرح شيء في نقض القول بعدم القدرة"[4].

السبب الثاني: الذي دفع ابن الصلاح إلى تبني هذا المذهب خوفه أن يتجرأ بعض المتعالمين ويرتقوا مرقى الحكم على الأحاديث وهم لم يمتلكوا آلته[5]، وقد أشار إلى هذا السبب الحافظان السخاوي والقاري:

قال السخاوي: "ولعل ابن الصلاح اختار حسم المادة؛ لئلا يتطرق إليه بعض المتشبهين ممن يزاحم في الوثوب على الكتب التي لا يهتدي للكشف منها، والوظائف التي لا تبرأ ذمته بمباشرتها.

---

[1]- مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث (ص 17).

[2]- التقريب والتيسير، النووي (ص 24).

[3]- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، السيوطي (ص 83).

[4]- مقاييس نقد المتون، د/ مسفر عزم الله الدميني (ط:1، السعودية الرياض، د. ن، 1984م)، (ص 44 و45).

[5]- ينظر: التعالم وأثره على الفكر والكتاب، د/ بكر بن عبد الله أبو زيد (ط:4، السعودية، ن: دار الراية، 1408هـ)، (47-56).

وللحديث رجال يعرفون به ... وللدواوين كتاب وحساب"[1].

وقال الملا علي القاري[2]: "هل يمكن التصحيح، والتحسين، والتضعيف في الأعصار المتأخرة؟ واختار ابن الصلاح أنه لا يمكن بل يقتصر على ما نص عليه الأئمة في تصانيفهم المعتمدة، ورده النووي، وتبعوه، وأطالوا في بيان رده، ومن ثم صحح جماعة من معاصريه كالقطان، والضياء المقدسي، ثم المنذري، والدمياطي طبقة بعد طبقة. قيل: ولعله إنما اختار حسم المادة لئلا يتطفل على ذلك بعض الجهلة"[3].

وهذا السبب وإن كان وجيها إلا أنه لا يسوغ القول بسد باب الاجتهاد في الحكم على الأحاديث لما لهذا من آثار وخيمة على الشريعة وأضرار جسيمة على العلم، ودعوة إلى التكاسل عن القيام بواجب البحث والتمييز بين الأحاديث الصحيحة والسقيمة[4].

السبب الثالث: تقليده في فتواه بمنع المتأخرين من الحكم على الأحاديث على فتواه بوجوب تقليد أحد الأئمة الأربعة في القضايا الفقهية، وسد باب الاجتهاد بعدهم، وقد أشار إلى هذا القول الإمام النووي في "المجموع" والبهاري في "فواتح الرحموت" ثم وجدت المحدث أحمد شاكر قد رجح ما ذهب إليه المحدثون.

---

[1]- فتح المغيث في شرح ألفية الحديث، السخاوي (1/ 65).

[2]- علي بن سلطان محمد، نور الدين الملّا الهروي القاري: فقيه حنفي، من صدور العلم في عصره. ولد في هراة وسكن مكة وتوفي بها سنة 1014هـ، وصنف كتبا كثيرة، منها (تفسير القرآن، والأثمار الجنية في أسماء الحنفية، والفصول المهمة في فقه، وبداية السالك في مناسك، وشرح مشكاة المصابيح، وشرح مشكلات الموطأ، وشرح الشفاء للقاضي عياض، وغيرها). ينظر: الأعلام للزركلي (5/ 12).

[3]- مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، علي بن محمد، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري (ط:1، بيروت لبنان، ن: دار الفكر، 1422هـ/ 2002م)، (1/ 49).

[4]- ينظر: مسألة الصحيح والتحسين في الأعصار المتأخرة في علوم الحديث، د/ عبد الرزاق بن خليفة الشايجي (ط:1، بيروت لبنان، ن: دار ابن حزم، 1420هـ/ 1999م)، (ص 25).

قال في شرحه على ألفية السيوطي: "والذي أراه أن ابن الصلاح ذهب إلى ما ذهب إليه، بناء على القول بمنع الاجتهاد في الفقه فأراد ابن الصلاح أن يمنع الاجتهاد في الحديث، فكما حظروا الاجتهاد في الفقه أراد ابن الصلاح أن يمنع الاجتهاد في الحديث، وهيهات، فالقول بمنع الاجتهاد قول باطل لا برهان عليه من كتاب ولا سنة، ولا تجد له شبهة دليل"[1].

الفرع الثالث: دعوى أن بدر الدين ابن جماعة قد وافق ابن الصلاح في هذه المسألة.

لقد ذكر السيوطي قول ابن جماعة في "البحر الذي زخر" عقب كلام ابن الصلاح مستدلا به على شرح عبارات ابن الصلاح، مشعرا بأن ابن جماعة موافق لابن الصلاح لما ذهب إليه، وهذا لم يذكره أحد قبل السيوطي فيما وقفت عليه من أقوال العلماء.

قال ابن الصلاح: "فآل الأمر إذن في معرفة الصحيح والحسن إلى الاعتماد على ما نص عليه أئمة الحديث في تصانيفهم المعتمدة"[2]، وتابعه ابن جماعة من "المنهل الروي"، وزاد في التعليل أن قال: "مع غلبة الظن أنه لو صح لما أهمله أئمة الأعصار المتقدمة لشدة فحصهم، واجتهادهم"[3][4].

وكلام ابن جماعة قد يفهم منه موافقة ابن الصلاح فيما ذهب إليه حيث يقول: "مع غلبة الظن أنه لو صح لما أهمله أئمة الأعصار المتقدمة لشدة فحصهم، واجتهادهم" كما يفهم منه أن الأحاديث التي لم يحكم عليها المتقدمون هي أحاديث ضعيفة إذ لو كانت صحيحة لما أهملوها[5].

أقول: السيوطي رحمه الله قد جانب الصواب في القول بأن ابن جماعة قد وافق ابن الصلاح لما ذهب إليه، وذلك لسببين:

الأول: تعقبه على مقولة ابن الصلاح في "المقدمة" عند كلامه على مستدرك الحاكم -كما مر معنا آنفا- حيث قال "بأن ما انفرد بتصحيحه لا يجزم به بل يجعل حسنا إلا أن يظهر ضعفه لعلة أو

---

[1]- حاشية ألفية السيوطي في علوم الحديث، تحق: أحمد محمد شاكر (لا.ط، بيروت لبنان، ن: دار المعرفة، د.ت)، (ص 9).

[2]- مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث (ص 17).

[3]- ينظر: المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي، أبو عبد الله، محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الكناني الحموي الشافعي، (1/ 125 و126).

[4]- البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر، السيوطي (2/ 850).

[5]- ينظر: علم أصول الجرح والتعديل، د/ أمين أبو لاوي (ط:1، السعودية، ن: دار ابن عفان، 1997م)، (ص 93).

غيرها"، قال ابن جماعة متعقبا ابن الصلاح: "قلت: في قوله يجعل حسنا فيه نظر، بل ينبغي أن يتتبع في أصله وسنده وسلامته ثم يحكم عليه لحاله"[1].

الثاني: قول ابن جماعة: إن بلغ واحد في هذه الأعصار أهلية ذلك، وتمكن من معرفته، أحتمل استقلاله بالحكم على الأحاديث[2].

الفرع الرابع: ردود أهل العلم على قول ابن الصلاح بتوقف الحكم على الأحاديث.

هذه المسألة لقيت جدلا واسعا بين ابن الصلاح من جهة وبين عامة المحدثين من جهة أخرى الذين جاؤوا بعده، بحكم أن أول من أثارها ابن الصلاح ولم تكن مطروحة قبل ذلك.

فابن الصلاح وإن كان قد اقتفى أثره في كل ما ذكره من جاء بعده من علماء في معظم مسائل علوم الحديث، إلا في هذه المسألة وهي تعذر التصحيح والتحسين والتضعيف في الأعصار المتأخرة فخالفه عامة من جاء بعده من رواد علماء الحديث، ومشاهير علماء المصطلح[3]، حتى إن الحافظ ابن حجر قال: "وقد اعترض على ابن الصلاح كل من اختصر كلامه"[4].

وقد تصد للرد على ابن الصلاح كبار علماء أهل الحديث منهم:

1- الإمام النووي رحمه الله:

وهو أول من تصدى لدعوى ابن الصلاح ورد عليه، حيث قال معلقا على قول ابن الصلاح في منع تصحيح الأحاديث في العصور المتأخرة: "وهذا الذي قاله الشيخ -ابن الصلاح-رحمه الله: فيه احتمال ظاهر، وينبغي أن يجوز التصحيح لمن تمكن في معرفة ذلك، ولا فرق في إدراك ذلك بين أهل

[1]- المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي، لبد الدين ابن جماعة (1/ 125 و126).

[2]- ينظر: الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة، لأبي الحسنات اللكنوي (ص251).

[3]- ينظر: قواعد التحديث، للحافظ محمد جمال الدين القاسمي (ط:1، بيروت، ن: دار الكتب العلمية، 1979م)، (ص 260).

[4]- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، السيوطي (1/ 159).

الأعصار، بل معرفته في هذه الأعصار أمكن لتيسر طرقه"[1][2]، وقال أيضا: "والأظهر عندي جوازه لمن تمكن وقويت معرفته"[3].

2- شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله:

قال ابن تيمية وهو بصدد ذكر بعض الأحاديث المنتقدة في الصحيحين: "والمقصود هنا التمثيل بالحديث الذي يروى في الصحيح، وينازع فيه بعض العلماء، وأنه قد يكون الراجح تارة، وتارة المرجوح، ومثل هذا من موارد الاجتهاد في تصحيح الحديث كموارد الاجتهاد في الأحكام، وأما ما اتفق العلماء على صحته فهو مثل ما اتفق عليه العلماء في الأحكام، وهذا لا يكون إلا صدقا وجمهور متون الصحيح من هذا الضرب"[4].

3- الحافظ ابن كثير الدمشقي [5] رحمه الله:

قال ابن كثير: "... وكذلك يوجد في معجمي الطبراني الكبير والأوسط، ومسندي أبي يعلى والبزار، وغير ذلك من المسانيد والمعاجم والفوائد والأجزاء: ما يتمكن المتبحر في هذا الشأن من الحكم بصحة كثير منه، بعد النظر في حال رجاله، وسلامته من التعليل المفسد، ويجوز له الإقدام

[1]- أقول: كلام الإمام النووي صحيح من جانب أن تصحيح الأحاديث لا يتوقف في عصر من الأعصار، وخطأ من جانب أن الأعصار المتأخرة أفضل في الحكم على الأحاديث من المتقدمة، لأن سلسلة الإسناد كلما طالت صعب الحكم عليها بالاتصال وكذا معرفة حال رجالها، هذا يكون أمكن في الأزمنة المتقدمة، والله أعلم.

[2]- إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق، محيي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف النووي الدمشقي، تحق: عبد الباري فتح الله السلفي (ط:1، المدينة المنورة – السعودية، ن: مكتبة الإيمان، 1408هـ/ 1987 م)، (1/ 135).

[3]- التقريب التيسير لمعرفة سسن البشير النذير، للنووي (ص 28).

[4]- مجموع الفتاوى، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، تحق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم (لا.ط، المدينة المنورة السعودية، ن: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، 1416هـ/ 1995م)، (18/ 22).

[5]- إسماعيل بن عمر بن كثير بن ضوّ بن درع القرشي البصروي ثم الدمشقيّ، أبو الفداء، عماد الدين: حافظ مؤرخ فقيه. ولد في قرية من أعمال بصرى الشام سنة 701هـ، وانتقل مع أخ له إلى دمشق سنة 706 هـ ورحل في طلب العلم، وتوفي بدمشق سنة 774هـ، تناقل الناس تصانيفه في حياته، من كتبه (البداية والنهاية، وتفسير القرآن العظيم، واختصار علوم الحديث، والفصول في اختصار سيرة الرسول، وغيرها). ينظر: الاعلام للزركلي (1/ 319 و320).

على ذلك، وإن لم ينص على صحته حافظ قبله، موافقة للشيخ أبي زكريا يحي النووي، وخلافاً للشيخ أبي عمرو"[1].

4- ابن الناظر[2] رحمه الله:

ذكر السخاوي في كتابه فتح المغيث مقولة لابن الناظر أوردها في دباجة شرحه لأبي داود جاء فيها: "فالخلل الواقع في الأسانيد المتأخرة إنما هو في بعض الرواة؛ لعدم الضبط والمعرفة بهذا العلم، وهو في الضبط منجبر بالاعتماد على المقيد عنهم، كما أنهم اكتفوا بقول بعض الحفاظ فيما عنعنه المدلس: هذا الحديث سمعه هذا المدلس من شيخه، وحكموا لذلك بالاتصال، وفي عدم المعرفة بضبطهم كتبهم من وقت السماع إلى حين التأدية، ووراء هذا أن الكتاب المشهور الغني بشهرته عن اعتبار الإسناد منا إلى مصنفه، ككتاب النسائي مثلا لا يحتاج في صحة نسبته إلى النسائي إلى اعتبار حال الإسناد منا إليه، كما اقتضاه كلامه، إذا روى مصنفه فيه حديثا، ولم يعلله، وجمع إسناده شروط الصحة، ولم يطلع المحدث فيه على علة، فما المانع من الحكم بصحته، ولو لم ينص عليها أحد من المتقدمين؟ لا سيما وأكثر ما يوجد من هذا القبيل ما رواته رواة الصحيح، وفيهم الضابطون المتقنون الحفاظ بكثرة، هذا لا ينازع فيه من له ذوق في هذا الفن"[3].

5- الحافظ الزركشي رحمه الله:

قال الزركشي: "ما ذكره من أنه لا يحكم بصحته لضعف الأهلية في هذه الأزمنة لا نعرف له فيه سلفا والظاهر جوازه ولعله بناه على جواز خلو العصر عن المجتهد المطلق والصواب خلافه، وقال النووي الأظهر عندي جواز التصحيح لمن تمكن وقويت معرفته، وعليه عمل أهل الحديث وقد صحح كثير من المتأخرين أحاديث لم نجد لمن تقدمهم فيها تصحيحا"[4].

---

[1]- اختصار علوم الحديث، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي، تحق: أحمد محمد شاكر (ط:2، بيروت لبنان، ن: دار الكتب العلمية، د.ت)، (ص 28).

[2]- حسين بن عبد العزيز بن محمد، القرشي الفهري، أبو علي، المعروف بابن الناظر: قاض أندلسي، من العلماء بالحديث والقراءات. له مصنفات فيهما. أصله من بلنسية وانتقل إلى غرناطة، فمالقة، واستقر بهذه بضعا وعشرين سنة، مقرئا ومحدثا. ثم ولي قضاء المرية، فقضاء بسطة، فقضاء مالقة، وتوفي بها سنة 699هـ، وقد نحي عن القضاء. ينظر: الاعلام للزركلي (2/ 241).

[3]- فتح المغيث في شرح ألفية الحديث، السخاوي (1/ 64و 65).

[4]- النكت على مقدمة ابن الصلاح، الزركشي (1/ 158).

ولقد اعترض السيوطي على رد الزركشي في "البحر الذي زخر" فقال: "لا مدخل لمسألة خلو العصر من المجتهد هنا، لأنه لا يلزم من الخلو عن المجتهد المطلق، الخلو من الحافظ الناقد الذي له أهلية الحكم على الحديث؛ لأنّ الحافظ المذكور لشرط فيه المعرفة بفن الحديث خاصة، والمجتهد يشترط فيه أمور آخر زائدة على ذلك، من العلم بالقرآن، واللغة، وأصول الفقه، والعربية، والبيان، والإجماع، والاختلاف إلى غير ذلك من شروطه التي لم تجتمع هي ولا بعضها لغالب حفاظ الحديث من المتقدمين فضلًا عن المتأخرين"[1].

أقول: لا اعتراض على الزركشي لأنَّه يقصد أن ابن الصلاح لعله قاس خلو العصر من المجتهد المطلق بعد الفقهاء الأربعة على خلو العصر من حفاظ نقاد يحكمون على الأحاديث صحة وضعفا، ولا يقصد تلازم خلو الحافظ النقد بخلو المجتهد المطلق، كما قال السيوطي، والله أعلم.

6- البلقيني رحمه الله:

قال في محاسن الاصطلاح: "والمختار أن المتبحر في هذا الشأن له ذلك بطرقه التي تظهر له، وقال النووي: الأظهر عندي جوازه"[2].

7- الحافظ زين الدين العراقي رحمه الله:

يُعتبر الحافظ العراقي أول من انتقده مقولة ابن الصلاح نقدا علميا موسعا وذلك في كتابه "شرح التبصرة والتذكرة".

قال وهو بصدد الرد على قول ابن الصلاح في تساهل الحاكم في "المستدرك" حيث حكم على ما فيه ما لم يكن من قبيل الصحيح فهو من قبيل الحسن يحتج به ويعمل به إلا أن تظهر فيه علة توجب ضعفه قال: "إنَّ الحكم عليه بالحسن فقط تحكم، فالحق أن ما انفرد بتصحيحه يتتبع بالكشف عنه

[1]- البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر، السيوطي (2/ 858)

[2]- محاسن الاصطلاح، البلقيني (ص 159).

ويحكم عليه بما يليق بحاله من الصحة، أو الحسن، أو الضعف، ولكن ابن الصلاح رأيه أنه ليس لأحد أن يصحح في هذه الأعصار، فلهذا قطع النظر عن الكشف عليه"[1].

وقال أيضا في كتابه "التقييد والإيضاح" بعد أن نقل قول ابن الصلاح بمنع الحكم بتصحيح الأحاديث، وقول النووي بجوازه لمن تمكن وقويت معرفته، قال العراقي: "وما رجحه النووي، هو الذي عليه أهل الحديث، فقد صحح جماعة من المتأخرين أحاديث لم نجد لمن تقدمهم فيها تصحيحا"[2].

واستدل العراقي على قوله أن هناك من المتأخرين من يصحح الأحاديث، بذكر مجموعة من العلماء ممن عاصروا ابن الصلاح صححوا أحاديث في كتبهم، فكان كلما يذكر علم إلا ويأتي له بمثال أو مثالين من الأحاديث التي صححها، فذكر منهم ابن قطان الفاسي (628هـ) وكتابه "بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام"، وضياء الدين المقدسي (643هـ) وكتابه "الأحاديث المختارة مما لم يخرجه البخاري ومسلم في صحيحهما"، والحافظ زكي الدين المنذري (656هـ) وله جزء جمع فيه ما ورد في حديث "غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر"، والحافظ شرف الدين الدمياطي (705هـ) وله جزء جمع فيه ما ورد في حديث "ماء زمزم لما شرب له"، الشيخ تقي الدين السبكي (756هـ) وكتابه "شفاء الأسقام في زيارة سيد الأنام عليه السلام".

وقال العراقي في الأخير: ولم يزل ذلك دأب من بلغ أهلية ذلك منهم إلا أن منهم من لا يقبل ذاك منهم، وكذا كان المتقدمون ربما صحح بعضهم شيئا فأنكر عليه تصحيحه، والله أعلم[3].

لكن لم يسلم رد العراقي على ابن الصلاح من الاعتراض، فكان الحافظ ابن حجر أول من وجه إليه سهام النقد حيث قال منتقدا عبارة العراقي: "قد اعترض على ابن الصلاح كل من اختصر كلامه، وكلهم دفع في صدر كلامه من غير إقامة دليل، ولا بيان تعليل، ومنهم من احتج بمخالفة أهل عصره ومن بعده له في ذلك، كابن القطان والضياء المقدسي والزكي المنذري ومن بعدهم، كابن المواق والدمياطي والمزي ونحوهم، وليس بوارد؛ لأنه لا حجة على ابن الصلاح بعمل غيره، وإنما يحتج

[1]- شرح التبصرة والتذكرة (ألفية العراقي)، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي، (1/ 120).

[2]- التقييد والإيضاح في شرح مقدمة ابن الصلاح، العراقي (ص23).

[3]- ينظر: المصدر نفسه (ص 24).

عليه بإبطال دليل أو معارضته بما هو أقوى منه، ومنهم من قال: لا سلف له في ذلك، ولعله بناه على جواز خلو العصر من المجتهد، وهذا إذا انضم إلى ما قبله من أنه لا سلف له فيما ادعاه، وعمل أهل عصره ومن بعدهم على خلاف ما قال انتهض دليلا للرد عليه"[1].

والتمس السيوطي العذر للعراقي في رده على ابن الصلاح فقال عقب كلام ابن حجر: "لم يورد العراقي في ذلك حجة عليه، بل بيانا، لأنه مخالف في رواية هذا[2]، والله أعلم"[3].

أقول: كلام العراقي حجة على ابن الصلاح لما ذهب إليه، وبهذا لا يصح اعتذار السيوطي ولا اعتراض ابن حجر، لأن ابن حجر نفسه احتج على ابن الصلاح بعمل أهل عصره، فقال في آخر كلامه: أنه لا سلف له-ابن الصلاح- فيما ادعاه، وعمل أهل عصره ومن بعدهم على خلاف ما قال انتهض دليلا للرد عليه.

8- ابن الوزير اليماني[4] رحمه الله (840هـ):

وقال ابن الوزير اليماني: "الضرب الثاني من ضربي التصحيح: أن لا ينص على صحة الحديث أحد من المتقدمين ولكن تبين لنا رجال إسناده وعرفناهم من كتب الجرح والتعديل الصحيحة بنقل الثقات سماعا أو غيره من طرق النقل كالإجازة والوجادة، فهذا الذي لم يصححه أحد من المتقدمين وقع في تصحيحه خلاف لابن الصلاح فإنه ذكر أنا لا نجزم بصحة ذلك لعدم خلو الإسناد في هذه الأعصار ممن يعتمد على كتابه من غير تمييز لما فيه، "وخالفه في دعواه النووي فقال: الأظهر عندي جوازه لمن تمكن وقويت معرفته، وقال زين الدين: وهذا هو الذي عليه عمل أهل الحديث فقد صحح

[1]- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، السيوطي (1/ 159).

[2]- أي توقف التصحيح، لقلة أهلية الأعصار المتأخرة.

[3]- البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر، السيوطي (2/ 857 و858).

[4]- محمد بن إبراهيم بن علي بن المرتضى بن المفضل الحسني القاسمي، أبو عبد الله، عز الدين، من آل الوزير: مجتهد باحث، من أعيان اليمن. وهو أخو الهادي بن إبراهيم. ولد في هجرة الظهران (من شطب: أحد جبال اليمن) سنة 775هـ، وتعلم بصنعاء وصعدة ومكة، من كتبه (تنقيح الانظار في علوم الآثار، والعواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم، والروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم، وغيرها)، وتوفي سنة 840هـ. ينظر: الأعلام للزركلي (5/ 300).

غير واحد من المعاصرين لابن الصلاح ومن بعده أحاديث لم يجر لمن تقدم فيها تصحيح كأبي الحسن ابن القطان والضياء المقدسي والزكي عبد العظيم المنذري ومن بعدهم[1].

9- ابن الملقن[2] رحمه الله:

قال بعد حكاية قول ابن الصلاح: "فيه نظر لا جرم، خالفه فيه النووي وقال الأظهر عندي جوازه لمن تمكن وقويت معرفته، وهو كما قال لعدم المعنى الذي علل به الشيخ"[3].

10- ابن حجر العسقلاني رحمه الله:

قال ابن حجر: "أما الكتاب المشهور الغني بشهرته عن اعتبار الإسناد منا إلى مصنفه كالمسانيد والسنن، مما لا يحتاج في صحة نسبتها إلى مؤلفها إلى اعتبار إسناد معين، فإن المصنف منهم إذا روى حديثا، ووجدت الشرائط فيه مجموعة، ولم يطلع المحدث المتقن المطلع فيه على علة لم يمتنع الحكم بصحته، ولو لم ينص عليها أحد من المتقدمين"[4].

وقال: "والظاهر أنه مشى على أصله في تعذر استقلال المتأخرين بالحكم على الحديث بما يليق به، والحق خلافه كما تقرر في موضعه، فإذا بلغ الحافظ المتأهل الجهد، وبذل الوسع في التفتيش على ذلك المتن من مظانه، فلم يجده إلا من تلك الطريق الضعيفة، ساغ له الحكم بالضعف بناء على غلبة ظنه، وكذا إذا وجد جزم إمام من أئمة الحديث بأن راويه الفلاني تفرد به، وعرف المتأخر أن ذاك المتفرد قد ضعف بقادح أيضا"[5].

---

[1]- ينظر: توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني، الكحلاني ثم الصنعاني، أبو إبراهيم، عز الدين، المعروف كأسلافه بالأمير الصنعاني،، (1/ 112- 114).

[2]- ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد بن محمد الأنصاري. ولد سنة ثلاث وعشرين وسبعمائة، وسمع على ابن سيد الناس، ولازم الزين الرحبي ومغلطاي، واشتغل بالتصنيف وهو شاب حتى كان أكثر أهل العصر تصنيفًا، مات في ربيع الأول سنة أربع وثمانمائة، ومن تصانيفه شرح البخاري وشرح العمدة، وشرحان على المنهاج وعلى التنبيه، وعلى الحاوي، وعلى منهاج البيضاوي، والأشباه والنظائر وغير ذلك. ينظر: حسن المحاضرة، السيوطي (1/ 438).

[3]- المقنع في علوم الحديث، ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري، تحق: عبد الله بن يوسف الجديع (ط:1، السعودية، ن: دار فواز للنشر، 1413هـ)، (1/ 54).

[4]- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، السيوطي (1/ 160).

[5]- فتح المغيث في شرح ألفية الحديث، السخاوي (1/ 348).

وقال في موضع آخر: "فإذا روى حديثا ولم يعلله وجمع إسناده شروط الصحة ولم يطلع المحدث المطلع فيه على علة، ما المانع من الحكم بصحته ولو لم ينص على صحته أحد من المتقدمين، ولا سيما وأكثر ما يوجد من هذا القبيل ما رواته رواة الصحيح، هذا لا ينازع فيه من له ذوق في هذا الفن"[1].

وقال أيضا: "وبالجملة فسبيل من أراد الاحتجاج بحديث من السنن، لا سيما ابن ماجه ومصنف ابن أبي شيبة، وعبد الرزاق مما الأمر فيها أشد، أو بحديث من المسانيد واحد ؛ إذ جميع ذلك لم يشترط من جمعه الصحة ولا الحسن خاصة، وهذا المحتج إن كان متأهلا لمعرفة الصحيح من غيره، فليس له أن يحتج بحديث من السنن من غير أن ينظر في اتصال إسناده، وحال رواته، كما أنه ليس له أن يحتج بحديث من المسانيد، حتى يحيط علما بذلك، وإن كان غير متأهل لدرك ذلك، فسبيله أن ينظر في الحديث، فإن وجد أحدا من الأئمة صححه أو حسنه، فله أن يقلده، وإن لم يجد ذلك، فلا يقدم على الاحتجاج به، فيكون كحاطب ليل، فلعله يحتج بالباطل، وهو لا يشعر"[2].

11- السخاوي رحمه الله:

قال السخاوي بعد ذكره قول ابن الصلاح في مستدرك الحاكم: "وأنه جعل ما لم يكن مردودا من أحاديثه دائرا بين الصحة والحسن احتياطا، وحينئذ فلم يتحكم بغير دليل، نعم جر سده باب التصحيح إلى عدم تمييز أحدهما من الآخر لاشتراكهما كما صرح به في الحجية، والحق كما أرشد إليه البدر بن جماعة أن يتتبع الكتاب ويكشف عن أحاديثه ويحكم بما يليق به من الصحة أو الحسن أو الضعف"[3].

[1]- النكت على كتاب ابن الصلاح، ابن حجر (1/ 272).
[2]- مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، على القاري (1/ 24).
[3]- فتح المغيث في شرح ألفية الحديث، السخاوي (1/ 55).

12- الحافظ زكريا الأنصاري[1] رحمه الله:

قال زكريا الأنصاري: "فابن الصلاح جعل ما انفرد الحاكم بتصحيحه، ولم يكن مردودا، دائرا بين الصحيح والحسن، احتياطا، لا حسنا مطلقا، كما اقتضاه النظم، وإن جرى عليه النووي وغيره مع أن في ذلك تحكما، ويمكن تصحيح ذلك بأن يقال: إنه حسن في الحكم من حيث الحجية، وإن لم يتميز فيه الصحيح من الحسن اصطلاحا، والحق أن يتتبع كتابه بالكشف عنه ويحكم بما يليق به من الصحة، أو الحسن، أو الضعف، ولما كان رأي ابن الصلاح أنه ليس لأحد في هذه الأعصار أن يصحح حديثا، قطع النظر عن تتبع ذلك"[2]

13- الأمير الصنعاني[3] رحمه الله:

قال الأمير الصنعاني في كتابه "إرشاد النقاد في فصل جواز تصحيح الحديث وتضعيفه في هذه الأعصار": "لا مانع لمن وجد في هذه الأعصار حديثا لم يسبق عليه كلام إمام من الأئمة بتصحيح ولا غيره، فتتبع كلام أئمة الرجال في أحوال رواته حتى حصل له من كلامهم ثقة روايته أو عدمها، فجزم بأيهما على الحديث، كما جزم من قبله من أئمة التصحيح والتضعيف من مثل البخاري وغيره، ومستنده في ذلك مستند من قبله"[4].

---

[1]- زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري السنيكي المصري الشافعيّ، أبو يحيى: شيخ الإسلام. قاض مفسر، من حفاظ الحديث. ولد في سنيكة (بشرقية مصر) سنة 823هـ، وتعلم في القاهرة وكف بصره سنة 906 هـ نشأ فقيرا معدما، له تصانيف كثيرة، منها (فتح الرحمن في التفسير، وتحفة الباري على صحيح البخاري، وفتح الجليل في تعليق على تفسير البيضاوي، وشرح ألفية العراقي في مصطلح الحديث، وشرح شذور الذهب في النحو، وتحفة نجباء العصر في التجويد، وغيرها)، توفي في سنة 926هـ. ينظر: 3/ 46).

[2]- فتح الباقي بشرح ألفية العراقي، زين الدين أبي يحيى زكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري السنيكي، تحق: عبد اللطيف هميم وماهر الفحل (ط:1، بيروت لبنان، ن: دار الكتب العلمية، 1422هـ/ 2002م)، (1/ 116 و117).

[3]- محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني، الكحلاني ثم الصنعاني، أبو إبراهيم، عز الدين، المعروف كأسلافه بالأمير: مجتهد، من بيت الإمامة في اليمن. يلقب (المؤيد باللّه) ابن المتوكل على الله. أصيب بمحن كثيرة من الجهلاء والعوام. له نحو مئة مؤلف، ذكر صديق حسن خان أن أكثرها عنده (في الهند)، ولد بمدينة كحلان سنة 1099هـ، ونشأ وتوفي بصنعاء سنة 1182، من كتبه (توضيح الأفكار في شرح تنقيح الأنظار، وسبل السلام، شرح بلوغ المرام من أدلة الأحكام لابن حجر العسقلاني، وشرح الجامع الصغير للسيوطي، وغيرها). ينظر: الاعلام للزركلي (6/ 38).

[4]- إرشاد النقاد إلى تيسير الاجتهاد، محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني، الكحلاني ثم الصنعاني، أبو إبراهيم، عز الدين، المعروف بالأمير الصنعاني، تحق: صلاح الدين مقبول أحمد (ط:1، الكويت، ن: دار السلفية، 1405هـ)، (1/ 84).

الفرع الخامس: مناقشة الحافظ ابن حجر لابن الصلاح وردود السيوطي عليه.

يعتبر ابن حجر من أشهر من ناقش رأي ابن الصلاح مناقشة علمية دقيقة، فقد ناقش ابن حجر عبارات ابن الصلاح عبارة عبارة، ونقض حججه وفند أدلته، لكن مع هذا فقد قابله السيوطي ببعض الاعتراضات في كتابه الذي بصدد دراسته، مبيننا الصواب فيها بإذن الله عزوجل.

1- قول ابن الصلاح: "فإنا لا نتجاسر":

قال ابن حجر: "ظاهره وأن الأولى ترك التعرض له لما فيه من التعب والمشقة، وإن لم ينهض إلى درجة التعذر فلا يحسن قوله بعد ذلك: فقد تعذر"[1].

قال السيوطي عقبه في شرح ألفيته: "الجواب المنع على الحكم على الأحاديث، وليس ترك التعرض له لما فيه من التعب والمشقة"[2].

أقول: الظفر للسيوطي في هذا التعقب، لأن مفاد قول ابن الصلاح لا نتجاسر هو منع الحكم على الأحاديث مطلقا، وليس ترك التعرض لها والله أعلم.

2- قال ابن الصلاح: "عما يشترط في الصحيح من الحفظ":

قال ابن حجر: "فيه نظر، لأن الحفظ لم يعده أحد من أئمة الحديث شرطا للصحيح وإن كان حكي عن بعض المتقدمين من الفقهاء...هذا إن أراد المصنف بالحفظ حفظ ما يحدث به الراوي بعينه، وإن أراد أن الراوي شرطه أن يعد حافظا، فللحافظ في عرف المحدثين شروط إذا اجتمعت في الراوي سموه حافظا، منها: الشهرة بالطلب، والأخذ من أفواه الرجال لا من الصحف، والمعرفة بطبقات الرواة ومراتبهم، والمعرفة بالتجريح والتعديل، والتمييز بين الصحيح من السقيم في الأحاديث"[3].

[1]- تدريب الراوي في شرح تقريب النووي، السيوطي (1/ 159).
[2]- ينظر: البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر، السيوطي (2/ 859).
[3]- ينظر: النكت على كتاب ابن الصلاح، ابن حجر (1/ 267).

"فهذه الشروط إذا اجتمعت في الراوي سموه حافظا، ولم يجعله أحد من أئمة الحديث شرطا للحديث الصحيح، نعم والمصنف لما ذكر حد الصحيح[1] لم يتعرض للحفظ أصلا، فما باله يشعر هنا بمشروطيته، ومما يدل على أنه إنما أراد حفظ ما يحدث به بعينه أنه قابل به من اعتمد على ما في كتابه، فدل على أنه يعيب من حدث من كتابه ويصوب من حدث عن ظهر قلبه، والمعروف أن أئمة الحديث كالإمام أحمد وغيره خلاف ذلك"[2].

وقال أيضا: "إن من اعتمد في روايته على ما في كتابه لا يعاب، بل هو وصف أكثر رواة الصحيح من بعد الصحابة وكبار التابعين، لأن الرواة الذين للصحيح على قسمين؛ أ-قسم كانوا يعتمدون على حفظ حديثهم، فكان الواحد منهم يتعاهد حديثه ويكرر عليه فلا يزال مبينا له، وسهل ذلك عليهم قرب الإسناد وقلة ما عند الواحد منهم من المتون حتى كان من يحفظ منهم ألف حديث يشار إليه بالأصابع، ومن هنا دخل الوهم والغلط على بعضهم لما جبل عليه الإنسان من السهو النسيان، ب-وقسم كانوا يكتبون ما يسمعونه ويحافظون عليه ولا يخرجونه من أيديهم ويحدثون منه، كان الوهم والغلط في حديثهم أقل من أهل القسم الأول إلا من تساهل منهم، كمن حدث من غير كتابه، أو أخرج كتابه من يده إلى غيره فزاد فيه ونقص وخفي عليه، فتكلم الأئمة فيمن وقع له ذلك منهم، وإذا تقرر هذا، فمن كان عدلا، لكنه لا يحفظ حديثه عن ظهر قلب، واعتمد على ما في كتابه فحدث منه، فقد فعل اللازم له وحديثه على هذه الصورة صحيح بلا خلاف، فكيف يكون هذا سببا لعدم الحكم بالصحة على ما يحدث به، هذا مردود"[3].

قال السيوطي متعقبا: "عطف تفسير قصد به الخطابة الإطناب، ومراد ابن الصلاح بالحفظ: الضبط والإتقان المشترط في الصَّحيح، وذلك فائدة عطفهما عليه"[4].

---

[1]- حيث قال: "أما الحديث الصحيح فهو الحديث المسند الذي يتصل إسناده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط إلى منتهاه زلا يكون شاذا ولا معللا"، مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث (ص10).

[2]- النكت على كتاب ابن الصلاح، ابن حجر (269/1).

[3]- المصدر نفسه (1/ 269 و270).

[4]- ينظر: البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر، السيوطي (2/ 859- 861).

أقول: ما قاله السيوطي لا يسلم له، لأن عند المحدثين الضبط نوعان ضبط صدر وهو إتقان قلب وحفظ، وضبط كتاب وهو صيانة الكتب من التحريف والضياع وغيرها[1]، وابن الصلاح لم يعرج إلا على ضبط الصدر فقط، واعتراض ابن حجر صحيح، والله تعالى أعلم.

3- قول ابن الصلاح: "فآل الأمر إلى الاعتماد على ما نص عليه أئمة الحديث في تصانيفهم المعتمدة المشتهرة ..." إلى آخره:

قال ابن حجر: "فيه نظر، لأنه يشعر بالاقتصار على ما يوجد منصوصا على صحته ورد ما جمع شروط الصحة إذا لم يوجد النص على صحته من الأئمة المتقدمين، فيلزم على الأول تصحيح ما ليس بصحيح، لأن كثيرا من الأحاديث التي صححها المتقدمون اطلع غيرهم من الأئمة فيها على علل تحطها عن رتبة الصحة، ولا سيما من كان لا يرى التفرقة بين الصحيح والحسن، فكم في كتاب ابن خزيمة من حديث محكوم منه بصحته وهو لا يرتقي عن رتبة الحسن، وكذا في كتاب ابن حبان بل وفيما صححه الترمذي من ذلك جملة مع أن الترمذي ممن يفرق بين الصحيح والحسن، لكنه قد خفي على الحافظ بعض العلل في الحديث فيحكم عليه بالصحة بمقتضى ما ظهر له ويطلع عليها غيره فيرد بها الخبر، وللحاذق الناقد بعدهما الترجيح بين كلاميهما بميزان العدل والعمل بما يقتضيه الإنصاف، ويعود الحال إلى النظر والتفتيش الذي يحاول المصنف – ابن الصلاح- سد بابه"[2].

قال السيوطي متعقبا كلامه: "ابن الصلاح لم يسد باب التضعيف والنظر في العلل بدليل ما ذكره في المستدرك من رد ما ظهر به علة توجب رده، فالملازمة الثانية ممنوعة"[3]، تصحيح ما ليس بصحيح.

أقول: كلام السيوطي غير مقبول، لأن ابن الصلاح لا يقبل التصحيح من المتأخرين لضعف أهليتهم فكيف يقبل تضعيفهم وهم قد يضعفون حديث صحيح، فالسبب الرئيس عند ابن الصلاح هو ضعف القدرة على النظر والحكم على الأحاديث، والله أعلم.

[1]- ينظر: شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر، علي بن محمد، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري، تحق: الشيخ عبد الفتح أبو غدة ومحمد نزار تميم وهيثم نزار تميم (لا.ط، بيروت لبنان، ن: دار الأرقم، د.ت)، (ص 248 و149).

[2]- النكت على كتاب ابن الصلاح، ابن حجر (1/ 270 و271).

[3]- البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر، السيوطي (2/ 863).

وقال ابن حجر أيضا: "والعجب منه كيف يدعي تعميم الخلل في جميع الأسانيد المتأخرة ثم يقبل تصحيح المتقدم وذلك التصحيح إنما يتصل للمتأخر بالإسناد الذي يدعي فيه الخلل، فإن كان ذلك الخلل مانعًا من الحكم بصحة الإسناد فهو مانع من الحكم بقول ذلك التصحيح، وإن كان لا يؤثر في مثل ذلك لشهرة الكتاب، كما يرشد إليه كلامه فذلك لا يؤثر في الإسناد المعين الذي يتصل به رواية ذلك الكتاب إلى مؤلفه، وينحصر النظر في إسناد ذلك المنصف منه فصاعدًا !!"[1].

قال السيوطي متعقبا: "إن أراد التصحيح المنصوص في كتاب، فتواتر الكتاب وشهرته تغني عن النظر في إسناده، وليس مراد ابن الصلاح بالنظر في إسناد الخبر الذي منا إليه، بل الذي منه إلى الصحابي، وإن أراد التصحيح المنقول بالإسناد غير المدون في كتاب، فقد تقدم في كلام العراقي أنَّ مقتضى كلام ابن الصلاح عدم اعتماده كما لا يعتمد الإسناد في تصحيح الحديث"[2].

أقول: السيوطي رحمه الله اعتراضه على ابن حجر صواب، لأن شهرة الكتاب تغني عن النظر في سند الكتاب إلينا، والخلل الذي يقصده ابن الصلاح في سلسلة الإسناد من مصنف الكتاب إلى النبي صلى الله عليه وسلم.

الفرع السادس: اختيار السيوطي في المسألة من كتابه البحر الذي زخر.

لقد كان اختيار السيوطي غير مستقر في الكتاب الذي شرح فيه ألفيته، فكان في نظم الألفية موافقا رأي الجمهور، ألا وهو منع ابن الصلاح الحكم على الأحاديث في هذه الأعصار المتأخرة لقلة أهليتهم في النظر والنقد، حيث قال:

جَرْيًا على امتِنَاعِ أَنْ يُصَحّحَا ... فِي عَصْرِنَا كَمَا إِلَيْهِ جَنَحَا

وَغَيْرُهُ جَوّزَهُ وَهُوَ الأَبَر ... فَاحْكُم هُنَا بِمَا لَهُ أدّى النّظَر

قوله (جنحا) أي ابن الصلاح وابن جماعة، وعبارة (هو الأبر) أي هو الأصلح والأكثر خيرا[3].

[1]- ينظر: النكت على كتاب ابن الصلاح، ابن حجر (1/ 271).

[2]- البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر، السيوطي (2/ 864).

[3]- ينظر: ألفية السيوطي في علوم الحديث، تحق: أحمد محمد شاكر (ص 9).

ثم عندما أكمل شرح المسألة في كتابه وذكر فوائد، فكان من بينها: "أنَّ ابن الصلاح لم يمنع إلا الصَّحيح المطلق، وهو الحكم بأن الحديث صحح لذاته، أما الصحيح لغيره فالظاهر جواز الحكم به، فإذا وجد المحدث حديثًا حكم من تقدم بحسنه ثم وقف له على طريق آخر أو طرق ترقية من حيث الصنعة إلى الصحة، جاز له أن يحكم بذلك، ولم أر من نبه عليه"[1].

أقول: وهذا الاختيار فيه تكلف من السيوطي في التوفيق بين ابن الصلاح ومخالفيه من أهل الحديث، والظاهر أن هذا هو ما استقر عليه السيوطي قبل موته في هذه المسألة، وسأبين بإذن الله في آخر هذه المسألة بعد هذا الاختيار عن الصواب.

ثم ذكر في آخر فائدة في المسألة مضمونها اختيار ثالث للسيوطي رحمه الله، فيه موافقته لابن الصلاح لما ذهب إليه، حيث قال: "فالحاصل أنَّ ابن الصلاح سدَّ على أهل هذه الأزمان أبواب التصحيح والتحسين والتضعيف لضعف أهليتهم، وَنِعِمَّا فعل، ولا شك أنّ الحكم بالوضع أولى بالمنع قطعًا"[2].

أقول: وهذا الاختيار فيه نظر وهو مخالف لجمهور علماء الحديث الذين قالوا بعدم توقف التصحيح في هذه الأعصار، وقد سبق ذكر أقوالهم، لكن قد يعتذر للسيوطي أنه كان في موضوع عدم الجزم بالصحة والحسن والضعف في الحديث الذي له إسناد واحد، وهو قد يكون له إسناد آخر صحيح إن كان ضعيفا يقويه، وإن كان الإسناد صحيح، فلعل له علة لم يطلع عليها، ولا يتسنى له الاطلاع عليها إلا بجمع الطرق.

[1]- البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر، السيوطي (2/ 868 و869).
[2]- المصدر نفسه (2/ 874 و875).

الفرع السابع: اختيار السيوطي الأخير في هذه المسألة ومناقشته.

لقد أثارت هذه المناقشات اهتمام السيوطي، فكتب في المسألة بحثا خاصًّا سماه "التنقيح لمسألة التصحيح"، حاول في الرسالة أن يوفق بين رأي ابن الصلاح ورأي من خالفه من أهل العلم[1]، مستندا على ما تقرر في علم مصطلح الحديث من تقسيم الحديث الصحيح إلى صحيح لذاته وصحيح لغيره، وأن ابن الصلاح إنما يمنع الأول دون الثاني، إلا أن هذه "المحاولة لم تسلم من تعسف وتكلف ظاهرين"[2].

قال السيوطي بعد البحث والتنقيب في المسألة: "والتحقيق عندي أنَّه لا اعتراض على ابن الصلاح، ولا مخالفة بينه وبين من صحح في عصره أو بعده، وتقرير ذلك أن الصحيح قسمان: صحيح لذاته وصحيح لغيره، كما مقرر في كتاب ابن الصلاح وغيره، والذي منعه ابن الصلاح إنما هو القسم الأول دون الثاني كما تعطيه عبارته، وذلك أن يوجد في جزء من الأجزاء حديث بسند واحد من طريق واحد لم تتعدد طرقه، ويكون ظاهر الإسناد الصحة لاتصاله وثقة رجاله، فيريد الإنسان أن يحكم لهذا الحديث بالصحة لذاته بمجرد هذا الظاهر، ولم يوجد لأحد من أئمة الحديث الحكم عليه بالصحة، فهذا ممنوع قطعا، لأن مجرد ذلك لا يكفي به في الحكم بالصحة، بل لا بد من فقد الشذوذ ونفي العلة، والوقوف على ذلك الآن متعسر بل متعذر، لأن الاطلاع على العلل الخفية إنما كان للأئمة المتقدمين لقرب أعصارهم من عصر النبي صلى الله عليه وسلم، فكان الواحد منهم من تكون شيوخه التابعين وأتباع التابعين أو الطبقة الرابعة، فكان الوقوف على العلل إذ ذاك متيسر للحافظ العارف، وأما الأزمان المتأخرة فقد طالت فيها الأسانيد، فتعذر الوقوف على العلل إلا بالنقل من الكتب المصنفة في العلل، فإذا وجد الإنسان في جزء من الأجزاء حديثا بسند واحد ظاهره الصحة لاتصاله وثقة رجاله لم يمكنه الحكم عليه بالصحة لذاته، لاحتمال أن يكون له علة خفية لم نطلع عليها لتعذر العلم بالعلل في هذه الأزمان، أما القسم الثاني: فهذا لا يمنعه ابن الصلاح ولا

[1]- ينظر: منهج النقد في علوم الحديث، د/ نور الدين عتر (ص 282 و283).

[2]- تصحيح الحديث عند ابن الصلاح، د/ حمزة الميلباري (ط:1، بيروت لبنان، ن: دار ابن حزم، 1996م)، (ص 33).

غيره، وعليه يحمل صنيع من كان في عصره ومن جاء بعده، فإني استقريت ما صححه هؤلاء فوجدته من قسم الصحيح لغيره لا لذاته"[1].

قال الدكتور نور الدين عتر معلقا على كلام السيوطي: "وهذا تحقيق جيد يحقق الاحتياط للسنة، والإفادة من كنوز مصادرها العظيمة، وقد تحمل السيوطي عهدة الاستقراء الذي ذكره، وهو إمام حافظ ثقة"[2].

ومن العلماء المعاصرين الذين ناقشوا السيوطي مناقشة علمية في هذا الاختيار د/ عبد الرزاق بن خليفة الشايجي في رسالة علمية عنوانها: "مسألة التصحيح والتحسين في الأعصار المتأخرة"، فقال متعقبا كلام السيوطي: محاولة السيوطي لا يخفى ما فيها من التكلف، لأن كلام ابن الصلاح صريح في المنع في قوله "فآل الأمر إذا في معرفة الصحيح والحسن إلى الاعتماد على ما نص عليه أئمة الحديث في تصانيفهم المعتمدة"[3]، وقد اعترض الدكتور من وجوه سأوجزها في نقاط:

1- إن القول بأن ابن الصلاح يمنع الصحيح لذاته ولا يمنعه الصحيح لغيره، ينقضه كلام ابن الصلاح أنه يمنع مطلق الصحة، والسيوطي يقول أن ابن الصلاح ممن قسم الصحيح قسمين لذاته ولغيره، فما باله يحكم ويعمم ولا يخص قسما دون آخر.

2- إن ابن الصلاح قد نص على منع التحسين كذلك، كما فهمه السيوطي إذ يقول: "ثم تأملت كلام ابن الصلاح، فرأيته سوى بينه والتصحيح، حيث قال: "فآل الأمر إذا في معرفة الصحيح و الحسن إلى الاعتماد على ما نص عليه أئمة الحديث في تصانيفهم المعتمدة"، ثم قال: "وقد منع فيما سيأتي أنه يحرم تضعيف الحديث اعتمادا على ضعف إسناده لاحتمال أن يكون له إسناد صحيح غيره"، ثم قال: "فالحاصل أن ابن الصلاح سد على أهل هذه الأزمان أبواب التصحيح والتحسين والتضعيف لضعف أهليتهم"[4].

---

[1]- التنقيح لمسألة التصحيح، للحافظ جلال الدين عبد الرحمان بن أبي بكر السيوطي، تحق: راشد بن عامر الغفيلي (ط:1، بيروت لبنان، ن: دار البشائر الإسلامية، 1434هـ/ 2013م)، (ص 19- 20).

[2]- منهج النقد في علوم الحديث، د/ نور الدين عتر (ص 283 و284).

[3]- مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث (ص 17).

[4]- البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر، السيوطي (2/ 871- 875).

3- إذا قررنا أن ابن الصلاح يمنع التحسين فمن باب أولى منعه الحكم على أي حديث بأنه صحيح لغيره الذي عرفه أهل الحديث هو الحسن لذاته إذا روى من طريق آخر[1].

ولقد ناقش د/ حمزة الميلباري السيوطي أيضا في رسالة سماها "تصحيح الحديث عند ابن الصلاح" اختياره الأخير في التوفيق بين قول ابن الصلاح وأقوال معارضيه، مناقشة علمية دقيقة كشف فيها اللثام عن تناقضات وقع فيها السيوطي، حيث قال: حاول السيوطي توجيه كلام ابن الصلاح توجيها حسنا في قضية توقف التصحيح، إلا أن سعيه هذا ذهب بعيدا عن الواقع العلمي، وسأبين بشيء من التفصيل عن زلات السيوطي فيها:

1- أن المانع من التصحيح في الأعصار المتأخرة مرجعه إلى صعوبة الاطلاع على الشذوذ والعلة، وأن سلامة الحديث من الشذوذ والعلة من أهم عناصر القبول، سواء كان الحديث صحيحا لذاته أم صحيحا لغيره، أو كان حسنا لذاته أو لغيره باتفاق المحدثين كما قرره الحافظ ابن الصلاح في مبحث الصحيح والحسن من مقدمته، وعليه، فقد لوحظ في كلام السيوطي ما يلفت الانتباه من كونه خص الحديث الصحيح لذاته بضرورة انتفاء الشذوذ والعلة كشرط أساسي له، دون الصحيح لغيره، وهذا منه غير مقبول، بل هو مرفوض قطعا، لأن الخلو من الشذوذ والعلة شرط أيضا للصحيح لغيره، كما هو شرط كذلك في الحسن لذاته ولغيره[2].

2- "يضاف إلى هذا أنه ورد عن ابن الصلاح ما يرد دعوى السيوطي رحمه الله، من أن الكشف عن الشذوذ والعلة من طرف المتأخرين متعسر بل متعذر، وذلك قوله في مبحثه حول كتاب المستدرك للحاكم: "فالأولى أن نتوسط في أمر فنقول: ما حكم بصحته ولم نجد ذلك فيه لغيره من الأئمة، إن لم يكن من قبيل الصحيح فهو من قبيل الحسن يحتج به ويعمل به إلا أن تظهر فيه علة توجب ضعفه"[3]، فهذا كلامه رحمه الله، صريح في احتمال توصل المتأخرين إلى اكتشاف العلة، فأصبح قول السيوطي رحمه الله تعالى، مجرد دعوى بلا دليل"[4].

---

[1]- ينظر: مسألة التصحيح والتحسين في الأعصار المتأخرة، د/ عبد الرزاق بن خليفة الشايجي (ط:1، بيروت لبنان، ن: دار ابن حزم، 1420هـ/ 1999م)، (ص 58 و59).

[2]- ينظر: تصحيح الحديث عند ابن الصلاح، د/ حمزة الميلباري (ص 35).

[3]- مقدمة ابن الصلاح في عوم الحديث (ص 22).

[4]- تصحيح الحديث عند ابن الصلاح، د/ حمزة الميلباري (ص 37 و38).

3- أن الحديث إذا ورد بإسناد واحد، ولم تتعدد طرقه، فإن جميع النقاد متقدمين كانوا أو متأخرين قد يعجزون عن تصحيحه، بل أحيانا ينتقلون إلى تعليله في حاله ما إذا تأكد تفرده في الطبقات المتأخرة، لأن العلة إنما تظهر وتدرك في حالتين هما: حالة التفرد، وحالة المخالفة، ولهذا صرح كثير من النقاد إن الحديث إذا لم تجمع طرقه لا تظهر صحته ولا علته[1].

قال أحمد بن حنبل: "الحديث إذا لم تجمع طرقه لم تفهمه والحديث يفسر بعضه بعضا"[2].

وقال علي بن المديني: "الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه"[3].

أقول: السيوطي قد حاول من خلال تحليله في المسألة أن يوفق بين قول ابن الصلاح في منع التصحيح الأحاديث في العصور المتأخرة، وبين أقوال المعترضين عليه والمجيزين لذلك، لكن محاولته تبقى مجرد رأي مجتهد، وهي وجهة نظر، والرسالة من آخر ما كتب في حياته، حيث كتبها في مرض موته كما صرح بذلك تلميذه محمد ابن طولون في آخر النسخة التي كتبها[4].

وقد وقع ابن الصلاح في الممنوع الذي منعه على علماء عصره ومن بعدهم لضعف أهليتهم، وهو حكمه على بعض الأحاديث تصحيح وتحسينا وتضعيفا، وهذا الفعل مخالف لقوله رحمه الله، وهنا سأذكر بعض الأحاديث التي حكم عليها:

1- قال الحاكم: أخبرنا أبو بكر بن إسحاق، أنبأ محمد بن حيان، ثنا إبراهيم بن معاوية أبو إسحاق الكرابيسي، ثنا هشام بن يوسف، عن معمر، عن الزهري، عن ابن كعب بن مالك، عن أبيه رضي الله عنه، «**أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حجر على معاذ ماله وباعه بدين كان عليه**»[5].

---

[1]- ينظر: تصحيح الحديث عند ابن الصلاح، د/ حمزة الميلباري (ص 38).

[2]- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي، تحق: د/ محمود الطحان (لا.ط، الرياض السعودية، ن: مكتبة المعارف، د.ت)، ر.ح: 1640، (2/ 112).

[3]- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، أبو بكر الخطيب البغدادي، ر.ح: 1641، (2/ 112).

[4]- هذه النسخة من محفظات دار الظاهرية بدمشق، ينظر: فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية المنتخب من مخطوطات الحديث، محمد ناصر الدين الألباني، تحق: مشهور بن حين آل سلمان (ط:1، الرياض السعودية، ن: مكتبة المعارف، 1422هـ/ 2001م)، (ص 310).

[5]- مستدرك الحاكم على الصحيحين، ر.ح: 7060، (1/ 113)، قال الذهبي في التلخيص: صحيح.

حكم عليه بالصحة ابن الصلاح فقال: "حديث ثابت"[1].

2- قال أبي داود: حدثنا قتيبة بن سعيد، حدثنا محمد بن موسى، عن يعقوب بن سلمة، عن أبيه، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**لا صلاة لمن لا وضوء له، ولا وضوء لمن لم يذكر اسم الله تعالى عليه**»[2].

حكم عليه ابن الصلاح بالحسن فقال: "ثبت بمجموعها ما يثبت به الحديث حسن، والله أعلم"[3].

3- قال ابن ماجة: حدثنا الحسين بن الحسن المروزي قال: حدثنا ابن أبي عدي، ح وحدثنا إبراهيم بن سعيد الجوهري قال: حدثنا عبد الوهاب بن عطاء، قالا: حدثنا راشد أبو محمد الحماني، عن شهر بن حوشب، عن أم الدرداء، عن أبي الدرداء، قال: أوصاني خليلي صلى الله عليه وسلم أن: «**لا تشرك بالله شيئا، وإن قطعت وحرقت، ولا تترك صلاة مكتوبة متعمدا، فمن تركها متعمدا، فقد برئت منه الذمة، ولا تشرب الخمر، فإنها مفتاح كل شر**»[4].

حكم عليه بالضعف فقال ابن الصلاح: "حديث منكر"[5].

---

[1]- سبل السلام، محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني، الكحلاني ثم الصنعاني، أبو إبراهيم، عز الدين، المعروف بالأمير الصنعاني (لا.ط، مصر، ن: دار الحديث، د.ت)، (2/ 79).

[2]- أخرجه أبي داود في سننه، تحق: محمد محيي الدين عبد الحميد (لا.ط، صيدا – بيروت، ن: المكتبة العصرية، د.ت)، ر.ح: 101، (1/ 25)، قال الألباني: حديث صحيح، وقواه المنذري، والحافظ العسقلاني، وقال الحافظ ابن كثير: إنه حديث حسن أو صحيح، وقال ابن أبي شيبة: إنه ثبت، انظر: صحيح سنن أبي داود (13/ 826).

[3]- نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار، للحافظ ابن حجر العسقلاني، تحق: حمدي عبد المجيد السلفي (لا.ط، بغداد العراق، ن: مكتبة المثنى، 1406هـ)، (1/ 237).

[4]- أخرجه ابن ماجة في سننه، تحق: محمد فؤاد عبد الباقي (لا.ط، بيروت لبنان، ن: دار إحياء الكتب العربية، د.ت)، ر.ح: 4034، (2/ 1339)، قال الألباني: حديث حسن، مشكاة المصابيح، محمد بن عبد الله الخطيب العمري، أبو عبد الله، ولي الدين، التبريزي، تحق: محمد ناصر الدين الألباني (ط:3، بيروت لبنان، ن: المكتب الإسلامي، 1985م)، ر.ح: 580، (1/ 183)، قال شعيب الأرناؤوط: حسن لغيره، وهذا إسناد ضعيف لضعف شهر بن حوشب، ينظر: في تحقيقه لسنن ابن ماجة (5/ 161).

[5]- نيل الأوطار، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني، تحق: عصام الدين الصبابطي (ط:1، مصر، ن: دار الحديث، 1413هـ/ 1993م)، (1/ 362).

خلاصة اختيار السيوطي في المسألة: فهم السيوطي رحمه الله لكلام ابن الصلاح، في أن ابن الصلاح قصد منع التصحيح الحديث الذي له طريق واحدة فقط، وأجاز من له أكثر من طريق، وهذا التوجيه قد جانب الصواب فيه كما بينت سابقا، لكن يبقى اختيار السيوطي بغض النظر عن فهمه لكلام ابن الصلاح قويا، وذلك في الأحاديث الغريبة التي لا تروى إلا بإسنادٍ واحد، فإن من المعلوم عند الأئمة النقاد أن العلة تعرف بطريقين:

أولا: بتنصيص الأئمة، وهذا سهل بالنسبة للحكم على هذا النوع من الأحاديث.

ثانيا: جمع الطرق ومقارنة بينها للوصول إلى علة الحديث، وهي ممتنعة في الحديث الذي لا يروى إلا من طريق واحد ولم ينصص الأئمة على علته، فقد تكون فيه علة ونحن لا نعلمها، فلا نستطيع أن نصحح مثل هذا بمجرد النظر إلى ظاهر الإسناد، إذا فكلام السيوطي على هذه الصورة قويٌّ جدا، أما في غير هذه الصورة، فمع صعوبة نقد الحديث بتتبع طرقه ومعرفة مواطن الخلل فيها، إلا أنه من الممكن الحكم على الأحاديث فيها بالتصحيح والتحسين والتضعيف، والله أعلم.

المبحث الثالث: اختيارات السيوطي في مباحث الحديث الحسن.

وفيه ثلاث مطالب:

المطلب الأول: معنى الحديث الحسن عند المحدثين قبل الإمام الترمذي.

المطلب الثاني: مراد إطلاق الإمام الترمذي في جامعه "حديث حسن صحيح".

المطلب الثالث: هل سكوت أبي داود على الحديث يعد تحسينا له؟

المطلب الأول: معنى الحديث الحسن عند المحدثين قبل الإمام الترمذي.

اختلف المحدثون قديما وحديثا في حدِّ الحديث الحسن، من لدن ابن الصلاح إلى العصور المتأخرة؛ اختلفوا في ظهوره ونشأته وتحديد المعنى الاصطلاحي له وأقسامه وغير ذلك، حتى قال الإمام الذهبي: " ثمَّ لا تَطمَعْ بأنَّ للحسَنِ قاعدةً تندرجُ كلُّ الأحاديثِ الحِسانِ فيها، فأَنَا على إِياسٍ من ذلك"[1]، وسأدرس في هذه المسألة أول ظهور لمصطلح الحديث الحسن عند العلماء الأوائل في عصر الرواية، وقد عالج هذه المسألة الحافظ ابن حجر في كتابه "النكت"، وكان ملخص كلامه فيها، هو أن معظم العلماء الذين قبل الترمذي قصدوا بالحديث الحسن المعنى اللغوي، وذكر منهم الشافعي، وأحمد بن حنبل، وأبو حاتم الرازي، ودلَّل بأمثلة على اطلاقاتهم[2]، واستثنى منهم علي بن المديني والبخاري ويعقوب بن شيبة.

فقال: "وأما علي بن المديني، فقد أكثر من وصف الأحاديث بالصحة والحسن في "مسنده" وفي "علله"، فظاهر عبارته قصد المعنى الاصطلاحي، وكأنه الإمام السابق لهذا الاصطلاح، وعنه أخذ البخاري ويعقوب بن شيبة وغير واحد، وعن البخاري أخذ الترمذي"[3].

وذكر مثالين استدل بهما على إطلاق البخاري على الحديث أنه حسن بالمعنى الاصطلاحي، والمثالين أخذهما من كتابي الترمذي "العلل الكبير" و"الجامع"، ونسب أخذ الترمذي لمصطلح الحسن من شيخه البخاري، حيث قال: "فبان أن استمداد الترمذي لذلك إنما هو من البخاري ولكن الترمذي أكثر منه وأشاد بذكره وأظهر الاصطلاح فيه فصار أشهر به من غيره"[4].

والذي سأقوم به، تحرى مدى صدق دعوى ابن حجر هذه، والتي تقول إنه هناك من ذكر الحديث الحسن بالمعنى الاصطلاحي قبل الترمذي، ودراسة صحة أدلته على أخذ الترمذي الحسن من البخاري رحمه الله.

---

[1]- الموقظة في علم مصطلح الحديث، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، تحق: عبد الفتاح أبو غُدّة (ط:2، حلب سوريا، ن: مكتبة المطبوعات الإسلامية، 1412 هـ) (ص 28).

[2]- ينظر: النكت على كتاب ابن الصلاح، ابن حجر العسقلاني (1/ 124 و126).

[3]- المصدر نفسه (1/ 126).

[4]- المصدر نفسه (1/ 129).

الفرع الأول: المراد من إطلاق الحسن عند عليِّ بن المديني.

قال ابن حجر فيما سبق نقله عنه آنفا: "وأما علي بن المديني فقد أكثر من وصف الأحاديث بالصحة والحسن في مسنده وفي علله، فظاهر عبارته قصد المعنى الاصطلاحي"[1].

ولمعرفة معنى الحسن عند ابن المديني، يجب أن نستشهد بعدت أحاديث حكم عليها بالحسن، ثم نسلط عليها الضوء لدراستها، ومن ثم نحكم جملت تلك النتائج على معنى الحسنى عند ابن المديني.

1- حدثنا محمد بن المثنى، حدثنا يحي بن سعيد، حدثنا هشام، حدثنا قتادة، عن سالم بن أبي الجعد، عن معدان بن أبي طلحة، أن عمر بن الخطاب، خطب يوم الجمعة، فذكر نبي الله صلى الله عليه وسلم، وذكر أبا بكر قال: إني رأيت كأن ديكا نقرني ثلاث نقرات، وإني لا أراه إلا حضور أجلي، وإن أقواما يأمرونني أن أستخلف، وإن الله لم يكن ليضيع دينه، ولا خلافته، ولا الذي بعث به نبيه صلى الله عليه وسلم، فإن عجل بي أمر، فالخلافة شورى بين هؤلاء الستة...الحديث[2].

ثم نقل عن الإمام علي بن المديني قوله: "هذا حديث حسن وهو من حديث قتادة وهو بصرى عن سالم بن أبي الجعد وهو كوفي عن معدان وهو شامي"[3].

وقد صحح ابن المديني نفس الحديث في موضع آخر، قال ابن كثير: "رواه الإمام علي بن المديني عن يحي بن سعيد ومعاذ بن هشام كلاهما عن هشام الدستوائي وعن محمد بن بكير عن سعيد عن قتادة وعن حربي بن عمارة عن شعبة عن قتادة به ثم قال وهذا صحيح من الحديث"[4].

---

[1]- النكت على كتاب ابن الصلاح، ابن حجر (1/ 126).

[2]- مسند أمير المؤمنين أبي حفص عمر بن الخطاب رضي الله عنه وأقواله على أبواب العلم، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي، تحق: عبد المعطي قلعجي (ط:1، المنصورة مصر، ن: دار الوفاء، 1411هـ/ 1991م)، كتاب الإمارة (2/ 525).

[3]- المصدر نفسه (2/ 526 و527).

[4]- المصدر نفسه (2/ 526).

فهذا الحديث حسنه ابن المديني في موضع، وصححه في آخر فدل على أن الحديث عنده صحيح وأن تحسينه له ليس تنزيلا لمرتبة الحديث من الصحة إلى ما دونها، وكما أن هذا الحديث أخرجه مسلم في صحيحه[1].

2- قال الإمام أحمد حدثنا هاشم بن القاسم حدثنا عكرمة يعنى بن عمار حدثني سماك الحنفي أبو زميل حدثني عبد الله بن عباس حدثني عمر بن الخطاب قال لما كان يوم خيبر أقبل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فقالوا فلان شهيد فلان شهيد حتى مروا على رجل فقالوا فلان شهيد فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم «**كلا إني رأيته في بردة غلها أو عباءة**» ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا ابن الخطاب اذهب فناد في الناس «**أنه لا يدخل الجنة إلا المؤمنون**»[2].

قال ابن كثير: "علي بن المديني عن أبي الوليد الطيالسي عن عكرمة بن عمار به وقال لا نحفظه الا من هذا الوجه وهو حديث جيد الإسناد حسن"[3].

فقوله هنا حسن بمعنى الصحة لأنه في حديث آخر له نفس الإسناد عكرمة بن عمار عن سماك الحنفي عن ابن عباس عن عمر بن الخطاب قال فيه: "الحديث صحيح، ولا يحفظ إلا من طريق عكرمة بن عمار وسماك من أهل اليمامة ومسكنه الكوفة"[4].

فحسن هذا الإسناد في موضع، وصححه في موضع آخر، وهذا مما يؤكد أنه حسن أحاديث هي صحيحة عنده، والحديث صححه مسلم أيضا[5].

3- ذكر ابن كثير حديث الصبي بن معبد النصراني وقصته مع عمر بن الخطاب رضي الله عنه عندما أهل بالعمرة والحج، ثم قال: "قال الإمام علي بن المديني لا أعلم أحدا رواه عن الصبي بن سعيد عن

---

[1]- أخرجه مسلم في صحيحه في كتاب المساجد ومواضع الصلاة، في باب نهي من أكل ثوما أو بصلا أو كراثا أو نحوها، ر.ح: 567، (1/ 396).

[2]- أخرجه أحمد في مسنده، في مسند عمر ابن الخطاب، ر.ح:203، (1/ 251).

[3]- مسند الفاروق، ابن كثير (2/ 466).

[4]- المصدر نفسه (2/ 584)

[5]- أخرجه مسلم في صحيح، في كتاب الإيمان، في باب غلظ تحريم الغلول، وأنه لا يدخل الجنة إلا المؤمنون، ر.ح: 114 (1/ 107).

أبي وائل ومما حسن الحديث أن مسروقا سأل الصبي بن معبد عن هذا الحديث ثم أسند ذلك كما تقدم ثم قال وهو عندي حديث صحيح[1].

وفي هذا النص أيضا استعمل الإمام بن المديني التحسين بمعنى صحة الحديث، ولم يرد به الحسن الاصطلاحي كما هو عند المتأخرين، وكذلك صحح الدارقطني هذا الحديث فقال: "هو حديث صحيح، وأحسنها إسنادا حديث منصور والأعمش عن أبي وائل عن الصُبي عن عمر"[2].

4- حدثنا محمد بن يوسف، حدثنا سفيان، عن قيس بن مسلم، عن طارق بن شهاب، عن أبي موسى رضي الله عنه، قال: بعثني النبي صلى الله عليه وسلم إلى قوم باليمن، فجئت وهو بالبطحاء، فقال: «**بما أهللت؟**» قلت: أهللت كإهلال النبي صلى الله عليه وسلم، قال: «**هل معك من هدي؟**» قلت: لا، فأمرني، فطفت بالبيت، وبالصفا والمروة، ثم أمرني، فأحللت، فأتيت امرأة من قومي، فمشطتني - أو غسلت رأسي - فقدم عمر رضي الله عنه فقال: إن نأخذ بكتاب الله فإنه يأمرنا بالتمام، قال الله: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ [البقرة: 196] وإن نأخذ بسنة النبي صلى الله عليه وسلم فإنه «**لم يحل حتى نحر الهدي**»[3].

قال ابن كثير: "رواه ابن المديني عن غندر عن شعبة عن قيس بن مسلم وقال: هذا إسناد حسن"[4].

أقول: الحديث متفق عليه، وهو من أعلى درجات الصحة وابن المديني يحسنه، لا ريب أنه لم يقصد بتحسينه هذا الإسناد المعنى الاصطلاحي للحسن بل الصحيح.

---

[1]- مسند الفاروق ابن كثير (1/ 302 و303).

[2]- العلل الواردة في الأحاديث النبوية، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني، تحق: محفوظ الرحمن زين الله السلفي (ط:1، الرياض المملكة العربية السعودية، ن: دار طيبة، 1405هـ/ 1985م)، (1/ 166).

[3]- أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الحج، في باب من أهل في زمن النبي صلى الله عليه وسلم كإهلال النبي صلى الله عليه وسلم، ر.ح: 1559 (2/ 140) ومسلم أيضا في صحيحه في كتاب الحج، في باب في نسخ التحلل من الإحرام والأمر بالتمام، ر.ح: 1221 (2/ 895).

[4]- مسند الفاروق لابن كثير (1/ 307).

وفي الأخير أقول: أولا: أن الإمام علي بن المديني قد أطلق الصحة بألفاظ صريحة لا لُبس فيها على عدد من الأحاديث التي حسنها والتي وجدنها أحاديث صحيحة، لم نجد في كلامه رحمه الله ما يدل على أن الحسن عنده أحط رتبة من الصحيح، بدليل أن معظم الأحاديث التي ذكرتها مخرجة في الصحيحين.

ثانيا: قول ابن حجر أن مقصد الحسن عند ابن المديني هو الحسن الاصطلاحي هو قول مرجوح، لأن تعريف الحسن كما رجحه ابن حجر – ومن جاء بعده – يتخلف عن الصحيح في ضبط الراوي فقط[1]، فالصحيح تام الضبط، وأما الحسن فيكون راويه خفيف ضبطه، هذا التعريف لم يكن عند المتقدمين بهذه الصورة، لأن الرواة الذين حسن لهم ابن المديني حديثهم هم ثقات.

وقد وجدت من وافقني على ما ذهبت إليه هو الدكتور خالد الدريس حيث قال: "الحسن يعني الصحة عند ابن المديني لا يخرج عن عرف الأئمة المتقدمين وتصرفاتهم، ويؤكد ذلك أن الحسن بمعناه الاصطلاحي عند المتأخرين لم يكن معروفا في ذلك الزمن"[2].

الفرع الثاني: مراد الحسن عند يعقوب بن شيبة.

قال ابن حجر أنه ممن قال بالحسن على المعنى الاصطلاحي هو ابن شيبة أخذه عن شيخه ابن المديني، نحمد الله أنه بين يدينا كتاب "مسند عمر ابن الخطاب" لابن شيبة، حتى نتأكد مما أضافه ابن حجر أن هناك من قال بالحسن الاصطلاحي قبل الترمذي رحمه الله، وحتى نعرف مراد الحافظ يعقوب يجب أنذكر أمثلة على إطلاقه الحسن، وندرس حالة ذكره له.

1- قال يعقوب: وحديثه في يوم حنين أن فلانا قتل شهيدا وقد ذكر الغلول، حديث حسن الإسناد؛ رواه عكرمة بن عمار، عن أبي زميل سماك الحنفي، عن ابن عباس، عن عمر، رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم، وعكرمة بن عمار يمامي ثقة ثبت، ثنا محمد، قال: ثنا جدي، قال: حدثني غير واحد من أصحابنا، منهم عبد الله بن سعيد، سمعوا يحي بن معين يقول: «عكرمة بن عمار ثقة ثبت» ... وثنا علي بن حفص المديني، وأبو الوليد هشام بن عبد الملك الطيالسي، وأبو النضر هاشم بن القاسم الليثي، وأبو حذيفة موسى بن مسعود النهدي، قالوا: ثنا عكرمة بن عمار،

[1]- ينظر: النكت على كتاب ابن الصلاح، لابن حجر (1/ 407).

[2]- الحديث الحسن لذاته ولغيره، خالد الدريس (1/ 174).

قال: حدثني أبو زميل، قال أبو النضر: حدثني سماك الحنفي أبو زميل، قال: حدثني عبد الله بن عباس، قال: حدثني عمر بن الخطاب، رضي الله عنه فقال: " لما كان يوم حنين، قال أبو الوليد في حديثه: قتل نفر يوم حنين، وقال علي بن حفص: قتل أناس من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، فجعلوا يقولون: فلان شهيد، وقال أبو النضر، أقبل نفر من صحابة النبي صلى الله عليه وسلم، فقالوا: فلان شهيد حتى مروا برجل، فقالوا: فلان شهيد، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**كلا إني رأيته في النار في بردة أو عباءة غلها**» ، ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**يا عمر، اخرج فنادي أنه لا يدخل الجنة إلا المؤمنون**» قال: فخرجت، فناديت أنه لا يدخل الجنة إلا المؤمنون"[1].

وهذا الحديث أخرجه مسلم في صحيحه، قال: حدثني زهير بن حرب، حدثنا هاشم بن القاسم، حدثنا عكرمة بن عمار، قال: حدثني سماك الحنفي أبو زميل، قال: حدثني عبد الله بن عباس، قال: حدثني عمر بن الخطاب، قال (..الحديث..)[2].

فالحديث صحيح كما يراه يعقوب بن شيبة، ودليل ذلك استشهاده بكلام ابن معين على توثيق عكرمة بن عمار، ووافقه عليه الإمام مسلم، ومع هذا يقول "حديث حسن الإسناد"، إن يعقوب يطلق الحسن بمعنى الصحيح، فهذا اصطلاحه واصطلاح عدد من أئمة النقد في ذلك العصر، ومن المعلوم أن الحسن الاصطلاحي لا يُقال لراويه (ثقة ثبت) لأنها منزلة راوي الحديث الصحيح.

2- وحديثه – عمر ابن الخطاب- في حاطب بن أبي بلتعة حين كتب إلى أهل مكة، حديث حسن الإسناد؛ رواه أيضا عكرمة بن عمار عن سماك أبي زميل، عن ابن عباس، عن عمر، رضي الله عنه، قال علي بن المديني في هذا الحديث بعينه: لا نعلمه روي عن عمر، عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا من هذا الوجه، قال: ولم يروه أهل الحجاز ولا أهل البصرة ولا أهل الكوفة، وهو كما قال عليٌّ، وقد روي عن علي بن أبي طالب، رضي الله عنه هذا الحديث من وجوه صحاح تأتي في مسند علي إن شاء الله[3].

[1]- مسند عمر ابن الخطاب ، ليعقوب ابن أبي شيبة، ر.ح: 8، (ص 51- 54).

[2]- أخرجه مسلم في كتاب الإيمان، في باب غلظ تحريم الغلول، وأنه لا يدخل الجنة إلا المؤمنون، ر.ح: 182، (1/ 107).

[3]- مسند عمر ابن الخطاب ، ليعقوب ابن أبي شيبة، ر.ح: 9، (ص 54).

وحديث عليٍّ بن أبي طالب في حاطب بن أبي بلتعة أخرجه صاحبا الصحيحين[1].

إن يعقوب بن شيبة يرى أن عمار بن عكرمة ثقة ثبت كما تقدم سابقا، والحديث المذكور هنا من روايته، إذن يقصد بتحسينه صحة الحديث.

3- قال يعقوب بن شيبة: "ثنا محمد ، قال: ثنا جدي ، قال: ثناه أبو حذيفة موسى بن مسعود، قال ثنا عكرمة بن عمار، عن أبي زميل، عن ابن عباس، عن عمر بن الخطاب، رضي الله عنه، قال: «**لقد صالح نبي الله صلى الله عليه وسلم أهل مكة يوم الحديبية على صلح، وأعطاهم شيئا لو أن نبي الله صلى الله عليه وسلم أمر عليا أميرا فصنع الذي صنع نبي الله صلى الله عليه وسلم ما سمعت له ولا أطعت، وكان الذي جعل لهم، أن من لحق بالكفار من المسلمين لم يردوه، ومن لحق بالمسلمين من الكفار ردوه**» حديث حسن الإسناد وهو أيضا مما تفرد بروايته عكرمة بن عمار"[2].

أصل الحديث في صحيح البخاري، لكن من طريق عروة بن الزبير عن المسور بن مخرمة ومروان بن الحكم: «**أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما صالح المشركين عام الحديبية على وضع الحرب بينهم** ...» الحديث[3].

هذا الحديث مثل سابقيه من الأحاديث رواه عكرمة بن عمار، حيث أراد بتحسينه له صحة الحديث وقوته.

[1]- أخرجه البخاري في كتاب الجهاد والسير، باب الجاسوس، ر.ح: 3007، (4/ 59)، وأخرجه مسلم في كتاب فضائل الصحابة رضي الله تعالى عنهم، باب من فضائل أهل بدر رضي الله عنهم وقصة حاطب بن أبي بلتعة، ر.ح: 2494، (4/ 1941).

[2]- مسند عمر ابن الخطاب، يعقوب ابن شيبة (ص 55).

[3]- أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب الشروط، في باب الشروط في الجهاد والمصالحة مع أهل الحرب وكتابة الشروط، ر.ح: 2731 (3/ 193).

4- قال ابن شيبة: ثنا محمد ، قال: ثنا جدي ، قال: فحدثناه أبو حذيفة، قال: ثنا عكرمة، عن أبي زميل، عن ابن عباس، عن عمر بن الخطاب، قال: وكان آخر حديثه، عن عمر، رضي الله عنه، قال: " لما كان يوم بدر أسر الأسرى، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لأبي بكر، ولي ولنفر من أصحابه: «**ما ترون في هؤلاء الأسرى؟**» فقال أبو بكر رضي الله عنه: يا نبي الله، بنو العم والعشيرة والإخوان، غير أنا نأخذ منهم الفداء فيكون لنا عضدا...الحديث. وحديثه في قصة الأسرى يوم بدر ومشاورة النبي صلى الله عليه وسلم بعض أصحابه فيهم هو حديث حسن الإسناد ولا نحفظه عن عمر إلا من هذا الطريق، رواه عكرمة بن عمار، عن أبي زميل، عن ابن عباس، عن عمر[1].

هذا الحديث صححه الإمام علي بن المديني فقد قال: "الحديث صحيح ولا يحفظ إلا من طريق عكرمة بن عمار وسماك من أهل اليمامة ومسكنه الكوفة"[2]، الراجح أن يعقوب أراد بتحسينه للحديث أنه صحيح عنده.

أقول: هذه الأحاديث التي وصفها بأنها حسان قد وجدت كلها أحاديث صحاح ثابت وهو بهذا يشبه شيخه علي بن المديني، فهما لا يقصدان بإطلاقهما الحسن بالمعنى الاصطلاحي كما نسب ذلك الحافظ ابن حجر لهما.

الفرع الثالث: المراد بالحسن عند أبي عبد الله البخاري.

لقد قال ابن حجر أن البخاري أخذ استعماله في الحكم على الأحاديث بالحسن بالمعنى الاصطلاحي من شيخه ابن المديني، وذكر حديثين على ذلك في كتابه "النكت" مدللا على دعواه، ستأتي مناقشة الحديثين مع بقية الأحاديث التي حكم البخاري عليها بالحسن، والتي أكثرها في كتابي "العلل الكبير" و"الجامع" لتلميذه الإمام الترمذي، والتي أعرف من خلالها مراد البخاري بالحسن.

الحديث الأول: قال ابن حجر: "ما ذكر الترمذي في العلل الكبير أنه سأل البخاري عن أحاديث التوقيت في المسح على الخفين، فقال البخاري: "حديث صفوان بن عسال صحيح، وحديث أبي بكرة -رضي الله عنه-حسن"، وحديث صفوان الذي أشار إليه موجود في شرائط الصحة.

[1]- ينظر: مسند عمر ابن الخطاب، يعقوب ابن شيبة (ص 56 و57).

[2]- مسند الفاروق، لابن كثير الدمشقي (2/ 584).

وحديث أبي بكرة الذي أشار إليه رواه ابن ماجة[1] من رواية المهاجر أبي مخلد عن عبد الرحمن بن أبي بكرة عن أبيه-رضي الله عنه-به، والمهاجر قال وهيب: إنه كان غير حافظ.

وقال ابن معين: "صالح"، وقال الساجي: "صدوق".

وقال أبو حاتم: "لين الحديث يكتب حديثه".

فهذا على شرط الحسن لذاته، كما تقرر.

وإن كان ابن حبان أخرجه في صحيحه، فذاك جري على قاعدته في عدم التفرقة بين الصحيح والحسن، فلا يعترض به"[2].

هذا كلام الحافظ ابن حجر، والجواب عليه فيما يأتي:

أولا: أن جميع كتب السنة المعروفة رووا الحديث عن عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي، حدثنا المهاجر أبو مخلد عن عبد الرحمان بن أبي بكرة عن أبيه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم[3]، ندرس الآن حال رجال السند:

- عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي: احتج به البخاري في صحيحه والراجح أنه ثقة[4]، إلا أنه اختلط في آخر عمره قبل وفاته بثلاث سنين، قال العقيلي: "حدثنا الحسين بن عبد الله الذراع،

---

[1]- حديث: عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه «رخص للمسافر إذا توضأ ولبس خفيه، ثم أحدث وضوء، أن يمسح ثلاثة أيام ولياليهن، وللمقيم يوما وليلة»، أخرجه اب ماجة، في كتاب الطهارة وسننها، باب ما جاء في التوقيت في المسح للمقيم والمسافر، ر.ح: 556، (1/ 184).

[2]- النكت على كتاب ابن الصلاح، ابن حجر (1/ 427 و428).

[3]- سأذكرها على سبيل الاختصار: أخرجه الشافعي في مسنده (1/ 42)، والبن أبي شيبة في المصنف (1/ 179)، ابن الجارود في المنتقى (ص 87).ابن خزيمة في صحيحه (ص 192)، ابن حبان في صحيحه (4/ 157)، والدارقطني في سننه (1/ 377 و357)، وعيرها.

[4]- ينظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال، يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج، جمال الدين ابن الزكي أبي محمد القضاعي الكلبي الْمِزِّيّ، تحق: د. بشار عواد معروف (ط:1، بيروت لبنان، ن: مؤسسة الرسالة، 1400هـ/ 1980م)، (18/ 503- 508).

حدثنا أبو داود قال: تغير جرير بن حازم، وعبد الوهاب الثقفي، فحُجِب الناس عنهم"[1]، وحديثه الذي نحن بصدده حُمِل عنه قبل اختلاطه جزما، لأن ممن حدث به عبد الوهاب الثقفي يحي بن معين وقد نص على أن عبد الوهاب اختلط بأخرة[2]، وعبد الوهاب قد صرح سماعه من المهاجر كما هو ظاهر في الروايات الكثيرة عنه لهذا الحديث.

– المهاجر بن أبو مخلد مولى أبي بكرة: قد مر معنا قبل قليل ذكر ابن حجر لقول العلماء في حال المهاجر فاختلفت أقوالهم بين من يوثقه كيحي بن معين والساجي، وبين من يضعفه كوهيب بن خالد وأبو حاتم الرازي، ولكن لا ننسى جمع من العلماء قد رووا حديث في مصنفاتهم، كالبخاري حسن حديثه، والشافعي صحح حديثه وكذلك ابن خزيمة وابن حبان والخطابي، وابن الجارود احتج به بحديثه في كتابه "المنتقى"، فتصحيح هؤلاء تقوية لحال المهاجر.

– عبد الرحمان بن أبي بكرة الثقفي البصري: احتج به البخاري في صحيحه بحديثه عن أبيه[3]، ونص على سماعه من أبيه في تاريخه[4]، وقال العجلي بصري تابعي ثقة[5]، وهو ثقة بدون خلاف[6].

أقول: ترجيح ابن حجر أن الحديث حسن لذاته فيه نظر، كان عليه أن يقول صحيح لغيره، لأن للحديث شواهد قوية، وقد تبين بالاعتبار أن حديثه ذاك قد حفظه ولم يخطئ فيه أو يُخالف، فهو صحيح لذاته لأنه من المسلم أن ليس كل حديث المهاجر فيه وهم، فما المانع من تصحيح حديثه الذي لا وهم فيه.

[1]– الضعفاء الكبير، أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي المكي، تحق: عبد المعطي أمين قلعجي (ط:1، بيروت لبنان، ن: دار المكتبة العلمية، 1404هـ/ 1984م)، (3/ 75).

[2]– ينظر: سير أعلام النبلاء، للذهبي (8/ 22).

[3]– ينظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للحافظ المزي (17/ 5).

[4]– التاريخ الكبير، للبخاري (5/ 260).

[5]– تاريخ الثقات، أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلى الكوفي(ط:1، لا.م، ن: دار الباز، 1405هـ/ 1984م)، (ص289).

[6]– ينظر: تهذيب التهذيب، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ط:1، الهند، ن: مطبعة دائرة المعارف النظامية، 1326هـ) (6/ 148).

قال خالد الدريس عقب دراسة الحديث: "وأغلب ظني أن البخاري عندما رأى حديث عندما رأى حديث المهاجر محفوظا من ناحية المتن من وجوه أخرى صحيحة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأن السند يرويه عبد الرحمان بن أبي بكرة وهو ثقة جليل، والراوي عنه رجل من مواليهم يبعد جدا أن يخطئ في السند لأنه عن أناس يعرفهم جيدا وهما عبد الرحمان ووالده فكيف لا يحفظ اسميهما؟! حسن الحديث ويقصد بذلك أنه محفوظ صحيح"[1].

ثانيا: أن في نقل ابن حجر لعبارة الترمذي فيه إخلال من وجهين:

1- أن الترمذي قال في العلل الكبير: "سألت محمدا فقلت: أي الحديث عندك أصح في التوقيت في المسح على الخفين؟ قال: حديث صفوان بن عسال، وحديث أبي بكرة حسن"[2].

ونقل هذا النص نفسه البيهقي سننه[3]، والزيلعي في نصب الراية[4].

وهنا يتبين الفرق بين ما قاله الترمذي في العلل ونقله عنه البيهقي والزيلعي، وبين ما نقله ابن حجر، إذ يترجح ما قاله الترمذي في كتابه، ويؤيده النقل السابق عن البيهقي والزيلعي، فزياد ابن حجر حديث صفوان بن عسال صحيح تعود لأمرين: إما أن يكون سهوٌ منه في نقل كلام الترمذي حتى أخطأ، إما أن يكون نقل ما فهمه من جواب البخاري للترمذي، وهذا مجانب للصواب وقد بينته قبل قليل.

الحديث الثاني: قال ابن حجر: "وذكر الترمذي أيضا في الجامع أنه سأله عن حديث شريك بن عبد الله النخعي، عن أبي إسحاق، عن عطاء بن أبي رباح عن رافع بن خديج رضي الله عنه قال: أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «**من زرع في أرض قوم بغير إذنهم فليس له من الزرع شيء وله نفقته**»، وهو من أفراد شريك عن أبي إسحاق، قال البخاري: هو حديث حسن، انتهى.

---

[1]- الحديث الحسن لذاته ولغيره، خالد الدريس (2/ 523 و524).

[2]- علل الترمذي الكبير، محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى، تحق: صبحي السامرائي وأبو المعاطي النوري ومحمود خليل الصعيدي (ط:1، بيروت لبنان، ن: مكتبة النهضة العربية، 1409هـ)، (ص 54).

[3]- السنن الكبرى، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي، تحق: محمد عبد القادر عطا (ط:3، بيروت لبنان، ن: دار الكتب العلمية، 1424 هـ/ 2003 م)، ر.ح: 1310، (1/ 415).

[4]- نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية ، للزيلعي (1/ 168).

وتفرد شريك بمثل هذا الأصل عن أبي إسحاق مع كثرة الرواة عن أبي إسحاق مما يوجب التوقف عن الاحتجاج به، لكنه اعتضد بما رواه الترمذي أيضا من طريق عقبة بن الأصم، عن عطاء بن رافع رضي الله عنه فوصفه بالحسن لهذا"[1].

وسأذكر هنا سؤال الترمذي لشيخه البخاري في العلل الكبير: "سألت محمدا عن هذا الحديث فقال: هو حديث شريك الذي تفرد به عن أبي إسحاق، قال محمد: وحدثنا معقل بن مالك، عن عقبة بن الأصم، عن عطاء قال: حدثنا رافع بن خديج بهذا الحديث، ومعقل بن مالك بصري"[2].

ويختلف جواب البخاري للترمذي في "العلل الكبير" على جواب البخاري له في "الجامع"، وذلك راجع لاختلاف النسخ من كتاب الترمذي في الجامع، وذلك في قوله حديث حسن أو حديث حسن صحيح ونحو ذلك، وقد نبه على ذلك ابن الصلاح[3] وغيره.

وقبل معرفة مراد البخاري بالحسن في هذا الحديث، يجب أن نذكر ترجمة لشريك بن عبد الله النخعي.

فأكثر أئمة النقاد على أنه سيء الحفظ، وأنه اختلط حين ولي القضاء، منهم صالح بن محمد جزرة قال فيه: صدوق، ولما ولي القضاء اضطرب حفظه وقل[4].

لكن ورد ما يدل على قوة بعض حديثه، فقد ذكر الإمام أحمد عندما سأل عن أصحاب أبي إسحاق السبيعي المثبتين؟ فقال: "شعبة وسفيان الثوري وشريك حسن الرواية عن أبي إسحاق"[5]،

---

[1]- النكت على كتاب ابن الصلاح، ابن حجر (1/ 428 و429).

[2]- العلل الكبير، للترمذي، ر.ح: 377، (ص 211).

[3]- ينظر: مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث (ص 36).

[4]- إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، مغلطاي بن قليج بن عبد الله البكجري المصري الحكري الحنفي، أبو عبد الله، علاء الدين، تحق: أبو عبد الرحمن عادل بن محمد وأبو محمد أسامة بن إبراهيم (ط:1، لا.م، ن: دار الفاروق الحديثية، 1422هـ/ 2001م)، (6/ 245- 250).

[5]- العلل ومعرفة الرجال، برواية المروذي، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، تحق: صبحي البدري السامرائي (ط:1، الرياض السعودية، ن: مكتبة المعارف، 1409هـ)، (ص 41).

ونص أيضا على أنه سمع من أبي إسحاق قديما[1]، وقال: "شريك عن أبي إسحاق كان ثبتا فيه"[2]، وقال المروزي عن أحمد: شريك أحسن الرواية عن أبي إسحاق السبيعي[3].

فقد نقل أحمد "أن إنسانا قال لشريك: ما أكثر حديثك عن أبي إسحاق فقال وددت إني كتبت نفسه وكان يتلهف عليه"[4]، وقال عليُّ بن المديني: "إن شريكا قال: صليت مع أبي إسحاق ألف غداة"[5].

والظاهر من سياق البخاري للسند الثاني أنه يريد به إثبات أن للحديث أصلا عن عطاء بن رافع وأنه محفوظ، وأن شريكا وإن تفرد به عن أبي إسحاق فقد توبع على أصل الحديث، ثم إن شريكا كان من الأثبات في حديث أبي إسحاق، وكان مكثرا عنه، والمكثر عن شيخ يحتمل له أن يغرب على غيره من أصحاب ذلك الشيخ، ولعله لهذه الملازمة وهذا الحرص الشديد على حديث أبي إسحاق كان يتقن حفظ حديثه أكثر من غيره، ومثل ذلك قال مسلم: "إن حماد بن مسلمة أثبت الناس في ثابت البناني، وهو إذا روى عن غيره يخطئ كثيرا"[6]، مما يدل على أن شريكا قد حفظ هذا الحديث أن نحوا من عشرين راويا، قد رووا عنه هذا الحديث ولم يختلفوا عليه، والغالب أن سماعهم لم يكن في مجلس واحد لاختلاف أعمارهم وبلدانهم، فاتفاقهم يدل على أن شريك قد ضبط هذا الحديث وحفظه[7].

[1]- ينظر: المعرفة والتاريخ، يعقوب ابن أبي شيبة (2/ 167).

[2]- العلل ومعرفة الرجال، برواية ابنه، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، ر.ح: 348، (1/ 152).

[3]- إكمال التهذيب لمغلطاي (6/ 247).

[4]- العلل ومعرفة الرجال، برواية عبد الله ابن أحمد ابن حنبل، ر.ح: 348، (1/ 251).

[5]- تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (9/ 285).

[6]- التمييز، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري، تحق: د. محمد مصطفى الأعظمي (ط:3، المملكة العربية السعودية، ن: مكتبة الكوثر، 1410هـ)، ر.ح: 101، (ص 217).

[7]- ينظر: آراء المحدثين في الحديث الحسن لذاته ولغيره، د/ خالد بن منصور الدريس، رسالة دكتوراه في جامعة أم القرى، بتقدير ممتاز مع التوصية بالطباعة، (ط:1، الرياض السعودية، ن: دار أضواء السلف، 1436هـ/ 2005م)، (ص 607 و608).

مراد البخاري بالحسن في هذا الحديث، الثابت الصحيح، وذكره للطريق الثاني من باب التأكيد لرواية شريك، وأما قول ابن حجر أنه قصد بالحسن المعنى الاصطلاحي فيه نظر، لأمور منها:

1- حديث شريك عن أبي إسحاق أقوى وأثبت أحاديث شريك، بصريح كلام أحمد بن حنبل الذي سبق ذكره.

2- أن شريكا مكثر عن أبي إسحاق مع تثبته في الرواية عنه، والمكثر يحتمل تفرده.

3- أن حديث شريك هذا تابعه عليه عقبة بن الأصم، وكذلك قيس بن الربيع[1] على روايته لهذا الحديث عن أبي إسحاق، وعدم ذكر البخاري لمتابعة قيس بن الربيع، لأنه لا يعتد برواية قيس لسوء رأيه فيه فقد قال: "أنا لا أكتب حديث قيس بن الربيع ولا أروي عنه"[2].

الحديث الثالث: قال الترمذي: "حدثنا قتيبة، حدثنا سفيان، عن عمرو بن دينار، عن عطاء، عن صفوان بن يعلى، عن أبيه، سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ على المنبر ﴿وَنَادَوْاْ يَٰمَٰلِكُ﴾ [الزخرف: 77] "، سألت محمدا عن هذا الحديث فقال: هو حديث حسن، وهو حديث ابن عيينة الذي ينفرد به"[3].

هذا الحديث أخرجه البخاري في صحيحه[4]، قال: حدثنا علي بن عبد الله، حدثنا سفيان...، وفي موضع آخر[5] قال: حدثنا قتيبة بن سعيد، حدثنا سفيان...، وفي موضع آخر[6] قال: حدثنا حجاج بن منهال، حدثنا سفيان بن عيينة...، كلهم عن سفيان بن عيينة.

---

[1]- أخرجه البيهقي في سننه الكبرى، ر.ح: 11743، (6/ 225)، الخراج، أبو زكرياء يحي بن آدم بن سليمان القرشي بالولاء، الكوفي الأحول (ط:2، لا.م، ن: المطبعة السلفية، 1384هـ)، ر.ح: 296 (ص 90).

[2]- العلل الكبير للترمذي (ص 379).

[3]- المصدر نفسه، ر.ح: 143، (ص 88).

[4]- أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب بدأ الخلق، في باب إذا قال أحدكم: آمين والملائكة في السماء، آمين فوافقت إحداهما الأخرى، غفر له ما تقدم من ذنبه، ر.ح: 3230 (115/4).

[5]- أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب بدأ الخلق، في باب صفة النار، وأنها مخلوقة ، ر.ح: 3266 (4/ 121).

[6]- أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب تفسير القرآن، في باب قوله: {ونادوا يا مالك ليقض علينا ربك، قال: إنكم ماكثون} [الزخرف: 77]، ر.ح: 4819 (6/ 130).

وهذا الحديث صححه بإخراجه له في صحيحه وحكم عليه بالحسن، فهذا دليل قوي على أنه أراد بالحسن هنا صحة الحديث، وقد اتفق معه الإمام مسلم في تصحيحه[1].

الحديث الرابع: قال أبو عيسى: "وسألت محمدا عن حديث أحمد بن حنبل عن غندر ، عن شعبة ، عن حبيب بن الشهيد ، عن ثابت ، عن أنس ، «**أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى على قبر بعد ما دفن**»، فقال: هو حديث حسن"[2].

رجال السند: غندر محمد بن جعفر، هو ثقة أثبت الناس في شعبة احتج به البخاري وأخرج له عن شعبة[3]، وشعبة إمام لا يسأل عنه، وحبيب بن الشهيد ثقة ثبت الاتفاق وقد احتج به البخاري في صحيحه[4]، وثابت البناني ثقة ثبت في الصحابي أنس بن مالك[5].

هذا الحديث صححه مسلم[6] وابن حبان[7]، وقصد البخاري من تحسينه له أنه صحيح محفوظ من حديث ثابت، وهذا ظاهرا بجلاء من حال رجال السند فجميعهم من كبار الثقات.

وفي الأخير أقول: في ملخص مراد البخاري عند إطلاقه الحسن على الحديث الصحيح، كغيره من أئمة الحديث في عصره كعلي بن المديني ويعقوب بن شيبة وغيرهما، وإلى هذا ذهب الدكتور خالد الدريس قال: والقول الذي أختاره وأرجحه أن الحديث عند البخاري هو الحديث المحفوظ الثابت الذي هو في حكم الصحيح[8].

---

[1]- أخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الجمعة، في باب تخفيف الصلاة والخطبة، ر.ح: 871 (2/ 594).

[2]- العلل الكبير للترمذي، ر.ح: 253 (ص 146).

[3]- ينظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للحافظ المزي (25/ 5- 10).

[4]- ينظر: المصدر نفسه (5/ 378- 380).

[5]- ينظر: المصدر نفسه (4/ 342- 349).

[6]- أخرجه مسلم في صحيحه، في كتاب الجنائز، في باب الصلاة على القبر، ر.ح: 955 (2/ 659).

[7]- أخرجه ابن حبان في صحيحه، في فصل الصلاة على الجنائز، في ذكر الإباحة لمن فاتته الصلاة على الجنازة أن يصلي على قبر المدفون، ر.ح: 3084 (7/ 353).

[8]- ينظر: الحديث الحسن لذاته ولغيره، خالد الدريس (2/ 687).

الفرع الرابع: أولوية ذكر الترمذي للحديث الحسن بالمعنى الاصطلاحي.

الترمذي عندما ذكر تعريف الحديث الحسن في كتاب "العلل الصغير" لم ينسب التعريف لأحدٍ من الأئمة المتقدمين، نسبه لنفسه حيث قال: "وما **ذكرنا** في هذا الكتاب حديث حسن فإنما **أردنا** به حسن إسناده عندنا كل حديث يروى لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب ولا يكون الحديث شاذا ويروى من غير وجه نحو ذاك فهو **عندنا** حديث حسن"[1]، إذ لو سبقه إليه أحد لذكره، كما فعل في الحديث الغريب، فقال: "وما ذكرنا في هذا الكتاب حديث غريب فإن **أهل الحديث** يستغربون الحديث لمعان..."[2].

قال ابن سيد الناس[3]: "ولم يذكر الترمذي في التعريف به ما ذكر حاكيًا عن غيره، ولا مشيرًا إلى أنه هو الاصطلاح المفهوم من كلام مَن تقدمه، بل ذَكر مَا ذَكر مِن ذلك حاكيًا عن مصطلحه مع نفسه في كتابه الجامع"[4].

وأما قول ابن حجر في النكت: "أن استمداد الترمذي لذلك إنما هو من البخاري ولكن الترمذي أكثر منه وأشاد بذكره وأظهر الاصطلاح فيه فصار أشهر به من غيره"[5]، مع أنَّ تخصيص ابن حجر أنَّ الترمذي أخذ ذلك عن البخاري فيه نظر، إلا أن الترمذي فعلا شهر المعنى الاصطلاحي، فالمعنى الذي ذكره الترمذي لا شك أنه كان عند من تقدمه من النقاد ولا يلزم أنّه هو معنى الحسن فقط، أما أنه موجود فموجود، وشهَّره الترمذي ، وهذا ما قرره غير واحد كذلك كابن تيمية وغيره، وقد أثبتنا

---

[1]- العلل الصغير، محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى، تحق: أحمد محمد شاكر وآخرون (لا.ط، بيروت لبنان، ن: دار إحياء التراث العربي، د.ت)، (ص 758).

[2]- المصدر نفسه (ص 758).

[3]- محمد بن محمد بن محمد بن أحمد، ابن سَيِّد الناس، اليعمري الربعي، أبو الفتح، فتح الدين: مؤرخ، عالم بالأدب. من حفاظ الحديث، له شعر رقيق. أصله من إشبيلية، مولده في القاهرة سنة 671هـ، ووفاته فيها سنة 734هـ، من تصانيفه (عيون الأثر في فنون المغازي والشمائل والسير، وبشرى اللبيب في ذكرى الحبيب قصيدة، وتحصيل الإصابة في تفضيل الصحابة، والنفح الشذي في شرح جامع الترمذي، وغيرها). ينظر: الأعلام للزركلي (7/ 34).

[4]- النفح الشذي في شرح جامع الترمذي، محمد بن محمد بن محمد بن أحمد، ابن سيد الناس، اليعمري الربعي، أبو الفتح، فتح الدين، تحق: د/ أحمد معبد عبد الكريم (ط:1، الرياض المملكة العربية السعودية، ن: دار العاصمة، 1409هـ)، (1/ 196-205).

[5]- النكت على كتاب ابن الصلاح، ابن حجر (1/ 129).

من قبل أن البخاري يطلق الحسن، ويريد الصحيح، وأما الحسن عند الترمذي، فيطلقه على الحديث الضعيف الذي ليس فيه وهن شديد إذا تعددت طرقه، فشتان بين الإطلاقين بين التلميذ وشيخه.

أما بالنسبة لاختيار السيوطي في هذه المسألة فهو ما ذكره ابن حجر في هذه المسألة، وقد تقدَّم مناقشة ذلك، في أن الترمذي أول من ذكر الحديث الحسن بالمعنى الاصطلاحي، والسيوطي ذكر الحافظ ابن حجر دون تعقب له، كأنه أقره على ذلك[1].

[1]- ينظر: البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر، السيوطي (3/ 1046- 1052).

المطلب الثاني: مراد إطلاق الإمام الترمذي في جامعه "حديث حسن صحيح".

لقد تنوعت أحكام الإمام الترمذي على الأحاديث في جامعه، فكانت محل بحث لدى علماء الحديث قديما وحديثا، لمعرفة درجة أحاديثه في جامعه، ليسهلوا الاستدلال بها عند لفقهاء، وللعمل بها لدى عامة الناس، لذا سأتطرق في هذا المطلب إلى معرفة مراد الترمذي بالحديث الحسن أولا، ثم عرض تفسيرات العلماء قبل السيوطي لمعنى "حسن صحيح" عامة، ومناقشة اختيارات السيوطي فيه خاصة، ثم أعرج في الأخير إلى المذهب في مراد الترمذي من "حديث حسن صحيح".

الفرع الأول: مراد أبي عيسى الترمذي بالحسن.

قبل أن معرفة معنى حسن صحيح عند الترمذي، ينبغي أن نعلم مراده بالحديث الحسن، حيث قال: "كل حديث يروى لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب ولا يكون الحديث شاذا ويروى من غير وجه نحو ذاك فهو عندنا حديث حسن"[1]، وهذه المسألة لم يعطها السيوطي رحمه الله اهتماما كبيرا، فكان مجرد ناقل لتعريف الحسن من زمن الترمذي إلى أن استقر عند ابن حجر مع بعض الانتقادات، وقد قسم ابن الصلاح الحديث الحسن إلى قسمين: فجعل القسم الأول تعريف الترمذي للحسن، والقسم الثاني تعريف الخطابي للحسن.

قال ابن الصلاح: "أحدهما هو الحديث الذي لا يخلو رجال إسناده من مستور لم تتحقق أهليته، غير أنه ليس مغفلا كثير الخطأ فيما يرويه، ولا هو متهم بالكذب في الحديث، أي لم يظهر منه تعمد الكذب في الحديث ولا سبب آخر مفسق، ويكون متن الحديث مع ذلك قد عرف بأن روي مثله أو نحوه من وجه آخر أو أكثر حتى اعتضد بمتابعة من تابع راويه على مثله، أو بما له من شاهد، وهو ورود حديث آخر بنحوه، فيخرج بذلك عن أن يكون شاذا ومنكرا، وكلام الترمذي على هذا القسم يتنزل"[2].

[1]- العلل الصغير، للترمذي (ص 758).

[2]- مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث (ص 31).

وقيده ابن حجر بالحسن لغيره فقال: "ومتى توبع سيء الحفظ بمعتبر، وكذا المستور، والمرسل، والمدلس: صار حديثهم حسنا لا لذاته، بل بالمجموع"[1].

وقد اقترح الدكتور خالد الدريس تعريف له: "هو كل حديث غير شديد الضعف، يروى من وجه آخر فأكثر، ولا يكون مخالفا لما هو أقوى منه.

وقال بعده شرحا لتعريفه: فقولنا "غير شديد الضعف" خرج به ما سنده متهم بالكذب أو مفسق، ودخل فيه الحديث المرسل والمنقطع والذي يرويه سيئ الحفظ والمجهول، وقولنا "ولا يكون مخالفا لما هو أقوى منه" خرج به الشاذ والمنكر"[2].

الفرع الثاني: مناقشة اختيارات السيوطي في معنى "حسن صحيح" عند الترمذي.

وبعد أن عرفنا مراد الترمذي بالحسن هو الحسن لغيره على الراجح من أقوال أهل العلم، نتجه الآن إلى معرفة "حسن صحيح" عنده، هذه العبارة المركبة ارتبك العلماء في معناها واستشكلوها بدء من ابن الصلاح فقال: "في قول الترمذي وغيره"[3] هذا حديث حسن صحيح " إشكال، لأن الحسن قاصر عن الصحيح، كما سبق إيضاحه، ففي الجمع بينهما في حديث واحد جمع بين نفي ذلك القصور وإثباته"[4].

سأتناول في مسألة معنى "حسن صحيح" عند الترمذي إلى عرض تفسيرات العلماء من لدن ابن الصلاح إلى عصر السيوطي دون طول مناقشة، وسأخص بالمناقشة اختاريّ السيوطي في تفسير معنى حسن صحيح عند أبو عيسى، وبعد المناقشة سأذكر القول الراجح في المسألة بإذن الله.

---

[1]- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني، تحق: أ. د/ عبد الله بن ضيف الله الرحيلي (ط:2، المدينة المنورة السعودية، د.ن، 1429هـ/ 2008م)، (ص 202).

[2]- الحديث الحسن لذاته ولغيره، د/ خالد الدريس (ص 2088).

[3]- قال الحافظ ابن حجر: قول ابن الصلاح "الترمذي وغيره" عنى بالغير البخاري. ينظر: النكت على كتاب ابن الصلاح، ابن حجر (1/ 74)، ودليل ذلك، قال الزركشي: في حديث معاذ (فيم يختصم الملأ الأعلى)، قال الترمذي في الجامع: سألت محمد بن إسماعيل عن هذا الحديث فقال هذا حديث حسن صحيح، ينظر: النكت على مقدمة ابن الصلاح، الزركشي (1/ 368 و369).

[4]- مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث (ص 39).

التفسير الأول: قال ابن الصلاح: "وجوابه أن ذلك راجع إلى الإسناد، فإذا روي الحديث الواحد بإسنادين: أحدهما إسناد حسن، والآخر إسناد صحيح استقام أن يقال فيه: إنه حديث حسن صحيح، أي إنه حسن بالنسبة إلى إسناد، صحيح بالنسبة إلى إسناد آخر"[1].

تعقبه ابن دقيق العيد في الاقتراح: "يرد عليه الأحاديث التي قيل فيها حسن صحيح مع أنه ليس لها إلا مخرج واحد ووجهة واحدة وإنما يعتبر اختلاف الأسانيد بالنسبة إلى المخارج، وهذا موجود في كلام أبي عيسى الترمذي في مواضع يقول هذا حديث حسن صحيح لا نعرفه إلا من هذا الوجه أو لا نعرفه إلا من حديث فلان"[2].

التفسير الثاني: وقال أيضا: "على أنه غير مستنكر أن يكون بعض من قال ذلك أراد بالحسن معناه اللغوي، وهو: ما تميل إليه النفس ولا يأباه القلب، دون المعنى الاصطلاحي الذي نحن بصدده"[3].

رد عليه ابن سيد الناس هذا التفسير وذلك لأن كل حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم حسن سواء كان في الأحكام أو الرقائق أو غيرهما[4].

التفسير الثالث: هو للحافظ ابن دقيق العيد قال: "أنه لا يشترط في الحسن قيد القصور عن الصحيح وإنما يجيئه القصور ويفهم ذلك فيه إذا اقتصر على قوله حسن، فالقصور يأتيه من قيد الاقتصار لا من حيث حقيقته وذاته.

وشرح هذا وبيانه:

إن ههنا صفات للرواة تقتضي قبول الرواية ولتلك الصفات درجات بعضها فوق بعض كالتيقظ والحفظ والإتقان مثلا فوجود الدرجة الدنيا كالصدق مثلا وعدم التهمة بالكذب لا ينافيه وجود ما هو أعلى منه كالحفظ والإتقان.

---

[1]- مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث (ص 39).

[2]- الاقتراح في بيان الاصطلاح، تقي الدين أبو الفتح محمد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري، المعروف بابن دقيق العيد (لا.ط، بيروت لبنان، ن: دار الكتب العلمية، د.ت)، (ص 10).

[3]- مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث (ص 39).

[4]- النفح الشذي في شرح جامع الترمذي، محمد بن محمد بن محمد بن أحمد، ابن سيد الناس، اليعمري الربعي، أبو الفتح، فتح الدين، (1/ 285).

فإذا وجدت الدرجة العليا لم يناف ذلك وجود الدنيا كالحفظ مع الصدق فيصح أن يقال في هذا أنه حسن باعتبار وجود الصفة الدنيا وهي الصدق مثلا صحيح باعتبار الصفة العليا وهي الحفظ والإتقان.

ويلزم على هذا أن يكون كل صحيح حسنا، يلتزم ذلك ويؤيده ورود قولهم هذا حديث حسن في الأحاديث الصحيحة وهذا موجود في كلام المتقدمين"[1].

خلاصة تفسير: أنه لا يرى فرق بين درجة فرق بين الصحيح والحسن.

رد عليه البقاعي فقال: "إن كان الضبط الذي في راوي الحسن هو عين الضبط الذي في راوي الصحيح، فالجواب مسلم، وإن كان غيره – وهو الحق – فليس جوابا صحيحا، فإن الضبط الذي في راوي الحسن مشترط فيه القصور، والذي في راوي الصحيح مشترط فيه التمام، فهما حقيقتان مختلفتان"[2].

التفسير الرابع: ذهب بعض العلماء إلى احتمال أن الترمذي يقول ذلك باعتبار اختلاف النقاد في الحكم على السند كأن يكون الراوي عند أحد النقاد في مرتبة الصحيح، وعند غيره دون ذلك[3].

اعترض على هذا التفسير بما يلي:

1- لو أراد ذلك لأتى بالواو التي هي للجمع فيقول: حسن وصحيح، أو أتى بأو التي هي للتخيير أو التردد فيقول: حسن أو صحيح[4].

[1]- الاقتراح في بيان الاصطلاح، ابن دقيق العيد (ص 11).

[2]- النكت الوفية بما في شرح الألفية، برهان الدين البقاعي (1/ 298).

[3]- ينظر: النفح الشذي في شرح جامع الترمذي، لابن سيد الناس (1/ 287)، والنكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي (2/ 480)، والنكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (1/ 477).

[4]- النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (1/ 433).

2- هناك أحاديث لم تختلف أنظار النقاد في تعديل رواتها وقد قال فيها الترمذي: "حسن صحيح"[1]، مثل مرويات مالك عن نافع عن ابن عمر[2] هي السلسلة الذهبية عند المحدثين.

التفسير الخامس: هو للحافظ ابن كثير قال فيه: "والذي يظهر لي: أنه يشرب الحكم بالصحة على الحديث كما يشرب الحسن بالصحة، فعلى هذا يكون ما يقول فيه " حسن صحيح " أعلى رتبة عنده من الحسن، ودون الصحيح، ويكون حكمه على الحديث بالصحة المحضة أقوى من حكمه عليه بالصحة مع الحسن"[3].

اعترض عليه بما يلي:

1- يلزم على هذا القول أن لا يكون في كتاب الترمذي صحيح إلا قليلا لقلة اقتصاره على قوله: "هذا صحيح" وأكثر ما يعبر عن الصحة بقوله: "حسن صحيح"[4].

2- يجمع الترمذي بين الحسن والصحة في غالب الأحاديث الصحيحة المتفق على صحتها، والتي أسانيدها في أعلى درجات الصحة كمالك عن نافع عن ابن عمر، والزهري عن سالم عن أبيه، ولا يكاد يفرد الصحة إلا نادرا، وليس بأقوى مما جمع فيه بين الصحة والحسن[5].

3- في هذا القول خرق لاجتماع المحدثين واتفاقهم، إذ يلزم منه إثبات قسم ثالث بين الصحيح والحسن ولا قائل بذلك[6].

---

[1]- النفح الشذي في شرح جامع الترمذي لابن سيد الناس (1/ 287).

[2]- ينظر: سنن الترمذي، في كتاب الزكاة، باب ما جاء في صدقة الفطر، ر.ح: 676 (2/ 54)، وفي كتاب الطلاق واللعان، في باب ما جاء في اللعان، ر.ح: 1203 (2/ 499)، وفي كتاب اللباس، في باب ما جاء في كراهية جر الإزار، ر.ح: 1730 (3/ 275).

[3]- الباعث الحثيث إلى اختصار علوم الحديث، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي، تحق: أحمد محمد شاكر (ط:2، بيروت لبنان، ن: دار الكتب العلمية، د.ت) (ص 43 و44).

[4]- النكت على مقدمة ابن الصلاح، للزركشي (2/ 479).

[5]- شرح علل الترمذي، للإمام العلامة الحافظ عبد الرحمان بن أحمد بن رجب الحنبلي، تحق: نور الدين عتر (ط:1، دمشق، دار الملاح، د.ت)، (1/ 393).

[6]- ينظر: النكت على كتاب ابن الصلاح، لابن حجر (1/ 477).

التفسير السادس للإمام السيوطي الذي مركز بحثي في هذه المسألة:

قال السيوطي في آخر بحثه في المسألة مبرزا ما رجح عنده: "ظهر لي توجيهان آخران: **أحدهما**: أنّ المراد حسن لذاته صحيح لغيره، **والآخر**: أن المراد حسن باعتبار إسناده، صحيح أي أنه أصح شيء ورد في الباب، فإنه يقال: أصح ما ورد كذا وإن كان حسنًا أو ضعيفًا، والمراد أرجحه أو أقله ضعفًا"[1].

مناقشة الاختيار الأول: يقتضي هذا القول كل حديث يطلق عليه حسن صحيح هو حسن لذاته، وهذا غير صواب، لأن هناك أحاديث أطلق عليها حسن صحيح على الأحاديث الصحيحة المتفق عليها، كمالك عن نافع عن عمر[2]، والزهري عن سالم عن أبيه[3]، وهما سلسلتان ذهبيتان، وأمثلة ذلك في جامعه منها:

1-حدثنا إسحاق بن موسى الأنصاري قال: حدثنا معن قال: حدثنا مالك، عن نافع، عن عبد الله بن عمر، «**أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض زكاة الفطر من رمضان صاعا من تمر، أو صاعا من شعير على كل حر أو عبد، ذكر أو أنثى من المسلمين**» هذا حديث ابن عمر حديث حسن صحيح[4].

2-حدثنا إسحاق بن موسى الأنصاري قال: حدثنا معن قال: حدثنا مالك، عن نافع، عن ابن عمر، «**أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الشغار**» هذا حديث حسن صحيح[5].

3- حدثنا ابن أبي عمر قال: حدثنا سفيان قال: حدثنا الزهري، عن سالم، عن أبيه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**لا حسد إلا في اثنتين: رجل آتاه الله مالا فهو ينفق منه آناء الليل**

[1]- البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر، السيوطي (3/ 1241- 1243).

[2]- ينظر: النكت على مقدمة ابن الصلاح، الزركشي، ر.ح: 32، (1/ 140).

[3]- ينظر: النكت على كتاب ابن الصلاح، ابن حجر (1/ 257).

[4]- أخرجه الترمذي في سننه، في كتاب الزكاة، في باب ما جاء في صدقة الفطر،ر.ح:676، (3/ 52).

[5]- أخرجه الترمذي في سننه، في كتاب النكاح، باب ما جاء في النهي عن نكاح الشغار،ر.ح:1124، (423/3).

وآناء النهار، ورجل آتاه الله القرآن فهو يقوم به آناء الليل وآناء النهار» هذا حديث حسن صحيح[1].

4- حدثنا ابن أبي عمر، وغير واحد قالوا: حدثنا سفيان، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**لا تتركوا النار في بيوتكم حين تنامون**» هذا حديث حسن صحيح[2].

مناقشة الاختيار الثاني: أقول إن السيوطي قال أصح ما في الباب، وهنا فرق بين صحيح وأصح، إذ معنى كلمة أصح ما في الباب قد تطلق الحديث الضعيف، وفعل الترمذي خلاف ما يقول السيوطي، فقد وجدت أحاديث قال فيها الترمذي "أصح شيء في هذا الباب"، ثم يورد حديث بعده في نفس الباب ويقول "حسن صحيح"، إليك أمثلة على ذلك:

1- حدثنا أحمد بن منيع قال: حدثنا يزيد بن هارون، عن حماد بن سلمة، قال: رأيت ابن أبي رافع يتختم في يمينه، فسألته عن ذلك، فقال: رأيت عبد الله بن جعفر يتختم في يمينه، وقال: «**كان النبي صلى الله عليه وسلم يتختم في يمينه**» قال محمد بن إسماعيل: هذا أصح شيء روي عن النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الباب[3].

وقد ذكر قبله حديث حكم عليه "حسن صحيح" في نفس الباب: حدثنا محمد بن عبيد المحاربي قال: حدثنا عبد العزيز بن أبي حازم، عن موسى بن عقبة، عن نافع، عن ابن عمر، أن النبي صلى الله عليه وسلم صنع خاتما من ذهب، فتختم به في يمينه، ثم جلس على المنبر، فقال: «**إني كنت اتخذت هذا الخاتم في يميني**» ...حديث ابن عمر حديث حسن صحيح[4].

2- حدثنا قتيبة قال: حدثنا الليث، عن ابن شهاب، عن سالم، عن أبيه قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «**من ابتاع نخلا بعد أن تؤبر فثمرتها للذي باعها إلا أن يشترط**

---

[1]- أخرجه الترمذي في سننه، في كتاب البر وصلة الرحم، باب ما جاء في الحسد، ر.ح: 1936، (4/ 330).

[2]- أخرجه الترمذي في سننه، في كتاب الأطعمة، باب ما جاء في تخمير الإناء، وإطفاء السراج، والنار عند المنام، ر.ح: 1813، (4/ 264).

[3]- أخرجه الترمذي في سننه، في كتاب اللباس، باب ما جاء في لبس الخاتم في اليمين، ر.ح: 1744، (4/ 228).

[4]- أخرجه الترمذي في سننه، في كتاب اللباس، باب ما جاء في لبس الخاتم في اليمين، ر.ح: 1741، (4/227).

المبتاع، ومن ابتاع عبدا وله مال فماله للذي باعه إلا أن يشترط المبتاع» وفي الباب عن جابر وحديث ابن عمر حديث حسن صحيح،... قال محمد بن إسماعيل: حديث الزهري، عن سالم، عن أبيه، عن النبي صلى الله عليه وسلم أصح ما جاء في هذا الباب[1].

وبعد أن حكم على حديث ابن عمر بأنه حسن صحيح، قال بعده حديث الزهري، عن سالم، عن أبيه، عن النبي صلى الله عليه وسلم أصح ما جاء في هذا الباب.

3- حدثنا سويد بن نصر قال: أخبرنا عبد الله ابن المبارك قال: أخبرنا عكرمة بن عمار، عن إياس بن سلمة، عن أبيه، قال: عطس رجل عند رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا شاهد، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**يرحمك الله**»، ثم عطس الثانية، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**هذا رجل مزكوم**» «هذا حديث حسن صحيح» حدثنا محمد بن بشار قال: حدثنا يحي بن سعيد قال: حدثنا عكرمة بن عمار، عن إياس بن سلمة، عن أبيه، عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه، إلا أنه قال له في الثالثة: «**أنت مزكوم**». «هذا أصح من حديث ابن المبارك»[2].

هنا بعد أن حكم بحديث ابن المبارك عن عكرمة أنه حسن صحيح، ثم بعد ذلك ذكر حديث يحي ابن سعيد القطان عن عكرمة أنه أصح منه، وفي الباب هذا حديثين هذا المذكور آنفا، وآخر بعده حكم عليه بأنه «حديث غريب وإسناده مجهول».

الفرع الثالث: المذهب الراجح في معني "حسن صحيح" عند الترمذي.

أقول: وبعد مناقشة اختياريِّ السيوطي رحمه الله تبين بالدليل القاطع على أن السيوطي قد جانب الصواب فيهما، والرأي القوي المسألة هو جواب ابن الصلاح الأول، ووافقه عليه ابن حجر وتلميذه البقاعي، وهو الذي مال إليه نور الدين عتر، وخالد الدريس.

[1]- أخرجه الترمذي في سننه، في كتاب البيوع، باب ما جاء في ابتياع النخل بعد التأبير والعبد وله مال، ر.ح: 1244، (3/ 538).

[2]- أخرجه الترمذي في سننه، في كتاب الأدب، باب ما جاء كم يشمت العاطس، ر.ح: 2743، (5/ 84).

قال ابن الصلاح: "أن ذلك راجع إلى الإسناد، فإذا روي الحديث الواحد بإسنادين: أحدهما إسناد حسن، والآخر إسناد صحيح استقام أن يقال فيه: إنه حديث حسن صحيح، أي إنه حسن بالنسبة إلى إسناد، صحيح بالنسبة إلى إسناد آخر"[1].

قال ابن حجر: إذا كان للحديث أكثر من طريق فيكون معناه: حسن وصحيح، فإطلاق الوصفين معا على الحديث يكون باعتبار إسنادين: أحدهما صحيح، والآخر حسن، وعلى هذا فما قيل فيه: حسن صحيح فوق ما قيل فيه صحيح فقط إذا كان فردا لأن كثرة الطرق تقوي[2].

ووافقه تلميذه البقاعي على هذا الجواب فقال عقبه: "وهو الذي أرتضيه، ولا غبار عليه: وهو أن الحديث إن كان متعدد الإسناد، فالوصف راجع إلى الحديث باعتبار الإسنادين، أو الأسانيد، كأنه قيل: (حديث حسن بالإسناد الفلاني، صحيح بالإسناد الفلاني)[3]".

وتبعهم على ذلك من المعاصرين، الدكتور نور الدين عتر، في رسالته في دارسة منهج الترمذي في جامعه، حيث رجح في آخر المسألة، فقال: "والذي نراه الأرجح الأقوال وأولاها في معنى قول الترمذي حسن صحيح، هو الرأي الذي فسرها بتعدد إسناد الحديث إلى إسناد الحسن وإسناد الصحيح"[4].

وكذا الدكتور خالد الدريس، رجح بعد دراسة الأقوال في المسألة، فقال: وبما تقدم من أجوبة رأينا أن أقواها هو الجواب الأول لابن الصلاح مدعما بالتفسيرات التي ذكرها الزركشي والبقاعي وابن الوزير اليماني في ردهم على الاعتراضات الموجهة له، وهذا الجواب يأخذ بعريف الترمذي للحسن ولا يهمله، والذي هو تعدد طرق الحديث[5].

[1]- مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث (ص 39).

[2]- ينظر: نزهة النظر في شرح نخبة الفكر، لابن حجر العسقلاني (ص 79).

[3]- النكت الوفية بما في شرح الألفية، برهان الدين البقاعي (1/ 299).

[4]- الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين، د/ نور الدين عتر، (ص 191).

[5]- ينظر: الحديث الحسن لذاته ولغيره، د/ خالد الدريس (3/ 617- 620).

المطلب الثالث: مسألة هل سكوت أبي داود على الحديث في سننه يعد تحسينا له؟

ذكر أبو داود في رسالته إلى أهل مكة في وصف كتابه السنن، فقال مبينا درجة أحاديثه: "وما كان في كتابي من حديث فيه وهن شديد فقد بينته ومنه ما لا يصح سنده، ما لم أذكر فيه شيئا فهو صالح، وبعضها أصح من بعض"[1].

وسأتناول في هذا المطلب كلام العلماء في هذه المسألة المشهورة بسكوت أبي داود على الحديث في "سننه"، وقد انقسم العلماء فيها إلى فريقين؛ فريق يرى أنَّ سكوت أبي داود على الحديث يُعد تحسينا له، فريق يرى أنه لا يلزم من سكوت أبي داود أن يكون الحديث حسنا.

الفرع الأول: من يرى أن سكوت أبي داود على الحديث يعد تحسينا.

أول من صرَّح بهذا هو الحافظ ابنُ الصلاح، فقال معلقا على كلام أبي داود في الرسالة: "فعلى هذا ما وجدناه في كتابه مذكورا مطلقا، وليس في واحد من الصَّحيحين، ولا نصَّ على صحته أحدٌ ممن يميز بين الصحيح والحسن، عرفناه بأنه من الحسن عند أبي داود"[2].

وذهب إلى هذا أيضا ابن الجوزي[3] فقال: أن ماسكت عليه أبو داود، ولم يبلغ درجة الصحيح وأقره المنذري عليه في مختصره فهو حسن[4].

---

[1]- رسالة أبي داود إلى أهل مكة، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني، تحق: محمد الصباغ (ط:1، بيروت لبنان، ن: دار العربية، د.ت)، (ص 27).

[2]- مقدمة ابن الصلاح على علوم الحديث (ص 36).

[3]- أبو الفرج ابن الجوزي عبد الرحمان بن علي البغدادي، الحنبلي، الواعظ، صاحب التصانيف، ولد: سنة تسع أو عشر وخمس مائة، من كتبه (الموضوعات، ومشكل الحديث، والتحقيق في مسائل الخلاف، وتلبيس إبليس، وغيرها)، توفي سنة 597هـ. ينظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (21/ 365 و366).

[4]- ينظر: الغاية في شرح الهداية في علم الرواية، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي، تحق: أبو عائش عبد المنعم إبراهيم (ط:1، لا.م، ن: مكتبة أولاد الشيخ للتراث، 2001م)، (ص 153).

فقال: الحافظ المنذري[1] في كتابه "الترغيب والترهيب": "وكل حديث عزوته إلى أبي داود وسكت عنه، فهو كما ذكر أبو داود، ولا ينزل عن درجة الحسن، وقد يكون على شرط الصَّحيحين أو أحدهما"[2].

وقال النووي: "إن ما رواه أبو داود في سننه، ولم يذكر ضعفَه فهو عنده صحيح أو حسن، وكلاهُما يُحتجّ به في الأحكام، فكيف بالفضائل"[3].

قال العلائي[4]: "وذكر أن ما سكت عنه فهو صالح للاحتجاج به، ومقتضى ذلك أنه يكون حسناً عنده، ولكن لا يلزم منه أن يكون حسناً في نفس الأمر"[5].

[1]- المنذري الحافظ الكبير الإمام شيخ الإسلام زكي الدين أبو محمد عبد العظيم بن عبد القوي بن عبد الله المصري الشافعي، ولد بمصر في غرة شعبان سنة إحدى وثمانين وخمسمائة، وتفقه، وطلب هذا الشأن فبرع فيه، وتخرج بالحافظ أبي الحسن بن المفضل، وولي مشيخة الكاملية، وانقطع بها عشرين سنة، وكان عديم النظير في معرفة علم الحديث على اختلاف فنونه، متبحرا في معرفة أحكامه ومعانيه ومشكله، قال الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد في حقه: "كان أدين مني، وأنا أعلم منه"، ألف (الترغيب والترهيب، و شرح التنبيه، و مختصر صحيح مسلم، وغير ذلك)، مات يوم السبت رابع ذي القعدة سنة ست وخمسين وستمائة رحمه الله. ينظر: حسن المحاضرة للسيوطي (1/ 355).

[2]- الترغيب والترهيب من الحديث الشريف، عبد العظيم بن عبد القوي بن عبد الله، أبو محمد، زكي الدين المنذري، تحق: أبو صهيب الكرمي (لا.ط، الرياض السعودية، ن: بيت الأفكار الدولية، د.ت)، (ص 25).

[3]- الأذكار، أبو زكريا محيي الدين يحي بن شرف النووي، تحق: عبد القادر الأرنؤوط (لا.ط، بيروت لبنان، ن: دار الفكر، 1414هـ/ 1994م)، (ص 14).

[4]- خليل بن كيكلدي الشيخ صلاح الدين العلائي الحافظ المفيد أبو سعيد، ولد سنة أربع وتسعين وستمائة، ورحل رحلة طويلة. ثم أقام في القدس مدرسا في الصلاحية سنة 731 هـ فتوفي فيها، في شهر محرم سنة إحدى وستين وسبعمائة، من كتبه (المجموع المذهب في قواعد المذهب في فقه الشافعية، والأربعين في أعمال المتقين، والوشي المعلم في الحديث، ومنحة الرائض في الفرائض، ومقدمة نهاية الأحكام، وبرهان التيسير في عنوان التفسير، وغيرها). ينظر: طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (10/ 35).

[5]- النقد الصحيح لما اعترض من أحاديث المصابيح، صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي بن عبد الله الدمشقي العلائي، تحق: عبد الرحمن محمد أحمد القشقري (ط:1، المدينة المنورة السعودية، ن: الجامعة الإسلامية، 1405هـ/ 1985م)، (ص 23).

الفرع الثاني: من يرى أنه لا يلزم من سكوت أبي داود أن يكون الحديث حسنا.

قال الذهبي معقبا على كلام أبي داود في "الرسالة": فقد وفَّى رحمه الله بذلك بحسب اجتهاده، وبين ما ضعفه شديد، ووهنه غير محتمل، وكاسر[1] عن ما ضعفه خفيف محتمل، فلا يلزم من سكوته عن الحديث أن يكون حسنا عنده، ولا سيما إذا حكمنا على حد الحسن باصطلاحنا المولد الحادث، الذي هو في عرف السلف يعود إلى قسم من أقسام الصحيح،...فكتاب أبي داود:

1- أعلى ما فيه من الثابت ما أخرجه الشيخان، وذلك نحو من شطر الكتاب.

2- ثم يليه ما أخرجه أحد الشيخين، ورغب عنه الآخر.

3- ثم يليه ما رغبا عنه، وكان إسناده جيدا، سالما من علة وشذوذ.

4- ثم يليه ما كان إسناده صالحا، وقبله العلماء لمجيئه من وجهين لينين فصاعدا، يعضد كل إسناد منهما الآخر.

5- ثم يليه ما ضعف إسناده لنقص حفظ راويه، (فمثل هذا يمشيه أبو داود، ويسكت عنه غالبا)[2].

6- ثم يليه ما كان بيّن الضعف من جهة راويه، فهذا لا يسكت عنه، بل يوهنه غالبا، وقد يسكت عنه بحسب شهرته ونكارته"[3].

وقد تابع ابن حجر الذهبي على هذا، ولكن بمزيد تحرير وتدقيق فقال: "وفي قول أبي داود: (وما كان فيه وهن شديد بينته) ما يفهم أن الذي يكون فيه وهن غير شديد أنه لا يبينه، ومن هنا يتبين أن جميع ما سكت عليه أبو داود لا يكون من قبيل الحسن الاصطلاحي. بل هو على أقسام:

1- منه ما هو في الصحيحين أو على شرط الصحة.

2- ومنه ما هو من قبيل الحسن لذاته.

3- ومنه ما هو من قبيل الحسن إذا اعتضد.

---

[1]- يقصد: كاسر عنه أي غض البصر عنه.

[2]- يعني ما ذكره من أقسام الحديث الخمسة كلها يسكت عليها أبي داود في سننه.

[3]- سير أعلام النبلاء، الحافظ الذهبي (13/ 214 و215).

وهذان القسمان كثير في كتابه جدا.

4- ومنه ما هو ضعيف، لكنه من رواية من لم يجمع على تركه غالبا.

وكل هذه الأقسام عنده تصلح للاحتجاج بها، كما نقل ابن منده عنه أنه يخرج الحديث الضعيف إذا لم يجد في الباب غيره وأنه أقوى من رأي الرجال"[1][2].

ثم قال: ومن هنا يظهر ضعف طريقة من يحتج بكل ما سكت عليه أبو داود، فإنه يخرج أحاديث جماعة من الضعفاء في الاحتجاج ويسكت عنها،...والصَّواب عدم الاعتماد على مجرد سكوته لما وصفنا أنه يحتج بالأحاديث الضعيفة، ويقدمها على القياس"[3].

الفرع الثالث: الترجيح بين القولين في سكوت أبي داود عن الحديث في "سننه".

أقول: الراجح هو ما حققه الذهبي وابن حجر من أنه لا يلزم من سكوت أبي داود على الحديث في سننه أن يكون حسنا، بل يجب البحث على كلِّ حديثٍ سكت عليه لتعرف حاله، وهذا هو **اختيار السيوطي في هذه المسألة**، فقد تكلم عليها ثم ختمها بقول ابن حجر الآنف الذكر مقررا له على ما ذهب إليه.

وقد تبنى هذا الاختيار من الباحثين المعاصرين، منهم الدكتور نهاد عبد الحليم عبيد في بحث له سماه "سكوت أبي داود على الحديث في سننه"، حيث قال: "إن سكوت أبي داود على الحديث يعني أنه صالح يتناول:

1- الصحيح لغيره هو ما رواه عدل تام الضبط عن مثله متصل السند غير معل ولا شاذ.

2- الصحيح لغيره هو الحسن لذاته إذا تعددت طرقه.

3- الحسن لذاته هو ما رواه عدل خف ضبطه ولو في طبقة من الطبقات متصل السند غير معل ولا شاذ.

---

[1]- ينظر: رسالة في فضل الأخبار وشرح مذاهب أهل الآثار وحقيقة السنن، أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن مَنْدَه العبدي، تحق: عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي (ط:1، الرياض السعودية، ن: دار السلام، 1414هـ)، (ص 73).

[2]- النكت على كتاب ابن الصلاح، ابن حجر العسقلاني (1/ 435 و436).

[3]- ينظر: المصدر نفسه (1/ 438- 443).

4- الحسن لغيره هو الضعيف الذي لم يشد ضعفه وجاء من طريق آخر مثله أو أقوى منه.

5- الضعيف الذي يصلح للاعتبار، وليس له شاهد أو متابع، فهو غريب ضعيف وهو ما سماه أبو داود: ما به وهن غير شديد.

6- سكت أبو داود على أحاديث فيها وهن شديد فهي ضعيفة جدا، خرجت من قاعدة وما سكت عليه فهو صالح،... كما نص على ذلك الذهبي وابن حجر على أن أبا داود قد يسكت على الحديث الذي فيه وهن شديد لوضوحه وشهرته وظهور علله"[1].

وكذا قال الدكتور خالد بن منصور الدريس، بعدما ذكر رأي الذهبي السابق الذكر موافقا له: "وهذا التحقيق بديع لا يأباه منصف، يؤكد بأن ليس كل ما سكت عليه أبو داود فهو حسن"[2].

وإلى هذا مال الدكتور محمد عوامة في حاشية تحقيقه كتاب تدريب الراوي، مستدلا بقول ابن حجر في النكت الآنف الذكر، بأن هو الصواب في المسألة[3].

[1]- سكوت أبي داود على الحديث في سننه مفهومه وآثاره، د/ نهاد عبد الحليم عبيد، مدرس الحديث الشريف وعلومه في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية جامعة الكويت، أتم البحث في آخر شهر شوال عام 1416هـ (ص 59 و60).

[2]- الحديث الحسن لذاته ولغيره، د/ خالد بن منصور الدريس (4/ 1753).

[3]- حاشية تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، السيوطي، تحق: محمدة عوامة (3/ 43).

المبحث الرابع: اختيارات السيوطي في مباحث الحديث الضعيف وبعض المسائل المتفرقة.

وفيه مطلبين:

المطلب الأول: اختيارات السيوطي في مباحث الحديث الضعيف.

المطلب الثاني: مسائل متفرقة من علوم الحديث عند السيوطي في شرح الألفية.

المطلب الأول: اختيارات السيوطي في مباحث الحديث الضعيف.

الضعيف هو ثالث أقسام الحديث حسب ما استقر عليه أهل العلم، وهو في اللغة ضد القوة، وهو الوهن الذي يصيب سند أو متن الحديث فيمنع من قبوله لدى النقاد، فالحديث الضعيف كغيره من أقسام الحديث، قد خاض علماء الحديث في مسائله من بينها، وضع حدّ له يعرف به، وبيان أقسامه، ومسألة هل تلقي الأمة له يرفعه لدرجة الصحة؟.

الفرع الأول: مسألة اختلاف العلماء في حدِّ الضعيف.

الحديث الضعيف كغيره من المصطلحات لم يكن له تعريفا يعرف به عند علماء الحديث الأوائل، حتى جاءت كتب المصطلح لتجعل له حدًّا يعرف به، فكان من أوائل الذين عرفوا الضعيف الحافظ أبو عمرو ابن الصلاح في كتابه المشهور بالمقدمة، وتعريف ابن الصلاح لم يسلم من الانتقاد بين مصحح له وبين مؤيد له، وسأعرض في هذه المسألة تعريف ابن الصلاح، والمناقشة التي أثيرت حول تعريفه، معرجا في آخر المسألة على اعتراض السيوطي على ابن الصلاح، ومبينا مدى صحة اعتراضه.

قال ابن الصلاح في "المقدمة": "كل حديث لم يجتمع فيه صفات الحديث الصحيح، ولا صفات الحديث الحسن المذكورات فيما تقدم، فهو حديث ضعيف، وأطنب أبو حاتم بن حبان البستي في تقسيمه، فبلغ به خمسين قسما إلا واحدا، وما ذكرته ضابط جامع لجميع ذلك"[1].

فكان من أول من اعترض عليه الحافظ العراقي في ألفيته فقال:

أَمَّا الضَّعِيْفُ فَهْوَ مَا لَمْ يَبْلُغِ ... مَرْتَبَةَ الحُسْنِ، وإنْ بَسْطٌ بُغِي[2]

[1]- مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث (ص 41).

[2]- ألفية العراقي المسماة بـ: التبصرة والتذكرة في علوم الحديث، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي، تحق: العربي الدائز الفرياطي (ط:1، الرياض – المملكة العربية السعودية، ن: مكتبة دار المنهاج، 1428هـ)، (1/ 100).

وقال في شرح البيت: "ما قصر على رتبة الحسن فهو ضعيف، وقول ابن الصلاح هو ما لم يجمع صفات الصحيح، ولا صفات الحسن فذكر الصحيح غير محتاج إليه؛ لأن ما قصر عن الحسن فهو عن الصحيح أقصر"[1].

فاعترض على العراقي الزركشي في نكته، مؤيدا ابن الصلاح في حده، فقال: "قوله-ابن الصلاح- كل حديث لم تجتمع فيه صفات الصحيح ولا صفات الحسن فهو ضعيف، اعترض عليه-العراقي- بأنه لا حاجة إلى ذكر الصحيح، لأن ما قصر عن الحسن فهو على الصحيح أقصر، وهو عجيب لأن مقام التعريف يقتضي ذلك، ولأنه لا يلزم من عدم وجود وصف الحسن عدم وجود وصف الصحيح، فالصحيح بشرطه السابق لا يسمى حسنا فالترديد متعين، ونظيره قول النحوي بعد تعريف الاسم والفعل: والحرف ما لم يقبل شيئا من علامات الاسم ولا علامات الفعل"[2].

وقال ابن حجر في "نكته" بعد إيراد كلام الزركشي، معترضا عليه: وأقول: والتنظير غير مطابق؛ لأنه ليس بين الاسم والفعل والحرف عموم ولا خصوص، بخلاف الصحيح والحسن، فقد قررنا فيما مضى أن بينهما عموما وخصوصا، وأنه يمكن اجتماعهما وانفراد كل منهما بخلاف الاسم والفعل والحرف، والحق أن كلام المصنف معترض؛ وذلك أن كلامه يعطي أن الحديث حيث ينعدم فيه صفة من صفات الصحيح يسمى ضعيفا، وليس كذلك؛ لأن تمام الضبط مثلا إذا تخلف صدق أن صفات الصحيح لم تجتمع، ويسمى الحديث الذي اجتمعت فيه الصفات سواه حسنا لا ضعيفا، وما من صفة من صفات الحسن إلا وهي إذا انعدمت كان الحديث ضعيفا، ولو عبر بقوله: كل حديث لم تجتمع فيه صفات القبول لكان أسلم من الاعتراض وأخصر"[3].

وبعد اعتراض ابن حجر على الزركشي وابن الصلاح مباشرة، وقف السيوطي معترضا على تعقب ابن حجر فقال: "في صدر الكلام نظر، لأنه إنما كان يرد عليه ذلك لو اقتصر على قوله: لم يجمع فيه صفات الصحيح، أما وقد ضم إليه قوله ولا صفات الحسن فكيف يعطي ذلك؟!"[4].

---

[1]- شرح التبصرة والتذكرة، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي، تحق: عبد اللطيف الهميم وماهر ياسين فحل (ط:1، بيروت لبنان، ن: دار الكتب العلمية، 1423هـ/ 2002م)، (1/ 176).

[2]- النكت على مقدمة ابن الصلاح، الزركشي (1/ 389 و390).

[3]- النكت على كتاب ابن الصلاح، ابن حجر (1/ 491 و492).

[4]- البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر، السيوطي (3/ 1236).

أقول: يفهم من كلام السيوطي، أنه نفى كون الحديث الحسن من قبيل الضعيف، وقوله: "فكيف يعطى ذلك؟!"، إنما ذلك هو اعتراضه على ابن حجر في أن زيادة ابن الصلاح للحسن لا يعطي أنَّ الذي لا تتوفر فيه شروط الصحة يكون ضعيفا، قد استثنى ابن الصلاح صفات الحديث الصحيح والحسن معا من الحديث الضعيف، فكيف يتعقب ابن حجر على ابن الصلاح أنه لم يستثني صفات الحديث الحسن من الحديث الضعيف.

أقول: أن دفاع السيوطي على ابن الصلاح في مسألة حد الحديث الضعيف، هو صحيح لا غبار عليه، ذلك هو اختيار السيوطي في هذه المسألة، وهو توجيه لكلام ابن الصلاح.

الفرع الثاني: مسألة مراتب الحديث الضعيف عند ابن الصلاح.

بعد أن عرَّف ابن الصلاح الضعيف، شرع في طريقة تعداد مراتبه، فقال: "وسبيل من أراد البسط: أن يعمد إلى صفة معينة منها، فيجعل ما عدمت فيه من غير أن يخلفها جابر على حسب ما تقرر في نوع الحسن قسما واحدا، ثم ما عدمت فيه تلك الصفة مع صفة أخرى معينة قسما ثانيا، ثم ما عدمت فيه مع صفتين معينتين قسما ثالثا، وهكذا إلى أن يستوفي الصفات المذكورات جمع، ثم يعود ويعين من الابتداء صفة غير التي عينها أولا، ويجعل ما عدمت فيه وحدها قسما، ثم القسم الآخر ما عدمت فيه مع عدم صفة أخرى، ولتكن الصفة الأخرى غير الصفة الأولى المبدوء بها، لكون ذلك سبق في أقسام عدم الصفة الأولى، وهكذا هلم جرا إلى آخر الصفات، ثم ما عدم فيه جميع الصفات هو القسم الأخر الأرذل، وما كان من الصفات له شروط فاعمل في شروطه نحو ذلك، فتتضاعف بذلك الأقسام"[1].

قال ابن الصلاح: "وأطنب أبو حاتم بن حبان البستي في تقسيمه، فبلغ به خمسين قسما إلا واحدا"[2].

قال العراقي: الحديث الضعيف قسمه ابن الصلاح إلى أقسام كثيرة باعتبار صفة من صفات القبول الستة، وهي: الاتصال، والعدالة، والضبط، والمتابعة في المستور، وعدم الشذوذ، وعدم العلة.

[1]- مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث (ص 41 و42).

[2]- المصدر نفسه (ص 41).

وباعتبار فقد صفة مع صفة أخرى تليها أو لا، فبلغت اثنين وثلاثين قسما[1].

وزاد برهان الدين البقاعي إلى ثلاثة وستين قسم[2].

وقال السيوطي: "وجمع في ذلك شيخنا قاضي القضاة شرف الدين المناوي[3] كراسة. ونوع ما فقد الاتصال إلى ما سقط منه الصحابي، أو واحد غيره، أو اثنان، وما فقد العدالة إلى ما في سنده ضعف أو مجهول، وقسمها بهذا الاعتبار إلى مائة وتسعة وعشرين قسما باعتبار العقل، وإلى واحد وثمانين باعتبار إمكان الوجود، وإن لم يتحقق وقوعها"[4].

لكن قد رد ابن حجر في "نكته الكبرى"[5] على ابن الصلاح فقال: "إن ذلك تعب ليس وراءه أرب، فإنه لا يخلو إما أن يكون لأجل معرفة مراتب الضعيف، وما كان منها أضعف أو لا، فإن كان الأول فلا يخلو من أن يكون لأجل أن يعرف أن ما فقد من الشرط أكثر أضعف أو لا، فإن كان الأول فليس كذلك؛ لأن لنا ما يفقد شرطا واحدا، ويكون أضعف مما يفقد الشروط الخمسة الباقية، وهو ما يفقد الصدق، وإن كان الثاني فما هو؟، وإن كان لأمر غير معرفة الأضعف، فإن

---

[1]- ينظر: شرح التبصرة والتذكرة ألفية العراقي، للحافظ العراقي (1/ 176- 179).

[2]- ينظر: النكت الوافية بما في شرح الألفية، برهان الدين البقاعي (1/ 308).

[3]- المناوي قاضي القضاة شرف الدين يحيى بن محمد بن محمد بن محمد، شيخنا شيخ الإسلام، ولد سنة ثمان وتسعين وسبعمائة، ولازم الشيخ ولي الدين العراقي، وتخرج به في الفقه والأصول، وسمع الحديث عليه، وعلى الشرف ابن الكويك، وتصدى للإقراء والإفتاء وتخرج به الأعيان، وولي تدريس الشافعي وقضاء الديار المصري، وله تصانيف، منها شرح مختصر المزني. توفي ليلة الاثنين ثاني عشر جمادى الآخرة سنة إحدى وسبعين وثمانمائة، وهو آخر علماء الشافعية ومحققيهم، حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهر، السيوطي (1/ 445).

[4]- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، السيوطي (1/ 196).

[5]- قد صرح بذلك المحقق أنيس طاهر فقال: نكت الحافظ ابن حجر على مقدمة ابن الصلاح بكتابين كبير وهو (الإفصاح) أو (النكت الكبرى)، وصغير وهو (النكت على كتاب ابن الصلاح)، ينظر: البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر، السيوطي (1/ 45 و46)، وتفصيلها كتالي: اسم الكتاب كاملًا: (الإفصاح بتكميل النكت على ابن الصلاح)، وهذه النكت أصلها أنّ الحافظ ابن حجر كاد يقرأ على شيخه العراقي الفوائد التي جمعها على مصنف ابن الصلاح، وكان يعلق ما يراه مناسبًا على كلام شيخه وعلى مقدمة ابن الصلاح، ثم رأى أن يفرد النكت على شيخه وعلى ابن الصلاح بمؤلف مستقل سماه (النكت على مقدمة ابن الصلاح). ينظر: مقدمة د/ ربيع بن هادي، علي النكت (ص 45)، وكشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني المشهور باسم حاجي خليفة أو الحاج خليفة (لا.ط، بغداد، ن: مكتبة المثنى، 1941م)، (2/ 1162).

كان لتخصيص كل قسم باسم، فليس كذلك، فإنهم لم يسموا منها إلا القليل، كالمعضل، والمرسل، ونحوهما، أو لمعرفة كم يبلغ قسما بالبسط فهذه ثمرة مرة، أو لغير ذلك، فما هو؟"[1].

لقد كان رد ابن حجر هنا قوي جدا، من عدت وجوه:

1- قال "أنه قد يكون الحديث فقد شرط واحد وأضعف من حديث فقد خمسة شروط"، مثال: حديث راويه كذاب أي حديث موضوع أضعف من حديث فقدَ الضبط والاتصال مع الشذوذ والعلة وعدم المتابعة، فالحديث الذي فقد خمس شروط قد يستشهد به أو يعتبر مع غير ليعتضد إلى الحسن لغيره، أما الموضوع فلا لأنه في حكم المعدوم.

2- قال "فإن كان لتخصيص كل قسم باسم، فليس كذلك، فلم يسموا منها إلا القليل"، نعم صحيح كالمعضل هو السند الذي سقط منه راويان على التوالي هذا داخل في شرط الاتصال، وكذا المرسل داخل فيه، فلا نجد قسم سقط منه شرطان عنده اسم خاص به، مثل الاتصال والعدالة.

3- قال "أو لمعرفة كم يبلغ قسما بالبسط فهذه ثمرة مرة"، يقصد بذلك أنه لا فائدة من ورائها سوى التعب، فهنا تدخل في باب الاحتمالات، فقد تجد قسم ليس فيه إلا حديث واحد، وقد تجد قسم ليس فيه حديث أصلا.

وقد تأثر به وافقه عليه الحافظ السيوطي، فقال: "وقد أشرت إلى ذلك بقولي (وهو لا يفيد)[2] في الألفية، وقد أسقطه غالب من اختصر كتاب ابن الصلاح، وعن الحافظ ابن حجر أنّ الأولى أن يذكر بدله أوهى الأسانيد كما ذكر في الصحيح أصح الأسانيد"[3].

وقال في "التدريب" عقب رد ابن حجر: "فلذلك عدلت عن تسويد الأوراق بتسطيره"[4].

---

[1]- البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر، السيوطي (3/ 1291)، كلام الحافظ ابن حجر هذا لم أقف عليه في كتابي الحافظ: النكت، والنزهة وشرحها.

[2]- أي ذكره في ألفيته حيث قال: وَابْن الصَّلَاحِ فَلَهُ تَعْدِيْدُ ... إِلى كَثِيرٍ وَهُوَ لَا يُفِيدُ

ينظر: ألفية السيوطي في علوم الحديث، تحق: أحمد شاكر (ص 12).

[3]- البحر الذي زخر في شرح الفية الأثر، السيوطي (3/ 1292).

[4]- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي (1/ 180).

أقول: اختيار السيوطي رحمه الله لرد ابن حجر على ابن الصلاح في تقسيم الحديث الضعيف، هو الصواب عندي، والله أعلم.

الفرع الثالث: مسألة هل الحديث الضعيف إذا تلقته الأمة بالقبول يرتقي إلى درجة الصحة.

هذه المسألة قد تناولنا منها شقا في تلقي الأمة لأحاديث الصحيحين للقبول، كما سبق في مباحث الحديث الصحيح، ونتناولها الآن في تلقي الأمة للحديث الضعيف، وهل يصير حديث صحيح؟

لقد كان اختيار السيوطي رحمه الله في هذه المسألة، أنه أورد نص لأئمة يصححون الحديث الضعيف لمجرد قبول العلماء له، حيث قال: "قال بعضهم: يحكم للحديث بالصحة إذا تلقاه العلماء بالقبول، وإن لم يكن له إسناد صحيح"[1]، نقل هذا الكلام ولم يعقب عليه، وكأنه أقرهم على ذلك، وذكر قول ابن عبد البر في "الاستذكار" مدعما لقولهم: لما حكى عن الترمذي أن البخاري صحح حديث البحر «**هو الطهور ماؤه**»، وأهل الحديث لا يصححون مثل إسناده، لكن الحديث عندي صحيح لأن العلماء تلقوه بالقبول[2].

أولا: مناقشة درجة الحديث.

ولما قال ابنُ عبد البر ذلك ردَّ عليه ابن حجر في "التلخيص الحبير"، فقال: "حديث البحر: هو الطهور ماؤه، رواه مالك[3]، والشافعي عنه، والأربعة[4]، وابن خزيمة[5]،

---

[1]- البحر الذي زخر في شرح الفية الأثر، السيوطي (3/ 1277).

[2]- ينظر: الاستذكار، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي، تحق: سالم محمد عطا، محمد علي معوض (لا.ط، بيروت لبنان، ن: دار الكتب العلمية، 1421هـ/ 2000م)، في كتاب الطهارة، في باب الطهور للوضوء، ر.ح: 43 (1/ 159).

[3]- أخرجه مالك في الموطأ، كتاب الطهارة، بَابُ الطَّهُورِ لِلْوُضُوءِ، ر.ح: 12، (1/ 22).

[4]- أخرجه أبي في سننه، كتاب الطهارة، باب الوضوء بماء البحر، ر.ح: 83، (1/ 21)، والترمذي في سننه، كتاب الطهارة، باب ما جاء في ماء البحر أنه طهور، ر.ح: 69، (1/ 100)، والنسائي في سننه، كتلب الطهارة، باب ماء البحر، ر.ح: 59، (1/ 50)، وابن ماجة في سننه، كتاب الطهارة وسننها، باب الوضوء بماء البحر، ر.ح: 386، (1/ 136).

[5]- أخرجه ابن خزيمة في صحيحه، كتاب الوضوء، باب الرخصة في الغسل والوضوء من ماء البحر، ر.ح: 111، (1/ 59).

وابن حبان[1]، وابن الجارود[2]، والحاكم[3] والدارقطني[4] والبيهقي[5]، وصححه البخاري فيما حكاه عنه الترمذي[6]، وتعقبه ابن عبد البر: بأنه لو كان صحيحا عنده لأخرجه في صحيحه، وهذا مردود؛ لأنه لم يلتزم الاستيعاب، ثم حكم ابن عبد البر – مع ذلك– بصحته لتلقي العلماء له بالقبول، فرده من حيث الإسناد وقبله من حيث المعنى، وقد حكم بصحة جملة من الأحاديث لا تبلغ درجة هذا ولا تقاربه، ورجح ابن منده صحته، وصححه أيضا ابن المنذر وأبو محمد البغوي.

وقال ابن حجر: ومداره على صفوان بن سليم، عن سعيد بن سلمة، عن المغيرة بن أبي بردة، عن أبي هريرة، قال: «**جاء رجل إلى رسول الله –صلى الله عليه وسلم–، فقال: يا رسول الله إنا نركب البحر، ونحمل معنا القليل من الماء، فإن توضأنا به، عطشنا، أفنتوضأ بماء البحر؟ فقال رسول الله –صلى الله عليه وسلم–: هو الطهور ماؤه، الحل ميتته**»"[7].

أقول: أن ابن عبد البر قد خالف جمهور العلماء بالحكم على الحديث بالضعف لمجرد أن البخاري لم يخرجه في صحيحه، وصححه بتلقي العلماء له، لكن العلماء حكموا عليه بالصحة من خلال سنده ومتنه معا، والسيوطي رحمه الله قد جانب الصواب في استدلاله بهذا الحديث في تلقي العلماء للحديث الضعيف.

[1]– أخرجه ابن حبان في صحيحه، كتاب الطهارة، باب المياه، ذكر الخبر المدحض قول من نفى جواز الوضوء بماء البحر، ر.ح: 1243، (4/ 49).

[2]– المنتقى من السنن المسندة، أبو محمد عبد الله بن علي بن الجارود النيسابوري المجاور بمكة، تحق: عبد الله عمر البارودي (ط:1، بيروت لبنان، ن: مؤسسة الكتاب الثقافية، 1408هـ/ 1988م)، ر.ح: 43، (ص 23).

[3]– أخرجه الحاكم في مستدركه، كتاب الطهرة، ر.ح: 491، (1/ 237).

[4]– أخرجه الدارقطني في سننه، تحق: شعيب الأرنؤوط وحسن عبد المنعم شلبي وعبد اللطيف حرز الله وأحمد برهوم (ط:1، بيروت لبنان، ن: مؤسسة الرسالة، 1424هـ/ 2004م)، ر.ح: 80، (1/ 47).

[5]– أخرجه البيهقي في السنن الكبرى، كتاب الطهارة، باب ما تكون به الطهارة من الماء، ر.ح: 192، (1/ 84).

[6]– نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية ، الزيلعي (1/ 96).

[7]– التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، تحق: أبو عاصم حسن بن عباس بن قطب (ط:1، مصر، ن: مؤسسة قرطبة، 1416هـ/ 1995م)، (1/ 8 و5)

ثانيا: هل تلقي العلماء للحديث الضعيف يرفعه إلى درجة الصحة؟.

التلقي بالقبول للحديث الضعيف لا يرفعه إلى الصحة، بل يصبح يحتج به ويعمل به بتلقي العلماء له، وهذه بعض نصوص أهل العلم في ذلك:

قال الشافعي عقب حديث: «**لا وصية لوارث**»[1]، "لا يثبته أهل العلم بالحديث، ولكن العامة تلقته بالقبول وعملوا به حتى جعلوه ناسخا لآية الوصية للوارث"[2].

قال ابن حجر في "النكت": "...أن يتفق العلماء على العمل بمدلول حديث، فإنه يقبل حتى يجب العمل به"[3].

وقال السخاوي في الفتح: "إذا تلقت الأمة الضعيف بالقبول يعمل به على الصحيح"[4].

وقال ابن مرعي المالكي في شرح الأربعين النووية: "... ومحل كونه لا يعمل بالضعيف في الأحكام ما لم يكن تلقوه الناس بالقبول فإن كان كذلك تعين، وصار حجة يعمل به في الأحكام وغيرها"[5].

فأقوال: أقوال هؤلاء العلماء وغيرهم تدل على القبول والعمل والاحتجاج به، ولا تدل على التصحيح والتضعيف، وكيف يكون ذلك و"الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء"[6]، لقد اختيار السيوطي مرجوحًا في هذه المسألة، كان عليه أن يبين موقفه بالضبط، وأما نقله لكلام الأئمة دون تعقب فهذا إقرار له وقبول.

---

[1]- أخرجه ابن ماجة في سننه، كتاب الوصايا، باب لا وصية لوارث، ر.ح: 2714، (2/ 906).

[2]- توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني، الكحلاني ثم الصنعاني، أبو إبراهيم، عز الدين، المعروف بالأمير الصنعاني، تحق: أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة (ط:1، بيروت لبنان، ن: دار الكتب العلمية، 1417هـ/ 1997م)، (1/ 229).

[3]- النكت على كتاب ابن الصلاح، ابن حجر (1/ 494).

[4]- فتح المغيث في شرح ألفية الحديث، السخاوي (1/ 350).

[5]- التحفة المرضية في حل بعض المشكلات الحديثية، حسين بن محسن بن محمد الأنصاري اليماني، تحق: راشد بن عامر بن عبد الله الغفيلي (ط:1، الرياض السعودية، ن: دار العصيمي، 1420هـ/ 1999م)، (ص 15).

[6]- الكفاية في علم الرواية، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي، تحق: أبو عبدالله السورقي وإبراهيم حمدي المدني (لا.ط، المدينة المنورة السعودية، ن: المكتبة العلمية، د.ت)، (ص 393).

وقد حقق الشيخ أنيس طاهر في هذه مسألة فقال: ليس كل ما تلقاه العلماء بالقبول يقتضي صحة، والتلقي بالقبول والعمل بالشيء ليسا قاعدة عند المحدثين للتصحيح، وأرى أنه من الأحوط التفرقة بين العمل بمدلول حديث ولو لم يكن له إسناد ثابت وبين تصحيحه، لأنَّ التصحيح الذي عليه جمهور المحدثين يقصد به تصحيح الحديث بسنده ورواته، وأما كوننا نصحح الحديث بمجرد عمل العلماء به فهذا معناه إلغاء قواعد المحدثين في الجرح والتعديل، وفي التصحيح والتضعيف، وأما القول بصحة العمل بمدلوله لقبول العلماء له فهذا لا مانع منه احتياطًا واستئناسًا بعملهم"[1].

[1]- حاشية البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر، السيوطي (3/ 1279).

المطلب الثاني: مسائل متفرقة من علوم الحديث عند السيوطي في شرح الألفية.

لقد تنوعت اختيارات السيوطي رحمة الله عليه في كتابه "البحر الذي زخر"، حيث شملت معظم مسائل علوم الحديث المختلفة، لذا سأتطرق لهذه المسائل وأدرسها وأناقش رأي السيوطي فيها، وأجعلها خاتمة بحثي، بهذا قد وافيت جميع اختيارات السيوطي في شرحه لألفيته.

الفرع الأول: مسألة تقسيم علوم الحديث.

لقد قسم أبو شامة[1] علوم الحديث إلى ثلاثة أقسام رئيسة؛ الفقه في الحديث، والحكم على الحديث، ورواية الحديث وكتابته، ثم علق على هذه الأقسام فقال: "علوم الحديث الآن ثلاثة: (أشرفها): حفظ متونها، ومعرفة غريبها، وفقهها، (والثاني): حفظ أسانيدها، ومعرفة رجالها، وتمييز صحيحها من سقيمها، وهذا كان مهمًا، وقد كفيه المشتغل بالعلم بما صنف فيه وألف من الكتب، فلا فائدة تدعو إلى تحصيل ما هو حاصل، (والثالث): جمعه، وكتابته، وسماعه، وتطريقه، وطلب العلو فيه والرحلة إلى البلدان، والمشتغل بهذا مشتغل عما هو الأهم من علومه النافعة فضلًا عن العمل به، الذي هو المطلوب الأول وهو العبادة إلَّا أنه لا بأس به لأهل البطالة لما فيه من بقاء سلسلة الإسناد المتصلة بأشرف البشر، قال: ومما يزهد في ذلك أنّ فيه يتشارك الكبير والصغير، والفدم، والباهم، والجاهل والعالم"[2].

وقد رد عليه ابن حجر على تمييز لعلم فقه الحديث على العلمين الآخرين، فقال: في كلامه فيه نظر: في قوله: "وهذا كفيه المشتغل بالعلم بما صنف فيه"، يقال عليه: إن كان التصنيف في الفن يوجب الاتكال على ذلك وعدم الاشتغال به، فالقول كذلك في الفن الأول، فإن فقه الحديث وغريبه لا يحصى كم صنف في ذلك، بل لو ادعى مدع أن التصانيف التي جمعت في ذلك أجمع من التصانيف التي جمعت في تمييز الرجال وكذا في تمييز الصحيح من السقيم لما أبعد بل ذلك هو الواقع،

[1]- هو الإمام الحافظ العلامة المجتهد ذو الفنون شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي الشافعي، المقرئ النحوي، أكمل القراءات وهو حدث على علم الدين السخاوي، وسمع من موفق الدين المقدسي وطائفة، اختصر تاريخ دمشق مرتين وله كتاب الروضتين ومصنفات أخر كثيرة مفيدة، ثقة في النقل توفي سنة 665. ينظر: تذكرة الحفاظ، للذهبي (4/ 254).

[2]- النكت على كتاب ابن الصلاح، ابن حجر (1/ 229).

فإن كان الاشتغال بالأول مهما فالاشتغال بالثاني أهم؛ لأنه المرقاة إلى الأول، فمن أخل به خلط الصحيح بالسقيم والمعدل بالمجروح وهو لا يشعر، وكفى بذلك عيبا بالمحدث[1].

وجاء بعده السيوطي شارحا كلام أبي شامة في قوله "وهذا كفيه المشتغل بالعلم بما صنف فيه"، بذكر الأسباب التي جعلت يقول ذلك، فقال: "كأنَّ مراد أبي شامة أنَّ الأمر الثاني كفيه المشتغل عن أن ينظر فيه بنفسه، يجتهد ليميز الرجال باجتهاده، ويصحح ويضعف بنقده كما كان السلف الأول يفعلون قبل التدوين، فإنَّ هذا أمر قد دوِّن، وانقطع التصحيح والتضعيف والتعديل والتجريح في هذه الأعصار، وصار الأمر مقلدًا فيه الكتب المدونة في ذلك، بخلاف الكلام في معاني الأحاديث، واستنباط الأحكام منها، والجمع بين مختلفها، وإيضاح مشكلها فإنه بحر لا ساحل له، فلا يزال يفتح لعالم بعد آخر من الاستنباطات والمعاني الدقيقة في الأحاديث ما لم يسبق إليه، ولا حام طائر من قبله عليه، فتأمل!!"[2].

أقول: تفسير السيوطي صحيح لا غبار عليه لمراد كلام أبي شامة "وهذا كفيه المشتغل بالعلم بما صنف فيه"، وخاصة في ذكر السبب الذي جعل أبو شامة يزهد طلبة العلم في الاشتغال بالتفتيش على صحة الحديث والتأكد من وثاقة الرواة، وهو اعتقاد أبي شامة بتوفق التصحيح والتضعيف في الأعصار المتأخرة، كما صرح بذلك السيوطي في قوله "وانقطع التصحيح والتضعيف والتعديل والتجريح في هذه الأعصار"، وأظن أن أبي شامة اقتداء بأبي عمرو ابن الصلاح في هذه المسألة، فهو معاصر له ماتا في نفس القرن بين وفاتهما ثلاثة عشرة سنة، فابن الصلاح توفي في سنة 643هـ وأبو شامة في سنة 665هـ، وكما أسلفت سابقا أن ابن الصلاح لم يعارضه أحد في ما ذهب إليه من توقف التصحيح والتضعيف قبل النووي الذي توفي سنة 676هـ، بينهما عشر سنوات، احتمل اللقيا وارد بينهما، ربما لم يسمع برأي النووي في المسألة، لأن النووي بدأ التصنيف في سن الثلاثين، حيث توفي أبو شامة عن عمر ناهز المئة، وكان عمر النووي وقتها أربعة وثلاثين سنة.

[1]- ينظر: النكت على كتاب ابن الصلاح، ابن حجر (1/ 229 و230).

[2]- البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر، السيوطي (1/ 256).

وأما كلام ابن حجر في معنى "وهذا كفيه المشتغل بالعلم بما صنف فيه"، فهو رد على ما ذهب إليه أبي شامة من ترك الاشتغال بتمييز الرجال وكذا الحكم على الأحاديث الصحة وضعفا، ليس تفسيرا كالسيوطي، وتعقب ابن حجر على أبي شامة صواب أيضا، لأنه لا يمكن أن نقطع الاجتهاد علم من العلوم بحجة أنه قد صُنِفَ فيه قبلنا، وكما قررنا سابقا أن التصحيح والتضعيف لم ينته إلى عصرنا الحالي لمن كملت له آلة الحكم على الأحاديث، وهذا الذي عليه جمهور علماء الحديث.

الفرع الثاني: مسألة تعريف المتن في اللغة.

ذكر بدر الدين بن جماعة في "المنهل الروي"، أنَّ المتن عند أهل اللُّغة يرجع إلى أربعة معاني، فقال: "أما من المماتنة، وهي المباعدة في الغاية، لأن المتن غاية السند، أو من متنت الكبش، إذا شققت جلدة بيضته واستخرجتها، وكأن المسند استخرج المتن بسنده، أو من المتن وهو ما صلب وارتفع من الأرض، لأن المسند يقويه بالسند ويرفعه إلى قائله، أو من تمتين القوس بالعصب، وهو شدها به وإصلاحها"[1].

ولقد اختار السيوطي المعنى الثالث من هذه المعاني الأربعة، وقال: إنه أولى من غيره، فقال: "الأولى الثالث، وهو اشتقاقه من متن الأرض وهو المرتفع منها لأنه متميز بصلابته عن سواه، وكذلك متن الحديث متميز عن الإسناد، وهو أقوى منه، لأنه المقصود بالذات، والإسناد وسيلة إليه، ويجوز أخذه من متن المهم وهو ما دون الريش منه إلى وسطه لأنه تال للقدر الذي فيه الريش، كما أنَّ متن الحديث قال للإسناد، ومعقب له، ويقال: (مَتُن الشيء) بالضم متانة فهو متين أي صلب، ومتنا الظهر مكتنفا الصلب عن يمين وشمال، ورجل متن بين الرجال، أي صلب، فأكثر صيغ المادة راجعة إلى معنى الصلابة والقوة، فكذا اخترنا الأخذ منه"[2].

[1]- المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي، أبو عبد الله، محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الكناني الحموي الشافعي، بدر الدين، تحق: د/ محيي الدين عبد الرحمن رمضان (ط:2، دمشق سوريا، ن: دار الفكر، 1406هـ)، (ص 29).

[2]- البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر، السيوطي (1/ 295 و296).

أقول: الظاهر أنَّ اختيار السيوطي للمعنى الثالث، وهو ما صلب وارتفع من الأرض، كان لشهرته عن غيره، فإنَّ كثيرا من معاجم اللغة عرَّفوه بذلك، منهم:

قال ابن منظور: المتن: "ما ارتفع من الأرض واستوى، وقيل: ما ارتفع وصلب"[1].

وقال بن فارس: "الميم والتاء والنون أصل صحيح واحد يدل على صلابة في الشيء مع امتداد وطول، ومنه المتن: ما صلب من الأرض وارتفع وانقاد"[2].

وقال الفارابي: "المَتْنُ من الأرض هو ما صلُب وارتفع"[3].

وقال صاحب تاج العروس: "المتن ما صلب من الأرض وارتفع واستوى"[4].

الفرع الثالث: مسألة أول من كتب الحديث في كتاب قبل التدوين الرسمي للسنة النبوية.

أول من جمع ديوان رسمي للسنة النبوية المطهرة، هو الخليفة الأموي عمر بن عبد العزيز، حيث كتب رسالة إلى أبي بكر بن حزم أحد ولاته على المدينة المنورة، قال في الرسالة: "انظر ما كان من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فاكتبه، فإني خفت دروس العلم وذهاب العلماء، ولا تقبل إلا حديث النبي صلى الله عليه وسلم: «ولتفشوا العلم، ولتجلسوا حتى يعلم من لا يعلم، فإن العلم لا يهلك حتى يكون سرا»"[5].

فكان من العلماء الذين اجتمعوا عنده ابن شهاب الزهري، حيث قال: «أمرنا عمر بن عبد العزيز بجمع السنن فكتبناها دفترا دفترا، فبعث إلى كل أرض له عليها سلطان دفترا»[6].

---

[1]- لسان العرب، لابن منظور (13/ 398).

[2]- معجم مقاييس اللغة، لابن فارس (5/ 294).

[3]- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، تحق: أحمد عبد الغفور عطار (ط:4، بيروت لبنان، ن: دار العلم للملايين، 1407هـ/ 1987م)، (6/ 2200).

[4]- تاج العروس من جواهر القاموس، للزبيدي (6/ 144).

[5]- أخرجه البخاري في صحيح تعليقا في كتاب العلم، في باب كيف يقبض العلم، (1/ 31).

[6]- جامع بيان العلم وفضله، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي، تحق: أبي الأشبال الزهيري (ط:1، المملكة العربية السعودية، ن: دار ابن الجوزي، 1414هـ/ 1994م)، ر.ح: 438، (1/ 331).

حتى قال عنه تلميذه مالك إمام دار الهجرة: «أول من دون العلم ابن شهاب»[1].

وبعد أنَّ أقرّ السيوطي أنَّ أوَّلَ من دوَّن السُّنَّة هو ابن شهاب الزهري[2]، إلا أنه عرج ببعض العلماء الذين ذكرهم الرامهرمزي في "المحدث الفاصل"، والخطيب البغدادي في "الجامع"، والذين ألفوا كتبًا في السنة متفرقة قبل التدوين الرسمي، منهم الشَّعبي وأبو العالية وعبيدة بن عمرو من طبقة التابعين، وذكر أقوالهم على النحو التالي:

1- قال الرامهرمزي: حدثني محمد بن يوسف العسكري، قال: سمعت الحسين بن حميد بن الربيع، قال: قيل لوكيع: " أنت تطلب الآخرة تصنف الأبواب، فتقول: باب كذا، وباب كذا فقال: حدثني إسماعيل بن أبي خالد، عن الشعبي قال: "باب من الطلاق جسيم: إذا اعتدت المرأة ورثت[3]"[4].

2- قال الخطيب البغدادي: عن خالد بن دينار، قال: قلت لأبي العالية: أعطني كتابك قال: "ما كتبت إلا باب الصلاة وباب الطلاق"[5].

3- قال الخطيب البغدادي: عن عبد الرحمن بن مهدي، عن حماد بن زيد، عن ابن عون، عن محمد، قال: "سألت عبيدة عن مائة باب قلت: حدثنا منها، قال: لا يحضرني"[6].

---

[1]- جامع بيان العلم وفضله، لابن عبد البر، ر.ح:437، (1/ 331).

[2]- حيث قال في الألفية: أَوَّلُ جَامِعِ الحَدِيثِ وَالأَثَر ... ابنُ شِهَابٍ آمِرًا لَهُ عُمَرْ

ينظر: ألفية السيوطي في علوم الحديث، تحق: أحمد شاكر (ص 7).

[3]- أي: ترث المرأة من زوجها إذا طلقها وهو مريض بعد انقضاء عدتها، كما قضي بذلك عثمان بن عفان -رضي اللَّه عنه- لزوجة عبد الرحمن بن عوف، ولنساء ابن مكمل، وللأنصارية زوجة حبان، وبه قال الزهري أيضًا. ينظر: الموطأ (2/ 571، 572).

[4]- المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الرامهرمزي الفارسي، تحق: د/ محمد عجاج الخطيب (ط:3، بيروت لبنان، ن: دار الفكر، 1404هـ)، ر.ح: 889، (ص 609).

[5]- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي، تحق: د/ محمود الطحان (لا. ط، الرياض السعودية، ن: مكتبة المعارف، د.ت)، ر.ح: 1869، (2/ 285).

[6]- المصدر نفسه، ر.ح: 1870، (2/ 285).

وبعد أن ذكر السيوطي هؤلاء الأعلام الذين ألفوا كتبا قبل ابن شهاب، عقّب عليهما – الرامهرمزي والخطيب البغدادي– فقال: "قد وقع تدوين الفرائض قبل ذلك، فأخرج البيهقي في سننه من طريق جعفر بن برقان قال: "سمعت الزهري يقول: لولا أن زيد بن ثابت كتب الفرائض لرأيت أنها ستذهب من الناس"[1][2].

أقول: تعقيب السيوطي صحيح في هذه المسألة، وذلك لأمرين:

أولا: خصوصية زيد بن ثابت في علم الفرائض، وهو صحابي جليل وليس تابعي، وقد شهد له رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال في عد فضائل أصحابه: «**أرحم أمتي بأمتي أبو بكر، وأشدهم في أمر الله عمر، وأصدقهم حياء عثمان، وأقرؤهم لكتاب الله أبي بن كعب، وأفرضهم زيد بن ثابت، وأعلمهم بالحلال والحرام معاذ بن جبل، ألا وإن لكل أمة أمينا، وإن أمين هذه الأمة أبو عبيدة بن الجراح**»[3].

ثانيا: أن زيد بن ثابت مات قبل الشعبي وأبي العالية وعبيدة؛ سنة اثنتين أو ثلاث أو خمس وأربعين، وفي خمس وأربعين قول الأكثر[4].

ولقد كان الكتاب على شكل رسالة أرسلها إلى معاوية بن أبي سفيان، ليقضي بها عندما كان أميرا للمسلمين، والرسالة مفقودة بقي منها جزء في سنن البيهقي[5].

[1]– أخرجه البيهقي في السنن الكبرى، ر.ح: 12190، (6/ 347).

[2]– البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر، السيوطي (2/ 495 و496).

[3]– أخرجه الترمذي في سننه، في كتاب المناقب، في باب مناقب معاذ بن جبل، وزيد بن ثابت، وأبي، وأبي عبيدة بن الجراح رضي الله عنهم، ر.ح: 3791، (5/ 665)، وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح، وقال الألباني: صحيح، ينظر: صحيح وضعيف سنن الترمذي (8/ 290).

[4]– ينظر: الإصابة في تمييز الصحابة، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، تحق: عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد معوض (ط:1، بيروت لبنان، ن: دار الكتب العلمية، 1415هـ)، (2/ 492).

[5]– ينظر: السنن الكبرى، للبيهقي، ر.ح: 12429، (6/ 404).

الفرع الرابع: ما الفائدة من تكرار الأحاديث في كتب الأحكام في أعصار مختلفة؟.

يرى الحافظُ ابن حجر العسقلاني أنَّه لا فائدة من إعادة أحاديث في كتب الأحكام من عصر إلى عصر، ومن مصنف إلى مصنف، حيث قال: "لقد كان استيعاب الأحاديث سهلًا لو أراد اللَّه تعالى ذلك، بأن يجمع الأول منهم ما وصل إليه ثم يذكر من بعده ما اطلع عليه، مما فاته من حديث مستقل أو زيادة في الأحاديث التي ذكرها، فيكون كالذيل عليه، وكذا من بعده فلا يمضي كثير من الزمان إلا وقد استوعت، وصارت كالمصنف الواحد، ولعمري لقد كان هذا في غاية الحسن"[1].

فتعقبه السيوطي قائلا: "لو صنع المتقدمون هذا لفات ما هو أحسن منه وأجل من جهة أن الحديث الذي يخرجه الأول قد يكون وقع له من طريق غريبة لا ينتهض بها الحجة، فلو لم يخرجه من بعده لأدى الحال إلى رده، فلما تواردت الأئمة على إخراج الحديث وقع في ذلك من الفوائد كثرة الطرق وقد يكون فيها طريق صحيح بمفرده وقد لا يكون، فيقتضي تعدد طرقه قبوله، وارتقاء إلى درجة الصحة أو الحسن أو أنّ له أصلًا في الجملة، بخلاف ما لو لم يوقف عليه إلا عند مخرج واحد من طريق واحدة، وإذا كان الصحيحان اللذان لا يحتاجان إلى عاضد حصل بالمستخرجات عليهما فوائد جمة، فما ظنك بغيرهما؟، نعم بعد أن استقرت الجوامع والمسانيد واستوفيت الطرق حسن من المتأخرين أن يصنفوا ذلك، خصوصًا الذين صنفوا باختصار الأسانيد والاقتصار على المتون"[2]، واستدل السيوطي بفعل الحافظ أبو حسن الهيثمي[3] في كتابه "مجمع الزوائد ومنبع الفوائد".

---

[1]- النكت الوفية بما في شرح الألفية، برهان الدين البقاعي (1/ 127).

[2]- البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر، السيوطي (2/ 760 و761).

[3]- هو علي بن أبي بكر بن سليمان بن أبي بكر بن عمر بن صالح المصري الشافعي الإمام الأوحد الزاهد الحافظ نور الدين أبو الحسن الهيثمي، ولد في شهر رجب سنة خمس وثلاثين وسبعمائة فلما كان قبيل الخمسين صحب الحافظ أبا الفضل العراقي ولازمه أشد ملازمة ، ومن مصنفاته (مجمع الزوائد ومنبع الفوائد وله أيضًا موارد الظمآن لزوائد ابن حبان وبغية الباحث عن زوائد الحارث" ورتب ثقات ابن حبان ترتيبا جيدا على ما فيها من الخلل وثقات العجلي والأحاديث المسندة في حلية الأولياء للحافظ أبي نعيم)، توفي رحمة الله تعالى عليه في ليلة الثلاثاء التاسع والعشرين من شهر رمضان المعظم قدره سنة سبع وثمانمائة بالقاهرة ولم يخلف بعده مثله. ينظر: لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ، محمد بن محمد بن محمد، أبو الفضل تقي الدين ابن فهد الهاشمي العلويّ الأصفوني ثم المكيّ الشافعي (ط:1، بيروت لبنان، ن: دار الكتب العلمية، 1419هـ/ 1998م)، (ص 156 و157).

أقول: ما تعقب به السيوطي على كلام الحافظ ابن حجر من التعقبات القوية، والنفيسة التي لم يذكرها غيره من الحفاظ، وهو رد علمي دقيق في موضوعه، لأن تعدد طرق الحديث مفيدة في الرفع من درجة الحديث، إن كان الحديث ضعيف ضعفا يسيرا إذا تعددت طرقه يصير حسنا، ومفيدة أيضا في معرفة الألفاظ الغريبة والصعبة في الفهم، إذ بتعدد الطرق قد يأتي لفظة أخرى تشرح الذي كان غريبا في الطريق الأولى.

الفرع الخامس: مسألة سبب تأليف ابن حبان كتابه التقاسيم والأنواع.

أراد السيوطي رحمه الله، أن يبرر سبب تأليف ابن حبان صحيحه بتلك الطريقة المبتكرة التي لم يسبق إليها، فقال: "صحيح ابن حبان ترتيبه مخترع ليس على الأبواب ولا على المسانيد ولهذا سماه "التقاسيم والأنواع"، وسببه أنه كان عارفًا بالكلام والنجوم والفلسفة، ولهذا تكلم فيه ونُسب إلى الزندقة، وكادوا يحكمون بقتله، ثم نفي من سِجِسْتَان إلى سَمَرْقَنْد"[1].

أولا: هل سبب تأليف ابن حبان "التقاسيم وأنواع" هو معرفته بعلم الكلام والنجوم والفلسفة؟

أقوال: أن تعليل السيوطي على سبب تأليف ابن حبان "التقاسيم والأنواع" هو معرفته بعلم الكلام والنجوم والفلسفة، غير صحيح، إذ لو أمعن النظر السيوطي مقدمة "التقاسيم والأنواع" لوجد سبب تأليف بهذه الطريقة، هو اقتداء بالقرآن الكريم، حيث قال: "... ولأنَّ قصدنا في نظم السنن حذو تأليف القرآن، لأنَّ القرآن ألف أجزاء، فجعلنا السنن أقسامًا بإزاء أجزاء القرآن، ولما كانت الأجزاء من القرآن كل جزء منها يشتمل على سور، جعلنا كل قسم من أقسام السنن يشتمل على أنواع، فأنواع السنن بإزاء سور القرآن، ولما كان كل سورة من القرآن تشتمل على آي، جعلنا كل نوع من أنواع السنن يشتمل على أحاديث، والأحاديث من السنن بإزاء الآي من القرآن.."[2]، فشبه أنواع السنن بسور القرآن، والأحاديث بآيات القرآن.

[1]- البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر، السيوطي (3/ 884 و885).

[2]- مقدمة صحيح ابن حبان البستي، ترتيب: الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي، تحق: شعيب الأرنؤوط (ط:1، بيروت لبنان، ن: مؤسسة الرسالة، 1408هـ/ 1988م)، (1/ 150).

وقد وافقني على ما ذهبت إليه، الشيخ أنيس طاهر على التعليل الخاطئ الذي ذهب إليه السيوطي رحمه الله، فقال: "هذا التعليل من الحافظ السيوطي لتقسيم ابن حبان كتابه "الصحيح" فيه نظر!!، فما كان السبب لهذا التقسيم من ابن حبان معرفته بعلم الكلام والنجوم والفلسفة، وإنما تأثره بالقرآن، وبعلوم الإسلام هو الذي دفعه إلى أن يرتب هذا الترتيب، ويقسم هذا التقسيم لأحاديث صحيحه،.... قد يكون مما ساعده على التقسيم والتنويع علمه بالكلام والفلسفة ولا غرابة في أن تسخر العلوم جميعها لخدمة علوم الكتاب والسنة، ونحن اليوم نستخدم "الكمبيوتر" لفهرسة السنة المطهرة على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التسليم.

ثانيا: التحقيق في تهمة الزندقة التي ألقيت على ابن حبان.

وسبب هذه التهمة أثناء إلقائه لأحد الدروس في نيسابور، سئل عن النبوة فقال: النبوة ((العلم والعمل))، وكان يحضر مجلسه بعض الوعاظ؛ فقام إليه واتهمه بالزندقة، والقول بأن النبوة مكتسبة، وارتفعت الأصوات في المجلس، وهاج الناس بين مؤيد للتهمة، ونافٍ لها، وخاضوا في هذا الخبر على كل وجه، حتى كتب خصوم ابن حبان محضرًا بالواقعة، وحكموا عليه بالزندقة، ومنعوا الناس من الجلوس إليه، وهُجر الرجل بشدة، وبالغوا في أذية ابن حبان، وتمادوا في ذلك حتى كتبوا في أمر قتله وهدر دمه إلى الخليفة العباسي وقتها، فكتب بالتحري عن الأمر، وقتله إن ثبت عليه التهمة، وبعد أخذ ورد اتضحت براءة ابن حبان، ولكنهم أجبروه على الخروج من نيسابور إلى سجستان، وهناك وجد أن الشائعات تطارده، والتهمة ما زالت تلاحقه، وتصدى له أحد الوعاظ هناك، واسمه يحيى بن عمار، وظل يؤلب عليه حتى خرج من سجستان، وعاد إلى بلده بست، وظل بها حتى مات رحمه الله مهمومًا محزونًا من الأباطيل[1].

ولقد دافع الذهبي عن ابن حبان في هذه المسألة، فقال: النبوة العلم والعمل يقولها المسلم، ويقولها الزنديق، يقولها المسلم ويقصد بها مهمة النبوة، إذ من أكمل صفات النبي العلم والعمل، فما من نبي قط إلا وهو على أكمل حال من العلم والعمل، وليس كل من برز فيهما نبيًا، لأن النبوة محض اصطفاء من الله عز وجل، لا حيلة للعبد في نيلها، ولا اكتسابها، وابن حبان لم يرد حصر المبتدأ في

[1]- ينظر: لسان الميزان، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني، تحق : دائرة المعرف النظامية – الهند (ط:3، بيروت لبانا، ن: مؤسسة الأعلمي، 1406هـ/ 1986م)، (5/ 113).

الخبر، وذلك نظير قوله صلى الله عليه وسلم: «**الحَجُّ عَرَفَةُ**»[1]، ومعلوم أن عرفة هو ركن الحج الأعظم، ولكن لا يكفي وحده حتى يصير العبد حاجًّا، بل هناك أركان وفروض أخرى لشعيرة الحج، ولكن عرفة ركن الحج الأعظم، كما أن العلم والعمل مهم للنبوة، وهذا ما قصده وأراده ابن حبان، وهذا ما يجب أن يحمل كلامه عليه، وهذا اللائق؛ بمكانته وعلمه، وأيضًا اللائق بخلق المسلم الصادق الذي يحسن الظن بإخوانه المسلمين، وأيضًا هذه الكلمة يقولها الفيلسوف الزنديق وهو يقصد بها أن النبوة مكتسبة، ينتجها العلم والعمل، وكثرة الرياضات والمجاهدات، وهذا كفر مخالف للقرآن وللسنة، وإجماع المسلمين، وهذا ما لا يريده ابن حبان ولا يقصده أبدًا، وحاشاه، فهو من كبار علماء الأمة وأئمتها، ولكن الجهل والحقد والحسد أعمى قلوب معارضيه حتى خاضوا فيه، وأجبروه على الرحيل من مكان لآخر حتى استقر في بلده وبها مات، وما أشبه هذه الحادثة بما جرى للبخاري؛ فرحم الله الرجلين، وأجزل لهما المثوبة، وجعل من أبناء الأمة من يذبون عن أعراضهم، ويدفعون عنهم الأباطيل والأكاذيب، ويكشفون بطلان تهم خصومهم، ويعرفون أبناء المسلمين حقيقة علماء هذا الدين[2].

أقول: هذه التهمة لا تأثر على علم من أعلام الأمة، حيث قال في حقه الحاكم: "كان ابن حبان من أوعية العلم في الفقه واللغة والحديث والوعظ ومن عقلاء الرجال"، وقال أبو سعد الإدريسي: "كان على قضاء سمرقند زمانًا وكان من فقهاء الدين وحفاظ الآثار، عالمًا بالطب والنجوم وفنون العلم، صنف المسند الصحيح، والتاريخ، وكتاب الضعفاء"، وقال الخطيب البغدادي: "كان ثقة نبيلًا فهمًا"[3].

[1]- أخرجه النسائي في سننه، في كتاب مناسك الحج، في باب فرض الوقوف بعرفة، ر.ح: 3016، (5/ 256)، قال الألباني: صحيح، ينظر: صحيح وضعيف سنن النسائي، ر.ح: 3116، (7/ 116).

[2]- ينظر: سير أعلام النبلاء، الإمام الذهبي (16/ 96 و97).

[3]- تذكرة الحفاظ، للذهبي (3/ 90).

الفرع السادس: مسألة الأحاديث الموضوعة في مسند الإمام أحمد.

ألف الحافظ ابن حجر كتابا في الدفاع عن مسند أحمد سماه "القول المسدد في الذب عن مسند أحمد"، فقال في خطبة الكتاب: "فقد رأيت أن أذكر في هذه الأوراق ما حضرني من الكلام على الأحاديث التي زعم بعض أهل الحديث أنها موضوعة، وهي في المسند الشهير للإمام الكبير أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل، إمام أهل الحديث في القديم والحديث، والمطلع على خفاياه المثيرة لخباياه، عصبية مني لا تخل بدين، ولا مروءة، وحمية للسنة، لا تعد بحمد الله من حمية الجاهلية، بل هي ذب عن هذا المصنف العظيم، الذي تلقته الأمة بالقبول والتكريم، وجعله إمامهم حجة يرجع إليه، ويعول عند الاختلاف عليه"[1].

وقد ذكر في هذا الكتاب أربع وعشرون حديثا مما قيل إنَّها أحاديث موضوعة، وأصل هذه الأحاديث تسعة أحاديث جمعها شيخه الحافظ العراقي، وأضاف إليها ابن حجر خمسة عشر حديثًا أوردها ابن الجوزي في الموضوعات، فأجاب عليها الحافظ ابن حجر حديثا حديثا، ورد القول بأنها موضوعة مبينا أنها ليست ضعيفة، وبيَّن أنه لا يكمن الحكم عليها بالوضع، وأتى لكل حديث بالشواهد والمتابعات، وأقوال الأئمة فيه.

هكذا ذكر الحافظ ابن حجر أنَّ في "المسند" أربعة وعشرين حديثا قيل: إنها موضوعة، فجاء السيوطي رحمه الله، فزاد على ابن حجر وأضاف أحاديث أخر مما فاتته، فقال رحمه الله: "قد فاته أحاديث أخر أوردها ابن الجوزي في الموضوعات في المسند وعدتها أربعة عشر حديثًا وقد جمعتها في جزء ذيلت به على القول المسدد"[2].

[1]- القول المسدد في الذب عن المسند للإمام أحمد، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ط: 1، القاهرة مصر، ن: مكتبة ابن تيمية، 1401)، (ص 3).

[2]- البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر، السيوطي (3/ 1195).

أقول: جمعها السيوطي في كتاب سماه "الذيل الممهد على القول المسدد"[1]، وهو كتاب غير مطبوع، لكن وجدت من جمع الأحاديث التي قال عنها السيوطي في هذا الكتاب وأكثر، في كتاب ذيل به محمد صبغة الله بن محمد غوث بن محمد ناصر الدين الهندي على كتاب "القول المسدد" لابن حجر، حيث قال في خطبة كتابه: "ولله الحمد، أن الحافظ العراقي ذكر تسعة أحاديث، واستدرك عليه الحافظ العسقلاني وزاد خمسة عشر حديثا، فصار المجموع أربعة وعشرين حديثا، وقد ذكر الحافظ جلال الدين السيوطي في كتابه "النكت البديعات على الموضوعات"[2]، أن في موضوعات ابن الجوزي ثمانية وثلاثين حديثا من مسند الإمام أحمد رضي الله عنه، وها أنا أذكر الأحاديث التي فاتت الحافظ العسقلاني رحمه الله تعالى وهي هذه"[3]، وسرد في ذيله اثنين وعشرين حديثا، ودافع عنها كما فعل ابن حجر العسقلاني رحمه الله.

أقول: ما ذهب إليه السيوطي صواب من جهة، وخطأ من جهة أخرى، أما وجه الصواب، فإنه أضاف أحاديث موضوعة أخرى مما لم ذكرها ابن حجر، في "مسند أحمد" من كتاب "الموضوعات" لابن الجوزي، وأما وجه خطأ السيوطي فمن جهة إحصائه هو نفسه، فإنه اضطرب حسابه للموضوعات التي في "مسند أحمد" من كتاب "الموضوعات" لابن الجوزي، حيث قال: قد فتات ابن حجر أربعة عشر حديثا في كتابه "الذيل الممهد على القول المسدد"، وفي كتابه "النكت البديعات على الموضوعات" قال: ثماني وثلاثين حديثا، وبعدما نطرح ما ذكره ابن حجر من أنه يوجد في "الموضوعات" لابن الجوزي خمسة عشر حديثا، نجد أنها ثلاث وعشرون حديث، وهذا خلاف ما ذكره في مستدركه على ابن حجر، والله أعلم.

[1]- ذكره في كتابه حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة (1/ 340)، وكتاب دليل مخطوطات السيوطي، رقمه: 166، (ص 72).

[2]- الكتاب مطبوع، حققه: أ.د/ عبد الله شعبان (ط:1، المنصورة مصر، ن: دار مكة المكرمة، 1420هـ/ 2004م).

[3]- ذيل القول المسدد في الذب عن المسند للإمام أحمد، قاضي الملك محمد صبغة الله بن محمد غوث بن محمد ناصر الدين المدارسي الهندي الشافعي (ط:1، القاهرة مصر، ن: مكتبة ابن تيمية، 1401هـ)، (ص 48).

الخاتمة

الـخـاتمـة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على نبينا محمد صلى الله عليه وسلم، أشرف المرسلين، وخاتم النبيين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد فأحمد الله حمدا كثيرا أن وفقني لإتمام هذا البحث المتواضع، وسأتطرق في الختام جريا على عادة الباحثين في مثل هذه الرسائل، إلى ذكر أهم النتائج التي توصلت إليها، وبعض التوصيات التي من شأنها أن تساهم في خدمة علوم الحديث، وإثراء المكتبة الإسلامية إذا بُحث بجدٍ واجتهاد.

أما النتائج فهي كالتالي:

1- أن هذا الشرح -الذي تكلم فيه السيوطي على سبعة عشر نوعا في أربعمائة ورقة- يُعد موسوعة حديثية في مصطلح الحديث، تحتوي أقوال العلماء في المصطلح إلى عصر السيوطي، لو كَمُلَ هذا الكتاب لعدّ أضخم كتاب يؤلَّف في علم المصطلح.

2- أن السيوطي رحمه الله قد وقف أثناء شرحه على بعض المصادر المفقودة، واستفاد منها في البحر، وفي هذا إثباتا لكتب كنا لا نظنها موجودة، مثل "النكت الكبرى" لابن حجر العسقلاني.

3- أن السيوطي كانت له جهودا كبيرة في خدمة علوم الحديث، وذلك من خلال اختياراته التي لم يسبق إليه في معظم المسائل.

4- أن معظم اختيارات السيوطي موافقة لما استقر عليه علماء الحديث.

5- أن بعض انفرادات السيوطي في بعض المسائل فيها ما يشوبها من النقص والخلل.

ومن أهم التوصيات في هذا البحث:

1- إتمام دراسة بقية اختيارات السيوطي رحمه الله، وذلك في خلال كتابه "تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي"، إتمامًا للفائدة ألا وهي إبراز جهود السيوطي في خدمة علوم الحديث.

2- تعميم مثل هذه الدراسة على "شرح التبصرة والتذكرة في علوم الحديث" للحافظ أبو الفضل العراقي، بحكم أنها ألفية مشهورة في علوم الحديث، ناظما وشارحها واحد.

الفهـــــارس العامـــــــة

1- فهرس الآيـات القـرآنـية.

2- فهرس الأحـاديث النبوية.

3- فهرس الأعـلام.

4- فهرس المصـادر والمراجـع.

5- فهرس الموضـوعـات.

فهرس الآيـــات القـــرآنية

الآيـــة	رقمها	السـورة	الصفحة
﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾	196	البقرة	109
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ﴾	102	آل عمران	1
﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ﴾	1	النساء	1
﴿فَتَذَرُوهَا كَالْمُعَلَّقَةِ﴾	129		14
﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا لِمِيقَاتِنَا﴾	155	الأعراف	10
﴿لَهُ مُعَقِّبَاتٌ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾	11	الرعد	14
﴿ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَامًا فَكَسَوْنَا الْعِظَامَ لَحْمًا﴾	14	المؤمنون	14
﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ﴾	68	القصص	11
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا﴾	71 - 70	الأحزاب	1
﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾	28	فاطر	1
﴿وَنَادَوْا يَا مَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾	77	الزخرف	119
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا﴾	6	الحجرات	35
﴿فَلَا تُزَكُّوا أَنْفُسَكُمْ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ اتَّقَى﴾	32	النجم	32
﴿خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ﴾	2	العلق	14

فهرس الأحـــاديث النبـوية

طــرف الحـــديث	الصفحة
«إذا استأذن أحدكم ثلاثا فلم يؤذن له فليرجع»	36
«أرحم أمتي بأمتي أبو بكر، وأشدهم في أمر الله عمر»	152
«الحج عرفة»	156
«أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى على قبر بعد ما دفن»	120
«أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الشغار»	128
«أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض زكاة الفطر من رمضان»	128
«أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حجر على معاذ ماله وباعه بدين»	102
«إن كذبا علي ليس ككذب على أحد»	36
«إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى»	64
«تخيروا لنطفكم...»	10
«تداووا عباد الله، فإن الله تعالى لم يضع داء إلا وضع له دواء»	62
«رخص للمسافر إذا توضأ ولبس خفيه»	114
«سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ على المنبر ﴿وَنَادَوْاْ يَٰمَٰلِكُ﴾ »	119
«عليكم بالشام فإنها صفوة بلاد الله يسكنها خيرته من خلقه...»	11
«كان النبي صلى الله عليه وسلم يتختم في يمينه»	129
«كلا إني رأيته في النار في بردة أو عباءة غلها»	111
«كلمتان حبيبتان إلى الرحمن، خفيفتان على اللسان، ثقيلتان في الميزان»	64
«لا تتركوا النار في بيوتكم حين تنامون»	129
«لا تشرك بالله شيئا، وإن قطعت وحرقت»	103
«لا حسد إلا في اثنتين»	128
«لا صلاة لمن لا وضوء له، ولا وضوء لمن لم يذكر اسم الله تعالى عليه»	103
«لا وصية لوارث»	145

«لقد صالح نبي الله صلى الله عليه وسلم أهل مكة يوم الحديبية»	112
«لما اقترف آدم الخطيئة قال: يا رب أسألك بحق محمد لما غفرت لي»	75
«ما ترون في هؤلاء الأسرى؟»	113
«من ابتاع نخلا بعد أن تؤبر فثمرتها للذي باعها إلا أن يشترط المبتاع»	129
«من استعملناه على عمل»	62
«من زرع في أرض قوم بغير إذنهم فليس له من الزرع شيء وله نفقته»	116
«نضر الله امرأ سمع منا حديثا فحفظه حتى يبلغه غيره»	35
«هل معك من هدي؟»	109
«هو الطهور ماؤه»	143
«يذهب الصالحون أسلافا»	62
«يرحمك الله»....«هذا رجل مزكوم»	130

فهرس الأعـــلام

اسـم العلـم	الصفحة
ابن الوزير اليماني	90
ابن كثير الدمشقي	86
أبو الحسن ابن عبد السلام	45
أبو الفتح ابن سيد الناس	121
أبو الفرج ابن الجوزي	132
أبو حسن الهيثمي	153
أبو عبد الله المواق	63
أبو علي الغساني	60
أبو محمد عبد الله الزيلعي	71
أبو يحي زكريا الأنصاري	93
أبي إسحاق الإسفرايني	46
أحمد ابن فارس	10
الأمير الصنعاني	93
أمين الدين الأقصرائي	21
بدر الدين الزركشي	54
بدر الدين ابن جماعة	69
تقي الدين الشمني	21
جمال الدين ابن منظور	13
حسن ابن الناظر	87
زكي الدين أبو محمد المنذري	133
زين الدين العراقي	67
سراج الدين ابن الملقن	91

سراج الدين البلقيني	46
شرف الدين المناوي	141
شمس الدين السخاوي	68
شهاب الدين أبو شامة	147
صلاح الدين أبو سعيد العلائي	133
عز الدين الحنبلي	23
عز الدين الكناني	19
علي الجرجاني	16
القاضي عياض	53
كمال الدين ابن الهمام	20
محمد ابن علي التهانوي	16
محمد أبو الفيض مرتضى	10
محمد أبو بكر الحازمي	58
محمد باقر الخونساري	23
محمد بن طاهر المقدسي	59
الملا علي القاري	83
يحي أبو زكريا الفراء	11

قائمــة المصــادر والمراجـع

القرآن الكريم.

أولا: كتب الحديث النبوي.

1- الأذكار، أبو زكريا محيي الدين يحي بن شرف النووي، تحق: عبد القادر الأرنؤوط (لا.ط، بيروت لبنان، ن: دار الفكر، 1414هـ/ 1994م).

2- الاستذكار، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي، تحق: سالم محمد عطا، محمد علي معوض (لا.ط، بيروت لبنان، ن: دار الكتب العلمية، 1421هـ/ 2000م).

3- الترغيب والترهيب من الحديث الشريف، عبد العظيم بن عبد القوي بن عبد الله، أبو محمد، زكي الدين المنذري، تحق: أبو صهيب الكرمي (لا.ط، الرياض السعودية، ن: بيت الأفكار الدولية، د.ت).

4- التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، تحق: أبو عاصم حسن بن عباس بن قطب (ط:1، مصر، ن: مؤسسة قرطبة، 1416هـ/ 1995م).

5- الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، تحق: محمد زهير بن ناصر الناصر (ط:1، لا. م، ن: دار طوق النجاة، 1422هـ).

6- الخراج، أبو زكريا يحي بن آدم بن سليمان القرشي بالولاء، الكوفي الأحول (ط:2، لا.م، ن: المطبعة السلفية، 1384هـ).

7- ذيل القول المسدد في الذب عن المسند للإمام أحمد، قاضي الملك محمد صبغة الله بن محمد غوث بن محمد ناصر الدين المدارسي الهندي الشافعي (ط:1، القاهرة مصر، ن: مكتبة ابن تيمية، 1401هـ).

8- سنن ابن ماجة، تحق: محمد فؤاد عبد الباقي (لا.ط، بيروت لبنان، ن: دار إحياء الكتب العربية، د.ت).

9- سنن الترمذي، تحق: أحمد محمد شاكر، ومحمد فؤاد عبد الباقي، وإبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف (ط:2، مصر، ن: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، 1395هـ/ 1975م).

10- سنن الدارقطني، تحق: شعيب الأرنؤوط وحسن عبد المنعم شلبي وعبد اللطيف حرز الله وأحمد برهوم (ط:1، بيروت لبنان، ن: مؤسسة الرسالة، 1424هـ/ 2004م).

11- السنن الكبرى، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي، تحق: محمد عبد القادر عطا (ط:3، بيروت لبنان، ن: دار الكتب العلمية، 1424 هـ/ 2003 م).

12- صحيح ابن حبان البستي، ترتيب: الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي، تحق: شعيب الأرنؤوط (ط:1، بيروت لبنان، ن: مؤسسة الرسالة، 1408هـ/ 1988م).

13- صحيح ابن خزيمة، أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمي النيسابوري، تحق: د. محمد مصطفى الأعظمي (لا.ط، بيروت لبنان، ن: المكتب الإسلامي، د.ت).

14- صحيح الجامع الصغير وزيادته، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني (ط:3، لا.م، ن: المكتب الإسلامي، 1408هـ/ 1988م).

15- القول المسدد في الذب عن المسند للإمام أحمد، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ط: 1، القاهرة مصر، ن: مكتبة ابن تيمية، 1401هـ).

16- المجتبى من السنن، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة (ط:2، حلب سوريا، ن: مكتب المطبوعات الإسلامية، 1406هـ/ 1986م)،

17- مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، علي بن محمد، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري (ط:1، بيروت لبنان، ن: دار الفكر، 1422هـ/ 2002م).

18- المستدرك على الصحيحين، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع، تحق: مصطفى عبد القادر عطا (ط:1، بيروت لبنان، ن: دار الكتب العلمية، 1411هـ/ 1990م).

19- المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري، تحق: محمد فؤاد عبد الباقي (لا.ط، بيروت لبنان، دار إحياء التراث العربي، د.ت).

20- مسند أمير المؤمنين أبي حفص عمر بن الخطاب رضي الله عنه وأقواله على أبواب العلم، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي، تحق: عبد المعطي قلعجي (ط:1، المنصورة مصر، ن: دار الوفاء، 1411هـ/ 1991م).

21- مشكاة المصابيح، محمد بن عبد الله الخطيب العمري، أبو عبد الله، ولي الدين، التبريزي، تحق: محمد ناصر الدين الألباني (ط:3، بيروت لبنان، ن: المكتب الإسلامي، 1985م).

22- المعجم الكبير، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني، تحق: حمدي بن عبد المجيد السلفي (ط:2، القاهرة مصر، ن: مكتبة ابن تيمية، د.ت).

23- المنتقى من السنن المسندة، أبو محمد عبد الله بن علي بن الجارود النيسابوري المجاور بمكة، تحق: عبد الله عمر البارودي (ط:1، بيروت لبنان، ن: مؤسسة الكتاب الثقافية، 1408هـ/ 1988م).

24- موطأ الإمام مالك، مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني، صححه ورقمه وخرج أحاديثه وعلق عليه: محمد فؤاد عبد الباقي (لا.ط، بيروت لبنان، ن: دار إحياء التراث العربي، 1406هـ/ 1985م).

25- نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار، للحافظ ابن حجر العسقلاني، تحق: حمدي عبد المجيد السلفي (لا.ط، بغداد العراق، ن: مكتبة المثنى، 1406هـ).

26- نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية مع حاشيته بغية الألمعي في تخريج الزيلعي، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي، تحق: محمد عوامة (ط:1، جدة السعودية، ن: دار القبلة للثقافة الإسلامية، 1418هـ/1997م).

27- النكت البديعات على الموضوعات، تحقيق: أ.د/ عبد الله شعبان (ط:1، المنصورة مصر، ن: دار مكة المكرمة، 1420هـ/ 2004م).

ثانيا: شروح كتب السنة.

1- إكمال المعلم بفوائد مسلم، عياض بن موسى بن عياض بن عمرون اليحصبي السبتي، أبو الفضل، تحق: الدكتور يحي إسماعيل (ط:1، مصر، ن: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، 1419 هـ/ 1998 م).

2- فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني، تحق: محمد فؤاد عبد الباقي و محب الدين الخطيب (لا.ط، بيروت، ن: دار المعرفة، 1379م).

3- المنهاج شرح صحيح مسلم، الامام النووي، تحق: محمد عبد اللطيف (ط:1، مصر، ن: المطبعة المصرية بالأزهر، 1347هـ/ 1929م).

4- النفح الشذي في شرح جامع الترمذي، محمد بن محمد بن محمد بن أحمد، ابن سيد الناس، اليعمري الربعي، أبو الفتح، فتح الدين، تحق: د/ أحمد معبد عبد الكريم (ط:1، الرياض المملكة العربية السعودية، ن: دار العاصمة، 1409هـ).

ثالثا: كتب علل الحديث.

1- التمييز، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري، تحق: د. محمد مصطفى الأعظمي (ط:3، المملكة العربية السعودية، ن: مكتبة الكوثر، 1410هـ).

2- علل الترمذي الكبير، محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى، تحق: صبحي السامرائي وأبو المعاطي النوري ومحمود خليل الصعيدي (ط:1، بيروت لبنان، ن: مكتبة النهضة العربية، 1409هـ).

3- العلل الواردة في الأحاديث النبوية، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني، تحق: محفوظ الرحمن زين الله السلفي (ط:1، الرياض المملكة العربية السعودية، ن: دار طيبة، 1405هـ/ 1985م).

4- العلل ومعرفة الرجال، برواية المروذي، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، تحق: صبحي البدري السامرائي (ط:1، الرياض السعودية، ن: مكتبة المعارف، 1409هـ).

رابعا: كتب علوم الحديث.

1- اختصار علوم الحديث، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي، تحق: أحمد محمد شاكر (ط:2، بيروت لبنان، ن: دار الكتب العلمية، د.ت).

2- إرشاد النقاد إلى تيسير الاجتهاد، محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني، الكحلاني ثم الصنعاني، أبو إبراهيم، عز الدين، المعروف بالأمير الصنعاني، تحق: صلاح الدين مقبول أحمد (ط:1، الكويت، ن: دار السلفية، 1405هـ).

3- إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق، محيي الدين أبو زكريا يحي بن شرف النووي الدمشقي، تحق: عبد الباري فتح الله السلفي (ط:1، المدينة المنورة – السعودية، ن: مكتبة الإيمان، 1408هـ/ 1987 م).

4- الإرشاد في معرفة علماء الحديث، أبو يعلى الخليلي، خليل بن عبد الله بن أحمد بن إبراهيم بن الخليل القزويني، تحق: د/ محمد سعيد عمر إدريس (ط:1، الرياض، ن: مكتبة الرشد، 1409هـ).

5- إسعاف ذوي الوطر بشرح نظم الدرر في علم الأثر، محمد بن علي بن آدام الأثيوبي الولوي (ط:1، المدينة المنورة، ن: مكتبة الغرباء الأثرية، 1414هـ/ 1993م).

6- الاقتراح في بيان الاصطلاح، تقي الدين أبو الفتح محمد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري، المعروف بابن دقيق العيد (لا.ط، بيروت لبنان، ن: دار الكتب العلمية، د.ت).

7- ألفية السيوطي في مصطلح الحديث، محمد محي الدين عبد الحميد (ط:1، الرياض، ن: دار ابن القيم، 1425هـ/ 2003م).

8- ألفية العراقي المسماة بـ: التبصرة والتذكرة في علوم الحديث، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي، تحق: العربي الدائز الفرياطي (ط:1، الرياض المملكة العربية السعودية، ن: مكتبة دار المنهاج، 1428هـ).

9- الباعث الحثيث إلى اختصار علوم الحديث، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي، تحق: أحمد محمد شاكر (ط:2، بيروت لبنان، ن: دار الكتب العلمية، د.ت).

10- البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر، للسيوطي، تحق: أنيس طاهر الأندونوسي (ط:1، المدينة المنورة، ن: مكتبة الغرباء الأثرية، 1420هـ/ 1999م).

11- التحفة المرضية في حل بعض المشكلات الحديثية، حسين بن محسن بن محمد الأنصاري اليماني، تحق: راشد بن عامر بن عبد الله الغفيلي (ط:1، الرياض السعودية، ن: دار العصيمي، 1420هـ/ 1999م).

12- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، جلال الدين السيوطي، تحق: محمد عوامة (ط:1، المملكة العربية السعودية، ن: دار المنهاج، 1437هـ/ 2016م).

13- تصحيح الحديث عند ابن الصلاح، د/ حمزة الميلباري (ط:1، بيروت لبنان، ن: دار ابن حزم، 1996م).

14- التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث، أبو زكريا محيي الدين يحي بن شرف النووي، تحق: محمد عثمان الخشت (ط:1، بيروت لبنان، ن: دار الكتاب العربي، 1405 هـ/ 1985 م).

15- التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث، أبو زكريا محيي الدين يحي بن شرف النووي، تحق: محمد عثمان الخشت (ط:1، بيروت، ن: دار الكتاب العربي، 1405 هـ/ 1985 م).

16- التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي، تحق: عبد الرحمن محمد عثمان (ط:1، المدينة المنورة، ن: المكتبة السلفية، 1389هـ/ 1969م).

17- التنقيح لمسألة التصحيح، للحافظ جلال الدين عبد الرحمان بن أبي بكر السيوطي، تحق: راشد بن عامر الغفيلي (ط:1، بيروت لبنان، ن: دار البشائر الإسلامية، 1434هـ/ 2013م).

18- توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني، الكحلاني ثم الصنعاني، أبو إبراهيم، عز الدين، المعروف بالأمير الصنعاني، تحق: أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة (ط:1، بيروت لبنان، ن: دار الكتب العلمية، 1417هـ/ 1997م).

19- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي، تحق: د/ محمود الطحان (لا. ط، الرياض السعودية، ن: مكتبة المعارف، د.ت).

20- حاشية الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة، لأبي الحسنات اللكنوي، تعليق: عبد الفتاح أبو غدة (ط:2، الرياض، ن: مكتبة الرشد، 1984م).

21- حاشية ألفية السيوطي في علوم الحديث، تحق: أحمد محمد شاكر (لا.ط، بيروت لبنان، ن: دار المعرفة، د.ت).

22- رسالة أبي داود لأهل مكة، تحق: محمد الصباغ (لا.ط، بيروت، ن: دار العربية، د.ت).

23- الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة، أبو عبد الله محمد بن أبي الفيض جعفر بن إدريس الحسني الإدريسي الشهير بـ الكتاني، تحق: محمد المنتصر بن محمد الزمزمي (ط:6، لا.م، ن: دار البشائر الاسلامية، 1421هـ/ 2000م).

24- رسالة في فضل الأخبار وشرح مذاهب أهل الآثار وحقيقة السنن، أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحي بن مَنْدَه العبدي، تحق: عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي (ط:1، الرياض السعودية، ن: دار السلام، 1414هـ).

25- سكوت أبي داود على الحديث في سننه مفهومه وآثاره، د/ نهاد عبد الحليم عبيد، مدرس الحديث الشريف وعلومه في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية جامعة الكويت، أتم البحث في آخر شهر شوال عام 1416هـ.

26- شرح التبصرة والتذكرة، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي، تحق: عبد اللطيف الهميم وماهر ياسين فحل (ط:1، بيروت لبنان، ن: دار الكتب العلمية، 1423هـ/ 2002م).

27- شرح علل الترمذي، للإمام العلامة الحافظ عبد الرحمان بن أحمد بن رجب الحنبلي، تحق: نور الدين عتر (ط:1، دمشق، دار الملاح، د.ت).

28- شرح مقدمة صحيح مسلم، عبد الكريم بن عبد الله بن عبد الرحمن بن حمد الخضير، دروس مفرغة من موقع الشيخ عبد الكريم الخضير.

29- شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر، علي بن محمد، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري، تحق: الشيخ عبد الفتح أبو غدة ومحمد نزار تميم وهيثم نزار تميم (لا.ط، بيروت لبنان، ن: دار الأرقم، د.ت).

30- شروط الأئمة الخمسة ويليه شروط الأئمة الستة، للحافظ أبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي (ط:1، بيروت لبنان، ن: دار الكتب العلمية، 1405هـ/ 1984م).

31- صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط، ابن الصلاح، تحق: موفق عبدالله عبدالقادر (ط:2، بيروت لبنان، ن: دار الغرب الإسلامي، 1408هـ).

32- العلل الصغير، محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى، تحق: أحمد محمد شاكر وآخرون (لا.ط، بيروت لبنان، ن: دار إحياء التراث العربي، د.ت).

33- علم أصول الجرح والتعديل، د/ أمين أبو لاوي (ط:1، السعودية، ن: دار ابن عفان، 1997م).

34- الغاية في شرح الهداية في علم الرواية، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي، تحق: أبو عائش عبد المنعم إبراهيم (ط:1، لا.م، ن: مكتبة أولاد الشيخ للتراث، 2001م).

35- فتح الباقي بشرح ألفية العراقي، زين الدين أبي يحيى زكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري السنيكي، تحق: عبد اللطيف هميم وماهر الفحل (ط:1، بيروت لبنان، ن: دار الكتب العلمية، 1422هـ/ 2002م).

36- فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي، تحق: علي حسين علي (ط:1، مصر، ن: مكتبة السنة، 1424هـ/ 2003م).

37- قرة عين المحتاج في شرح مقدمة صحيح الإمام مسلم ابن الحجاج، محمد ابن الشيخ علي بن آدم بن موسى الإثيوبي الولوي (ط:1، المملكة العربية السعودية، ن: دار ابن الجوزي، 1424هـ).

38- قواعد التحديث، للحافظ محمد حمال الدين القاسمي (ط:1، بيروت، ن: دار الكتب العلمية، 1979م).

39- الكفاية في علم الرواية، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي، تحق: أبو عبدالله السورقي وإبراهيم حمدي المدني (لا.ط، المدينة المنورة السعودية، ن: المكتبة العلمية، د.ت).

40- المجموع شرح المهذب للشيرازي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، تحق: محمد نجيب المطيعي (لا.ط، المملكة العربية السعودية، ن: مكتبة الرشد، د.ت).

41- المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الرامهرمزي الفارسي، تحق: د/ محمد عجاج الخطيب (ط:3، بيروت لبنان، ن: دار الفكر، 1404هـ).

42- المدخل إلى علم السنن، أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحق: محمد عوامة (ط:1، القاهرة، ن:دار اليسر، 1437 هـ/ 2017 م).

43- المدخل إلى كتاب الإكليل، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري، تحق: د. فؤاد عبد المنعم أحمد (لا.ط، الاسكندرية، ن: دار الدعوة، د.ت).

44- مسألة التصحيح والتحسين في الأعصار المتأخرة، د/ عبد الرزاق بن خليفة الشايجي (ط:1، بيروت لبنان، ن: دار ابن حزم، 1420هـ/ 1999م).

45- مسألة الصحيح والتحسين في الأعصار المتأخرة في علوم الحديث، د/ عبد الرزاق بن خليفة الشايجي (ط:1، بيروت لبنان، ن: دار ابن حزم، 1420هـ/ 1999م).

46- معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، أبوعمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح، تحق: نور الدين عتر (لا.ط، بيروت، ن: دار الفكر، 1406هـ / 1986م).

47- مقاييس نقد المتون، د/ مسفر عزم الله الدميني (ط:1، السعودية الرياض، د. ن، 1984م).

48- مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح، عثمان بن الصلاح، أبو حفص، سراج الدين البلقيني، تحق: د عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ) (ط:2، مصر، ن: دار المعارف، 1309هـ/ 1989م).

49- المقنع في علوم الحديث، ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري، تحق: عبد الله بن يوسف الجديع (ط:1، السعودية، ن: دار فواز للنشر، 1413هـ).

50- مكانة الصحيحين، د/ خليل إبراهيم ملا خاطر (ط:1، القاهرة، ن: المطبعة العربية الحديثة، 1402هـ).

51- المنهج المقترح لفهم المصطلح، الشريف حاتم العوني (ط:1، المملكة العربية السعودية، دار الهجرة ، 1416هـ/ 1996م).

52- منهج النقد في علوم الحديث، نور الدين عتر (ط:3، دمشق سورية، ن: دار الفكر، 1418هـ/ 1997م.

53- منهج ذوي النظر بشرح منظومة علم النظر، الترمسي (لا.ط، بيروت لبنان، ن: دار الكتب العلمية، 1423هـ/ 2003م).

54- المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي، أبو عبد الله، محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الكناني الحموي الشافعي، بدر الدين، تحق: د/ محيي الدين عبد الرحمن رمضان (ط:2، دمشق سوريا، ن: دار الفكر، 1406هـ).

55- الموقظة في علم مصطلح الحديث، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، تحق: عبد الفتاح أبو غُدّة (ط:2، حلب سوريا، ن: مكتبة المطبوعات الإسلامية، 1412 هـ).

56- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، تحق: نور الدين عتر (ط:3، دمشق، ن: مطبعة الصباح، 1421 هـ/ 2000م).

57- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني، تحق: أ. د/ عبد الله بن ضيف الله الرحيلي (ط:2، المدينة المنورة السعودية، د.ن، 1429هـ/ 2008م).

58- النقد الصحيح لما اعترض من أحاديث المصابيح، صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي بن عبد الله الدمشقي العلائي، تحق: عبد الرحمن محمد أحمد القشقري (ط:1، المدينة المنورة السعودية، ن: الجامعة الإسلامية، 1405هـ/ 1985م).

59- النكت الوفية بما في شرح الألفية، برهان الدين إبراهيم بن عمر البقاعي، تحق: ماهر ياسين الفحل (ط:1، لا.م، ن: مكتبة الرشد ناشرون، 1428 هـ/ 2007 م).

60- النكت على كتاب ابن الصلاح، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، تحق: ربيع بن هادي عمير المدخلي (ط:1، المدينة المنورة، ن: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، 1404هـ/1984م).

61- اليواقيت والدرر في شرح نخبة ابن حجر، زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين المناوي القاهري، تحق: المرتضي الزين أحمد (ط:1، الرياض، ن: مكتبة الرشد، 1999م).

خامسا: كتب الفقه وأصوله.

1- البرهان في أصول الفقه، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني، أبو المعالي، ركن الدين، الملقب بإمام الحرمين، تحق: صلاح بن محمد بن عويضة (ط:1، بيروت لبنان، ن: دار الكتب العلمية، 1418 هـ/ 1997 م).

2- الرسالة للشافعي، تحق: أحمد شاكر (ط:1، مصر، ن: مكتبة الحلبي، 1358هـ/ 1940م).

3- مجموع الفتاوى، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، تحق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم (لا.ط، المدينة المنورة السعودية، ن: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، 1416هـ/ 1995م).

4- المحصول في علم الأصول، للرازي، تحق: الدكتور طه جابر العلواني (ط:3، بيروت، ن: مؤسسة الرسالة، 1418هـ/ 1997م).

5- سبل السلام، محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني، الكحلاني ثم الصنعاني، أبو إبراهيم، عز الدين، المعروف كأسلافه بالأمير (لا.ط، المدينة المنورة، ن: دار الحديث، د.ت).

سادسا: كتب اللغة.

1- تاج العروس من جواهر القاموس، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي، تحق: مجموعة من المحقيقين (ط:2، الكويت، ن: مطبعة الكويت، د.ت).

2- التعريفات الفقهية، محمد عميم الإحسان المجددي البركتي (ط:1، بيروت، ن: دار الكتب العلمية، 1424هـ - 2003م).

3- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، تحق: أحمد عبد الغفور عطار (ط:4، بيروت لبنان، ن: دار العلم للملايين، 1407هـ/ 1987م).

4- كتاب التعريفات، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني، تحق: جماعة من العلماء (ط:1، بيروت، دار الكتب العلمية، 1403هـ/ 1983م).

5- كشاف اصطلاحات الفنون، محمد على التهانوي، تحق: رفيق العجم وعلي دحروج (ط:1، بيروت لبنان، ن: مكتبة لبنان، 1996م).

6- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني المشهور باسم حاجي خليفة أو الحاج خليفة (لا.ط، بغداد، ن: مكتبة المثنى، 1941م).

7- لسان العرب، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى (ط:3، بيروت، ن: دار صادر، 1414هـ).

8- المعجم الوسيط، إبراهيم مصطفى . أحمد الزيات . حامد عبد القادر . محمد النجار (ط:4، لا.م، ن: مكتبة الشروق الدولية، 2004).

9- معجم مقاييس اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تحق: عبد السلام محمد هارون (لا.ط، بيروت، ن: دار الفكر، 1355هـ/ 1979م).

سادسا: كتب التراجم.

1- الإصابة في تمييز الصحابة، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، تحق: عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد معوض (ط:1، بيروت لبنان، ن: دار الكتب العلمية، 1415هـ).

2- الأعلام للزركلي (ط:15، بيروت لبنان، ن: دار العلم للملايين، 2002م).

3- إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، مغلطاي بن قليج بن عبد الله البكجري المصري الحكري الحنفي، أبو عبد الله، علاء الدين، تحق: أبو عبد الرحمن عادل بن محمد وأبو محمد أسامة بن إبراهيم (ط:1، لا.م، ن: دار الفاروق الحديثية، 1422هـ/ 2001م).

3- بدائع الزهور في وقائع الدهور، محمد بن أحمد بن إياس، تحق: محمد مصطفى (ط:2، القاهرة، ن: طبعة بولاق، 1379هـ/ 1969م).

4- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، محمد بن علي الشوكاني (ط:1، القاهرة، ن: دار السعادة، 1348).

5- تاريخ الثقات، أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلى الكوفي(ط:1، لا.م، ن: دار الباز، 1405هـ/ 1984م).

6- تذكرة الحفاظ، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ط:1، بيروت لبنان، ن: دار الكتب العلمية، 1419هـ/ 1998م).

7- تهذيب التهذيب، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ط:1، الهند، ن: مطبعة دائرة المعارف، 1326هـ).

8- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج، جمال الدين ابن الزكي أبي محمد القضاعي الكلبي الْمِزِّيّ، تحق: د. بشار عواد معروف (ط:1، بيروت لبنان، ن: مؤسسة الرسالة، 1400هـ/ 1980م).

9- حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، عبد الرحمان بن أبي بكر السيوطي، تحق: محمد أبي الفضل إبراهيم (ط:1، القاهرة، ن: دار إحياء الكتب العربية، 1357هـ/1937م).

10- روضات الجنات، محمد باقر بن زين العابدين بن جعفر الموسوي الهزار جريبي الخونساريّ (ط:1، طهران، ن: مكتبة الاسماعيليان، 1367هـ).

11- سير أعلام النبلاء، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، تحق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط (ط:3، بيروت لبنان، ن: مؤسسة الرسالة، 1405 هـ/ 1985م).

12- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد، تحق: عبد القادر الأرناؤوط (ظ:1، بيروت، دار ابن كثير، 1416هـ/ 1991م).

13- الضعفاء الكبير، أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي المكي، تحق: عبد المعطي أمين قلعجي (ط:1، بيروت لبنان، ن: دار المكتبة العلمية، 1404هـ/ 1984م).

14- الضوء اللامع في أعيان القرن التاسع، محمد بن عبد الرحمان السخاوي (لا.ط، القاهرة، ن: مكتبة القدسي، 1355هـ).

15- طرز العمامة في التفرقة بين المقامة والقمامة، جلال الدين السيوطي، المكتبة الأزهرية، القاهرة، رقم مصورتها بالجامعة الإسلامية 2703.

16- فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات، عبد الحي الكتاني، إ: د/ إحسان عباس (ط:2، بيروت، ن: دار المغرب الاسلامي، 1402هـ/ 1982).

17- الكامل في ضعفاء الرجال، أبو أحمد بن عدي الجرجاني، تحق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض وعبد الفتاح أبو سنة (ط:1، بيروت لبنان، ن: دار الكتب العلمية، 1418هـ/ 1997م).

18- الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة، نجم الدين الغزي، تحق: خليل المنصور (ط:1، بيروت لبنان، ن:دار الكتب العلمية، 1418هـ/1997).

19- لب اللباب في تحرير الأنساب، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (لا.ط، بيروت لبنان، دار صادر، د.ت).

20- لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ، محمد بن محمد بن محمد، أبو الفضل تقي الدين ابن فهد الهاشمي العلويّ الأصفوني ثم المكيّ الشافعي (ط:1، بيروت لبنان، ن: دار الكتب العلمية، 1419هـ/ 1998م).

21- لسان الميزان، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، تحق: دائرة المعرف النظامية – الهند (ط:2، بيروت لبنان، مؤسسة الأعلمي ، 1390هـ/1971م).

22- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، تحق: علي محمد البجاوي (ط:1، بيروت لبنان، ن: دار المعرفة، 1382 هـ/ 1963م).

23- النور السافر في أخبار القرن العاشر، محي الدين عبد القادر بن شيخ بن عبد الله العيدروس (ط:1، بيروت، ن: دار الكتب العلمية، 1405هـ).

سابعا: كتب العقيدة.

1- أصول مسائل العقيدة عند السلف وعند المبتدعة، سعود بن عبد العزيز الخلف (لا.ط، السعودية، د. ن، 1420هـ/ 1421هـ).

2- التعليق على القواعد المثلى، عبد الرحمن بن ناصر بن براك بن إبراهيم البراك (ط:1،المدينة المنورة، دار التدمرية، 1431هـ/ 2010م).

3- تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد الذى هو حق الله على العبيد، سليمان بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب، تحق: زهير الشاويش (ط:1، بيروت لبنان، ن: المكتب الاسلامي، 1423هـ/ 2002م).

4- قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي، تحق: ربيع بن هادي عمير المدخلي (ط:1، عجمان المملكة العربية السعودية، ن: مكتبة الفرقان، 1422هـ/ 2001م).

ثامنا: كتب عامة.

1- التعالم وأثره على الفكر والكتاب، د/ بكر بن عبد الله أبو زيد (ط:4، السعودية، ن: دار الراية، 1408هـ).

2- جامع بيان العلم وفضله، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي، تحق: أبي الأشبال الزهيري (ط:1، المملكة العربية السعودية، ن: دار ابن الجوزي، 1414هـ/ 1994م).

3- الحاوي في الفتوى، السيوطي (ط:2، بيروت، ن: دار الكتب العلمية، د.ت).

4- دائرة المعارف الاسلامية، نخبة من المستشرقين (لا.ط، بيروت، ن: دار المعرفة، د.ت).

5- دليل مخطوطات السيوطي، للشيباني والخزندار (ط:1، الكويت، ن: مكتبة ابن تيمية، د.ت).

6- الرد على من أخلد إلى الأرض، للسيوطي (ط:1، بيروت، دار الكتب العلمية، 1403هـ/ 1983هـ).

7- رياض الطالبين في شرح الاستعاذة والبسملة، هو مخطوط، ينظر: دليل مخطوطات السيوطي للشيباني والخزندار (ط:1، الكويت، ن: مكتبة ابن تيمية، د.ت).

8- السيوطي محدثا، عبد الكريم السيد علتم (ط:1، القاهرة، ن: وزارة الثقافة، 1978م).

9- الفروسية، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية، تحق: مشهور بن حسن بن محمود بن سلمان (ط:1، حائل السعودية، ن: دار الأندلس، 1414هـ/ 1993م).

10- قبر الإمام السيوطي وتحقيق موضعه، أحمد تمور (لا.ط، القاهرة، ن: المطبعة السلفية، 1346هـ).

11- كتاب السيوطي النحوي، د/ عدنان محمد سلمان (ط:1، بغداد، ن: دار الرسالة، 1396هـ/ 1976م).

12- معجم البلدان، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ط:2، بيروت لبنان، ن: دار صادر، 1995م).

13- معجم المؤلفين، عمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغني كحالة (لا.ط، بيروت، ن: دار إحياء التراث العربي، د.ت).

14- مقال في مجلة دار الحديث الحسنية اسمه "أقوال العلماء في شرط الصحيحين"، أ/ عبد الكريم عكيوي .

15- مقدمة في أصول التفسير، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (لا.ط، بيروت لبنان، ن: دار مكتبة الحياة، 1490هـ/ 1980م).

16- مكتبة الجلال السيوطي، أحمد الشرقاوي إقبال (لا.ط، الرباط، ن: دار المغرب، 1399هـ/1977م).

17- منازل الأئمة الأربعة، أبي زكريا يحي بن إبراهيم السلماني، تحق: محمود بن عبد الرحمان قدح (ط:1، المدينة المنورة، ن: مكتبة الملك فهد، 1422هـ/ 2002م).

تاسعا: رسائل علمية.

1- آراء المحدثين في الحديث الحسن لذاته ولغيره، د/ خالد بن منصور الدريس، رسالة دكتوراه في جامعة أم القرى، بتقدير ممتاز مع التوصية بالطباعة، (ط:1، الرياض السعودية، ن: دار أضواء السلف، 1436هـ/ 2005م).

2- الإمام النووي وأثره في الحديث وعلومه، أحمد عبد العزيز الحداد، رسالة ماجستير، بإشراف: عبد العزيز عبد الله الحميدي، سنة 1409هـ، جامعة أم القرى، كلية الدعوة وأصول الدين، قسم كتاب والسنة، المملكة العربية السعودية (ط:1، بيروت لبنان، ن: دار البشائر الإسلامية، 1992م).

3- رسالة الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين، د/ نور الدين عتر، نالت درجة دكتور، بتقدير ممتاز، في شعبة التفسير والحديث في كلية أصول الدين بجامعة الأزهر، 6 شعبان 1384هـ، 10 ديسمبر 1964م.

فهرس الموضوعات

الموضـــوع	الصفحة
المقدمة	1
المبحث الأول: التعريف بمصطلحات عنوان البحث وشخصياته	
المطلب الأول: تعريف الاختيار والمصطلحات الدائرة في فلكه	10
الفرع الأول: تعريف الاختيار لغة واصطلاحا	10
الفرع الثاني: المصطلحات المقاربة للاختيار والتي تدور في فلكه	12
الفرع الثالث: العلاقة بين الاختيار والمصطلحات المقاربة له	17
المطلب الثاني: ترجمة الإمام السيوطي رحمه الله	18
الفرع الأول: اسمه ونسبه وكنيته	18
الفرع الثاني: مولده ونشأته ودراسته	20
الفرع الثالث: شيوخه وتلاميذه	22
الفرع الرابع: رحلاته العلمية	25
الفرع الخامس: عقيدة السيوطي رحمه الله	27
الفرع السادس: الناصب التي تولها ودعواه للاجتهاد	29
الفرع السابع: آثاره العلمية وعزلته ووفاته	32
المطلب الثالث: نبذة تاريخية عن علم المصطلح مع التعريف بالكتاب	35
الفرع الأول: نشأت وتطور علم مصطلح الحديث	35
الفرع الثاني: التعريف بكتاب "البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر"	38
المبحث الثاني: اختيارات السيوطي في مباحث الحديث الصحيح	
المطلب الأول: مسائل في مصطلح الحديث متعلقة بالصحيحين	43
الفرع الأول: مسألة ظنية الثبوت وقطعيته في الصحيحين	43
الفرع الثاني: مسألة عدم رواية البخاري ومسلم وأحمد للموطأ من طريق الشافعي	49
الفرع الثالث: مسألة أقسام الحديث في صحيح مسلم	51

الفرع الرابع: اعتراضات حول تقسيم ابن الصلاح لدرجات الصحيح	54
المطلب الثاني: مسائل في مصطلح الحديث متعلقة بمستدرك الحاكم	58
الفرع الأول: مسألة تعريف الحاكم للحديث الصحيح في الصحيحين	58
الفرع الثاني: مسألة معرفة شرط الحاكم في الأحاديث التي يخرجها في مستدركه	66
الفرع الثالث: مسألة تساهل الحاكم في الحكم على الحديث	68
المطلب الثالث: مسألة توقف التصحيح والتحسين والتضعيف في الأعصار المتأخرة	78
الفرع الأول: قول ابن الصلاح في المسألة وشرحه	78
الفرع الثاني: الأسباب التي دفعت الإمام ابن الصلاح إلى تبني هذا المذهب	81
الفرع الثالث: دعوى أن ابن جماعة قد وافق ابن الصلاح في هذه المسألة	84
الفرع الرابع: ردود أهل العلم على قول ابن الصلاح بتوقف الحكم على الأحاديث	85
الفرع الخامس: مناقشة الحافظ ابن حجر لابن الصلاح وردود السيوطي عليه	94
الفرع السادس: اختيار السيوطي في المسألة من كتاب "البحر الذي زخر"	97
الفرع السابع: اختيار السيوطي الأخير في هذه المسألة ومناقشته	99
المبحث الثالث: اختيارات السيوطي في مباحث الحديث الحسن	
المطلب الأول: معنى الحديث الحسن عند المحدثين قبل الإمام الترمذي	106
الفرع الأول: المراد من إطلاق الحسن عند علي ابن المديني	107
الفرع الثاني: المراد من إطلاق الحسن عند يعقوب ابن شيبة	110
الفرع الثالث: المراد من إطلاق الحسن عند أبي عبد الله البخاري	113
الفرع الرابع: أولوية ذكر الترمذي للحديث الحسن بالمعنى الاصطلاحي	121
المطلب الثاني: مراد إطلاق الإمام الترمذي في جامعه "حديث حسن صحيح"	123
الفرع الأول: مراد أبي عيسى الترمذي بالحسن	123
الفرع الثاني: مناقشة اختيارات السيوطي في معنى "حسن صحيح" عند الترمذي	124

الفرع الثالث: المذهب الراجح في معنى "حسن صحيح" عند الترمذي	130
المطلب الثالث: هل سكوت أبي داود على الحديث يعد تحسينا له؟	132
الفرع الأول: من يرى أن سكوت أبي داود على الحديث يعد تحسينا	132
الفرع الثاني: من يرى أنه لا يلزم من سكوت أبي داود أن يكون الحديث حسنا	134
الفرع الثالث: الترجيح بين القولين في سكوت أبي داود على الحديث في جامعه	135
المبحث الرابع: اختيارات السيوطي في مباحث الحديث الضعيف وبعض المسائل المتفرقة	
المطلب الأول: اختيارات السيوطي في مباحث الحديث الضعيف	138
الفرع الأول: مسألة اختلاف العلماء في حد الحديث الضعيف	138
الفرع الثاني: مسألة مراتب الحديث الضعيف عند ابن الصلاح	140
الفرع الثالث: مسألة هل يرتقي الحديث الضعيف إذا تلقته الأمة بالقبول إلى درجة الصحة.	143
المطلب الثاني: مسائل متفرقة من علوم الحديث في شرح الألفية	147
الفرع الأول: مسألة تقسيم علوم الحديث	147
الفرع الثاني: مسألة تعريف المتن في اللغة	149
الفرع الثالث: مسألة أول من كتب الحديث في كتاب قبل التدوين الرسمي للسنة	150
الفرع الرابع: ما فائدة من تكرار الأحاديث في كتب الأحكام في أعصار مختلفة	153
الفرع الخامس: ما سبب تأليف ابن حبان كتابه التقاسيم والأنواع	154
الفرع السادس: مسألة الأحاديث الموضوعة في مسند الإمام أحمد بن حنبل	157
الخاتمة	160
الفهـــارس العامـــة	
فهرس الآيات القرآنية	163
فهرس الأحاديث النبوية	164
فهرس الأعلام	166
فهرس المصادر والمراجع	168
فهرس الموضوعات	186